



الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية)،
نائب الرئيس

ثم: السيد لوكابو خابوجي نزاكي (زائير)،
نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

خطاب فخامة السيد لينارت ميري، رئيس
جمهورية استونيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع
الجمعية أولا الى خطاب رئيس جمهورية استونيا.

اصطحب السيد لينارت ميري، رئيس جمهورية
استونيا، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم
الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة
برئيس جمهورية استونيا، فخامة السيد لينارت ميري،
وأن أدعوه لإلقاء خطابه أمام الجمعية العامة.

الرئيس ميري (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن
أستهل خطابي، أود أن أعرب، بالنيابة عن شعبي
وبالأصالة عن نفسي، عن خالص تعازينا لشعب الهند
إزاء المأساة المفجعة التي وقعت اليوم.

اسمحوا لي أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن
تهاني بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في
دورتها الثامنة والأربعين. إن انتخابكم يمثل إشادة تليق
بمزاياكم الشخصية والمهنية، وببلادكم أيضا، جمهورية
غيانا. وكوني استونيا، فإنني أشعر بتعاطف خالص مع
وطنكم: فمثل بلدكم الى حد كبير مثل استونيا، إذ تحرر
من التبعية الاستعمارية وأصبح دولة عضوا في الأمم
المتحدة. وعلى غرار استونيا، فإن بلدكم يتذكر أن
الاستقلال هو العامل الحاسم الذي يسمح للدول الصغرى
بمشاركة الدول الكبرى مسؤولية متساوية من أجل بناء
عالم أفضل، وهو ما نناضل من أجله جميعا، نحن
الجالسين هنا في هذه القاعة.

وأعرب لسلفكم، صاحب السعادة السيد ستويان
غانيف، عن تقديري لمهارته المهنية في ترؤس الدورة
السابعة والأربعين. كما نعرب عن امتناننا العميق للسيد
غانيف على الزيارة التي قام بها لاستونيا ولشقيقتها
دولة لاتفيا ودولة ليتوانيا، وعلى الجهود التي بذلها من
أجل تطبيق السلطة الأخلاقية للأمم المتحدة للتخلص من
الآثار المتبقية للاستعمار في دول البلطيق.

وأعرب عن ترحيبنا الخالص وتهانينا لجارتنا في

Distr. GENERAL

A/48/PV.11
21 October 1993

ARABIC

هذا المحضر قابل للتصويب .

ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ
نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة
إبخالها على نسخة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الأعضاء في الجمعية أكبر قليلا أو أصغر قليلا من استونيا، التي تبلغ مساحتها ٤٧٠٠٠ كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها ١,٥ مليون نسمة يعيشون على شواطئ بحر البلطيق. إن استونيا كانت قد سلبت من استقلالها وأجبرت على أن تكون تابعا مستعمرا لدولة امبريالية، تماما كما حدث للأغلبية من الأعضاء الموجودين هنا اليوم. وتامما كما فعلوا، فإننا استعدنا استقلالنا على حساب معاناة يعجز عنها الوصف. وبالنسبة لاستونيا، كما هو بالنسبة لمعظم الأعضاء هنا، فإن هذا العمل لا يزال غير كامل. إن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي أفضل مكان لتوحيد قوانا، حتى نستطيع أن نعمل معا.

بيد أن هذا يتطلب أن تنتهي الحرب العالمية الثانية أخيرا بالنسبة لاستونيا، لأن الحرب العالمية الثانية لا تزال مستمرة في استونيا بشكل غريب، لأن القوات المسلحة الأجنبية التي احتلت استونيا في عام ١٩٤٠ لا تزال موجودة على أراضيها، على الرغم من قرار الجمعية العامة ٢١/٤٧. واستونيا لا تزال على مدى عامين تجري مفاوضات صبورة بشأن انسحاب هذه القوات، ولكن دون نتائج إيجابية. وبالطبع كنا ندرك أن هذا الموقف المتصلب تقف وراءه طبقة المثقفين السوفييات "نومينكلاتورا" والبرلمان الروسي المزعوم، الذي تصرف على أساس دستور بريجينيف السوفيياتي المزعوم والذي كان هدفه استعادة الاتحاد السوفيياتي في شكل حديث. والرئيس يلتسن كان حبيب العقيلة الامبريالية لهذا البرلمان.

ولهذا السبب فإننا نعتبر اللحظة الحالية مؤاتية بشكل خاص بالنسبة للرئيس يلتسن لتعزيز ثقة العالم في الديمقراطية وذلك بسحب القوات المسلحة المتبقية من استونيا ولاتفيا وبالتوقيع على اتفاقات دولية بهذا المعنى. وهذا من شأنه أن يضمن استقرار وأمن منطقة البلطيق، التي هي جزء لا يتجزأ من منطقة شمال أوروبا - وتلك المنطقة، بدورها جزء لا يتجزأ من أوروبا.

في مراسلاتي مع الرئيس يلتسن أكدت على استعدادي لمقابلته في أقرب فرصة ممكنة. وأغدو ممثنا للجمعية العامة ولمجلس الأمن ولأمين العام بطرس بطرس غالي لو ساعدونا بسرعة، بكل ما لديهم من سلطة معنوية جماعية لكي نجد مخلصا سهلا من هذا الموقف العسير المعضل، وهذه، قبل كل شيء، ليست مشكلة لاستونيا أو لاتفيا أو ليتوانيا بل إنهم بهذا الجهد يدعمون العملية الديمقراطية في روسيا. وبتنفيذ الدبلوماسية الوقائية، سيزيلون مصدرا محتملا للصراع وبالتالي سيعززون هبة الأمم المتحدة ذاتها. وأخيرا وليس آخرا فإنهم بتنفيذ القانون الدولي لصالح الدول الكبيرة والدول الصغيرة على قدم المساواة، سيعيدون لنا

الجمعية العامة، دولة اريتريا على انضمامها أخيرا الى أسرة الأمم.

بيد أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لاتوجه بشكرنا الحار للأمين العام، صاحب السعادة بطرس بطرس غالي، الذي أعطى الأمم المتحدة والعالم أجمع أملا جديدا من خلال إيمانه الأخلاقي العميق بأنه ينبغي لنا ألا نقف مكتوفي الأيدي ننتظر نشوب الصراعات، بل ينبغي أن نحول دون اندلاعها؛ وأن الأمم المتحدة هي في المقام الأول مهندس معماري لن يسمح لمبناه بأن يكون طعنة للنيران؛ وأن المنظمة تقوم تاليا فقط بمهمة الاطفائي الذي يسارع لاطفاء الحرائق التي ما زالت مشتعلة من شرر الماضي. ويصدق هذا حتى عندما يحدث وربما بصورة خاصة ومجازا أن تشتعل النار فقط في حظير بقر الفقير - لأن ذلك في نهاية المطاف، كان كافيا لتحويل شيكاغو برمتها الى رماد.

اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري وامتناني للسيد بطرس بطرس غالي على شعوره المتوقد بالمسؤولية الأدبية وعلى الثبات الذي يتسم به في الدفاع عن مبدأ الدبلوماسية الوقائية، واستونيا، باعتبارها بلدا صغيرا، تقدر وتؤيد تماما الأمين العام في دفاعه عن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وفي تنفيذ الدبلوماسية الوقائية.

قبل ثلاث سنوات، في عام ١٩٩٠، حضرت اجتماع نيويورك لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بوصفي وزير خارجية كان دخوله قاعه المؤتمر محظورا تماما. وقد أجرى معي صحافيو التلفزيون مقابلة أمام مقر الأمم المتحدة بالمصادفة. وقلت حينئذ أنني سأحضر في المرة القادمة لرفع علم استونيا. ولم يحاول الصحافيون حتى إخفاء شفقتهم المؤدبة ولا رغبتهم في إنهاء المقابلة بسرعة، هل حاولوا عرض هذه المقابلة "غير الواقعية" في برنامجهم التلفزيوني؟

وبعد سنة واحدة، في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، شاهدت رفع علم استونيا على سارية من سوازي أعلام الأمم المتحدة واستنتجت بأن مهمتي قد انتهت. أمثل هنا لكي أقول للجمعية العامة وربما أيضا لذلك الصحفي العطوف، أن عملي بوصفي أول رئيس إستوني منتخب ديمقراطيا لفترة ما بعد الحرب بدأت توال.

إن كلمتي اليوم مليئة بالثقة بالنفس والأمل. إن استونيا كانت، وأصبحت مرة أخرى، دولة؛ واستونيا استعادت مكانتها تحت الشمس. وبهذه الروح فإننا نشاطر خصائص وتجارب وأهدافا مشتركة مع الأغلبية الساحقة من الدول الممثلة هنا اليوم. وأغلبية الدول

حتى بوضوح أكبر، المبدأ الأساسي بأن حقوق الإنسان ليست "من الشؤون الداخلية" لأية دولة. ولهذا السبب، فإننا تلمسنا آراء ومشورات الخبراء بشأن مسألة حقوق الإنسان في استونيا، ليس فقط من الأمم المتحدة، وإنما أيضا من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا ومجلس الشمال، ولهذا، يمكننا أنؤكد لكم أنه ما من بعثة من البعثات الخمس عشرة التي دعتها استونيا لتقصي الوضع بشكل مباشر وجدت انتهاكات لحقوق الإنسان في استونيا. وقد أكد هذا أيضا متكلمون عديدون خلال هذه الدورة للجمعية العامة. ويسعدني أن أذكر أيضا أن هذا أكده أيضا الرئيس كليتتون في اجتماعنا الأخير.

إنني أشعر بخيبة أمل لأن فكرة حقوق الإنسان التي تعد بالنسبة لاستونيا واضحة تماما ومقدسة، والتي كان على الاستونيين أنفسهم خلال خمسة عقود من الشمولية الشيوعية أن يدفعوا بسبب ضياعها الثمن من فخرهم وحريتهم ودمائهم في معسكرات الاعتقال السوفياتية والنازية - استغلت بشكل ساخر. لقد كانت جمهورية استونيا أول دولة في العالم تكفل في وقت يرجع إلى عام ١٩٢٥ لليهود وللأقليات الأخرى الحق في الاستقلال الثقافي. واستونيا لن تقف مكتوفة الأيدي بينما يحاول أي فرد استغلال حقوق الإنسان، ولهذا السبب، تؤيد استونيا إنشاء وظيفة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون حقوق الإنسان وتوسيع ميزانية الأمم المتحدة المخصصة للدفاع عن حقوق الإنسان.

إننا نرغب في العمل دفاعا عن حقوق الإنسان لجميع الشعوب الأصلية. وقد دافعنا عن حقوق بعض الشعوب السيبيرية خلال عقود الشمولية السوفياتية، مع أنه كان علينا أن نفعل ذلك بمفردنا وبهدوء. والآن نعتزم ضم جهودنا للقيام بذلك علانية - بمساعدة الأمم المتحدة.

أحب أن أتكلم عن المستقبل بعبارات متفائلة بافتراض إننا قادرون على إيجاد حلول لحاضرنا المتشائم، أو حتى أكون أكثر تحديدا، بافتراض أننا قادرون على تطبيق هذه الحلول، لأنها مؤكدة عليها فعلا في تقرير السيد بطرس بطرس غالي "خطة للسلام" (A/47/277)، واسمحو لي - السيد الأمين العام - بأن أشكركم بحرارة على التحليل الواضح والتوصيات الرزينة بشأن تنفيذ المفاهيم الرئيسية، مثل الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام. إن المأساة في يوغوسلافيا أكدت من جديد أن إطفاء الحريق أكثر صعوبة من منع اشتعاله. وهذا الدرس المكتوب في التوراة والإنجيل والقرآن، يتغلغل الآن وببطء - بفضل الأمين العام - في ضمير المنظمات الدولية. إن

جميعا الأمل في أن العدالة، حتى على أساس سياسة الواقع، واحدة وغير قابلة للتجزئة.

والأمم المتحدة بوسعها إصدار تفويض للقيام بهذه المهمة، برئاسة سياسي أوروبي موثوق به، ويتمتع بثقة روسيا ودول البلطيق بنفس القدر. لقد حان الوقت لاتخاذ الاجراء اللازم. إن الإعداد السريع لاتفاق دولي سيكون في صالح الطرفين. فعندما ينقضي عامان على المفاوضات بين دولة كبيرة ودولة صغيرة دون الوصول الى نتيجة فإن هذا يعتبر نذيرا بالخطر، إن الدبلوماسية الوقائية تكمن في القدرة على إدراك مؤشرات الخطر في مرحلة مبكرة وحلها بأسلوب أشبه بعمل جهاز منع الصواعق، هذه مشكلتنا الأولى ومهمتنا الرئيسية.

في مراحل مختلفة، استخدمت حجتان مختلفتان للمماثلة في المفاوضات والاتفاق عليها أولا، أدعى الجانب السوفياتي أنه سيعجز عن توفير المساكن للقوات المنسحبة من دول البلطيق. ومن وجهة النظر القانونية، تفتقر هذه الحجة إلى أي مضمون، إن مرابطة قوات أجنبية على أراضي دولة ذات سيادة ضد الرغبة الصريحة لتلك الدولة وشعبها يتناقض والقانون الدولي ولا يصح أن تكون محلا للتفاوض. وفي الوقت ذاته، أود أن أكرر مرة أخرى أن استونيا على استعداد، مع جيرانها في الشمال وشركاء آخرين، وفي حدود ما تسمح به مواردها، أن تساعد في إيجاد حل لهذه المشكلة الإنسانية من حيث الجوهر. ونحن نشعر بالامتنان لأصدقائنا الذين وعدوا بتقديم معونة لتشييد المساكن تزيد على ٢٠٠ مليون دولار، ونحن على استعداد بمساعدة هؤلاء الشركاء، لتعبئة صناعتنا التشييدية صوب تحقيق هذه الغاية، وفي أكثر من مناسبة أبدينا علنا وأكدنا هذا الاستعداد لشريكنا الروسي.

والحجة الثانية لإبقاء قوات مسلحة أجنبية ومنشأتها على إقليم دول البلطيق يرتبط بطريقة غريبة بحقوق الإنسان. ووفقا لهذا الخط من التفكير، الذي نشرته أساسا وسائل الإعلام الغربية، إن استمرار وجود القوات المسلحة السوفياتية السابقة في دول البلطيق مطلوب للدفاع عن حقوق الإنسان للروس المقيمين هناك، لكن الروس في استونيا لم يؤيدوا هذه الحجة قط، حيث أنهم لا يريدون أن يصبحوا بياذق في لعبة شطرنج سياسية.

وفي هذا الصدد، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، والسيد الأمين العام، على مساعدة الأمم المتحدة، لقد سبق لجمهورية استونيا أن أعلنت، خلال عصر عصبة الأمم، وهي تفعل هذا الآن

والتنصل من الالتزامات. إن الاستعاضة عن اقتصاد موجه باقتصاد سوقي عملية إحلالية سواء على مستوى الدولة أو على المستوى الفردي مادامت السوق لم تبدأ العمل بعد، وبمجرد أن تعمل السوق، فإنها تعمل من أجل التكامل الاقتصادي والسياسي، ولذلك فإن استونيا تهتم بشكل أكبر بالتجارة وليس بالمعونة، ولذلك فإننا نعمل بشكل نشط للحفاظ على اتفاقاتنا للتجارة الحرة وتوسيع نطاقها عن طريق المفاوضات مع بروكسل.

إن غرضي هو أن أقول إن المجتمع الدولي كسب أعضاء جدد - البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وهنا يثور السؤال عما إذا كانت الأمم المتحدة قد أدركت إمكانياتنا الخاصة واحتياجاتنا الخاصة. إن استونيا لا تنتمي إلى العالم الأول أو العالم الثاني أو العالم الثالث. فهل نحن حقاً بحاجة إلى عالم رابع. أو هل نحن حقاً بحاجة إلى أن ننفع بطريقة أكثر حساسية لعالم يمر بتغيرات ديناميكية مستمرة؟

إنني أعرض على سبيل المثال مسألة غير سارة بالنسبة للجمعية بقدر ما هي غير سارة بالنسبة لي: تقسيم الالتزامات المالية التي كانت على الاتحاد السوفياتي سابقاً، بما في ذلك تقسيم نصيبه المقرر في ميزانية الأمم المتحدة على ١٥. لقد ذكرت استونيا بشكل متكرر، ولا أتردد في ذكر هذا هنا مرة أخرى، إننا لا يمكننا أن نقبل هذا ولن نقبل هذا، لأننا لم نكن أبداً جزءاً شرعياً من الاتحاد السوفياتي. لقد تغير الزمن؛ ومجتمعنا العالمي يجب أن يدرك هذا.

إننا نشعر أيضاً بالمسؤولية عن مساعدة الآخرين كما قدّمت المساعدة إلينا خلال السنوات القليلة الماضية. وبينما لا تزال استونيا تعاني من الآثار المأساوية خلال احتلال دام ٥٠ سنة، لدينا متخصصون على مستوى تعليمي جيد يمكنهم تقديم الخدمات إلى الأمم المتحدة في أجزاء العالم التي تحتاج إلى مهاراتهم. وأود أن أعرض الخبرة التي اكتسبناها في إقامة بلد وخلق عملة مستقرة جديدة.

واسمحوا لي بأن أختتم بياني ببعض الملاحظات الشخصية. تقترب الأمم المتحدة من الذكرى الخمسين لتأسيسها. ويقترب عالم ما بعد الحرب من الذكرى الخمسين أيضاً. تعمل الأمم المتحدة على أساس ميثاق لا يتغير. ولكن، كما ذكرت سابقاً، لقد تغير العالم تماماً. وهذا التناقض المتزايد دائماً يشعر به بصفة قوية بعض أعضاء الأمم المتحدة الأكثر حساسية، ومعظمهم من الدول الصغيرة. وأعتقد أن الدول الصغيرة تتحمل التزاماً بإعادة تشكيل النظام الدولي. الأمم الكبيرة تتحمل التزامات كبيرة، والأمم الصغيرة لديها إمكانيات أكبر.

الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام يمكن أن تكون أملاً حقيقياً للأمم المتحدة شريطة أن نتعلم الاعتراف بوجود الخطر وأين ومتى يصبح واضحاً.

ومع هذا، ففي أي منطقة يحتمل نشوب صراع فيها، يجب أن يكون حفظ السلام محايداً وبطريقة صارمة. ويجب أن نتذكر الحكمة القائلة "لا تدع الثعلب يحرس بيت الدجاج" - إن حفظ السلام في منطقة معينة لا يمكن أن يعهد إلى الأطراف التي لها مصلحة واضحة في نتيجة الصراع. إن استونيا تؤيد مبادئ الديمقراطية وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى، وهي مبادئ واردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي اتفاقات دولية أخرى. وبالتالي فإننا نشعرنا بانزعاج، كما نشعر - ممثلون عديدون هنا - وأنا متأكد من هذا من اقتراح أحد البلدان بأنه ينبغي أن يسمح لقوت بلد معين بالتدخل حتى حدود دولة لم تعد قائمة. ولا أعتقد أن ذلك يعني الامبراطورية النمساوية والهنغارية السابقة.

إن استونيا لا يمكنها أن تؤيد سوى الموقف الذي يلقي فيه اختيار مجلس الأمن لقوات حفظ السلام موافقة الرأي العام الدولي العريض. وبهذا الشرط، نشعر استونيا أيضاً بمسؤولية أدبية للمشاركة في حفظ السلام الدولي وفقاً لقدراتها، وأيضاً في أنشطة أخرى ذات صلة.

هذا ينقلني إلى تعزيز الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة في استونيا بعد خمسين عاماً من اقتصاد سخييف موجه استعمارياً ولقد نجحت استونيا بالفعل ولكننا، مع أعضاء المنظمة الآخرين، يمكننا أن نكون أكثر نجاحاً. إن الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة مربوط كل منهما بالآخر لأنهما يفترضان مسبقاً الحق في الاختيار الحر والمسؤولية عن الاختيار الحر. لقد أنفق الاتحاد السوفياتي سابقاً أموالاً على قمع التفكير الحر أكثر مما أنفقه على خلق ترسانة نووية. وقتل الحرية ومولد العدوان وجهان لنفس العملة والعدو الأول لكل نظام شمولي هو العدو الداخلي، وهدفه الأول للهجوم هو الفكر الحر. إن أي فرد من الحاضرين يعرف التعبير المجازي الرائع لآدم ميكنك الذي يقول أنه من السهل أن تصنع حساء سمك من حوض للأسماك ولكن من الصعب أن تصنع حوضاً للأسماك من حساء سمك.

إن المورد الرئيسي الذي نستمد منه الطاقة لتحويل اقتصاد استونيا هو مثالية الشعب الاستوني. إن هذا مورد كبير، ولكنه ليس مورداً لا نهاية له. إنني أريد أن أمتنع الانهك أن يستمر، الانهك الذي يمكن أن تتعبه لامبالاة سياسية وبالتالي رغبة في التخلي عن الحقوق

أشكركم على صبركم الذي يتسم بالأمل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية استونيا على البيان الذي ألقاه توا.

اصطحب السيد لينارت ميري، رئيس جمهورية استونيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالأوكرانية، والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): عندما أنضم إلى زملائي في تهنيتكم، سيدي، على انتخابكم للمنصب الرفيع والمسؤول رئيساً للجمعية العامة، أود أن أقول أنه لشرف عظيم لأي سياسي ودبلوماسي أن يترأس أعمال المحفل العالمي الذي يمثل عملياً جميع دول العالم. وآمل أن تعزز أنشطتكم في هذا المركز الهام إجراء مناقشات جوهرية في هذه الدورة واتخاذ قرارات بناءة، وأن تصبح أعمال الدورة الثامنة والأربعين صفحة خالدة في سيركم الذاتية.

وفي نفس الوقت، أود أن أشكر السيد غانيف، رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة، على إسهامه في أعمال الجمعية.

سنحتفل قريباً بالذكرى الخمسين لمؤتمر طهران، الذي وضعت قراراته أسس الأمم المتحدة. لقد مضت ٥٠ سنة منذ أعرب المشاركون في ذلك المؤتمر، وهم يناقشون موضوع تأسيس منظمة دولية، عن ثقتهم بأن الاتفاق فيما بينهم سيضمن سلماً دائماً، وأعلنوا المسؤولية النبيلة التي تتحملها الأمم المتحدة جميعها في ضمان السلم للأجيال المقبلة.

في الماضي البعيد في عام ١٩١٨، ذكر ميخائيل روشفسكي، الكاتب والسياسي الأوكراني الشهير، "إن صنع التاريخ على نحو سليم أكثر أهمية من وصفه على نحو إيجابي".

إننا نشعر بالفخر إزاء حقيقة أن أوكرانيا شاركت بنشاط في وضع أساس المنظمة وأنها تقدم اليوم، جنباً إلى جنب مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، إسهاماً قيماً في تحقيق الأهداف النبيلة للأمم المتحدة. إننا نرى أن النتيجة الرئيسية لما يقرب من ٥٠ سنة من وجود

وليس هذا تناقضاً، إنه توازن. وعلى أية حال، إن قارب الإينويت يمكن أن يغير طريقه فوراً، بينما ناقلة البترول العملاقة تحتاج إلى وقت أطول ومكان أكبر كثيراً لتفعل ذلك.

إن الأمم المتحدة هي أفضل مكان لإعادة تشكيل النظام العالمي. وإنني ممتن تماماً للأمين العام، بطرس بطرس غالي، الذي يرصد هذه الحاجة، والذي أودع في أيدينا رؤيته لعالم مستقر، بعنوان "خطة للسلام". وأود، بصفتي ممثلاً لبلد من أصغر بلدان أوروبا وأمة من أقدم الأمم، أن أقول أن الاتجاه السائد في القرن الماضي، ولا سيما في العقود الماضية، كان زيادة في عدد البلدان الصغيرة وانخفاضاً في عدد البلدان الكبيرة. وقد عرض موضوع زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في جدول الأعمال، وتؤيد استونيا هذا باعتباره خطوة صوب تقبل حقائق اليوم الجديدة. وأود شخصياً أن أعرض عليكم، أعضاء الجمعية العامة، السؤال التالي: ألا ينبغي لمجلس الأمن أيضاً أن يضم ممثلاً للغالبية العالمية، الأمم الصغيرة كعضو يتمتع بحق النقض؟

ليس لدي جواب على هذا السؤال، وأنتم أيضاً ليس لديكم الجواب. هذه ليست مأساة. لكن العكس هو الذي سيكون مأساة. إن البحث عن الإجابات هو مستقبل الأمم المتحدة وأملنا المشترك. إننا نتكلم اليوم عن الخلافات القاتلة فيما بين الثقافات. وفي هذا المضمار تفرض حتمية الصراعات نفسها.

إن الصراعات قاتلة ليس فقط لأن البعض يؤمنون ببودا، وآخرون بيهوه وغيرهم بالمسيح أو الله أو الشامان في سيبيريا. يجب أن تكون الثقافات مختلفة حتى يتمتع الإنسان بحقوقه ويؤدي واجباته، حتى يكون إنساناً ويتسم بسمات الأمل. قبل أن أحضر إلى هنا بيوم قرأت كتاباً ألفه الفيلسوف الفنلندي الشهير ماتي كوسي بشأن ما يعنيه الأمل بالنسبة للإنسان. يقول المكسيكيون إنكم لا يمكنكم أن تملأوا بطونكم بالأمل، ولكن الأمل يبعث الروح في أفواهكم، ويقول الكانوري الأفريقي أن الأمل عمود، ويقول الفلبيني أن الجرأة ثمرة الأمل، ويقول المالطي أن من يفقد الأمل يموت.

هذا التنوع هو وحدة الإنسانية. وحتى يكون من الميسور بالنسبة لكم الحفاظ على وحدة الإنسان والعالم، أضيف حكمة تعتبر بمثابة الملح والفلفل والمتعة، تأتي من سواحلي، سواحل البلطيق: لا تفقدوا خيبة الأمل. إن خيبة الأمل هي الظل الذي لا مهرب منه للأمل، والأمم المتحدة المصممة على الدوام هي الأمل الجماعي للإنسانية.

على أراضي يوغوسلافيا السابقة والاتحاد السوفياتي السابق.

إن أوكرانيا قادرة على الاضطلاع بدور بناء في تشكيل هذا النظام وأوكرانيا، بوصفها دولة تقع في وسط القارة الأوروبية وتمتلك موارد بشرية هائلة وإمكانية علمية وطاقة صناعية وزراعية قوية، فإنها على استعداد لتقديم المزيد من الإسهام في تشكيل أوروبا جديدة ومزدهرة. ووفقاً لمبادئ أوروبا الجديدة، نطمح إلى بناء دولة ديمقراطية يسودها القانون تكون قوية اقتصادياً ونشطة سياسياً ومسالمة، وتكون في المستقبل غير نووية على غرار الدول الأخرى التي تحترم وتضمن فيها حقوق الفرد بصرف النظر عن الجنسية أو المميزات الأخرى.

وفي هذا السياق، أود أن أسهب في الكلام على مشكلة الأسلحة النووية الموجودة على أراضي أوكرانيا. معروف تماماً أننا ورثنا عن الاتحاد السوفياتي السابق ترسانة نووية هائلة، هي ثالث أكبر ترسانة في العالم من حيث ما لديها من إمكانية للقتال. ولقد صرح الإعلان عن دولة أوكرانيا ذات السيادة عن تصميم دولتنا على أن تصبح دولة غير نووية في المستقبل.

وهذا ليس مجرد إعلان، إذ أن أوكرانيا تبذل قصارى جهدها للعمل على تنفيذه. إن تفكيك المجمعات التي تحتوي قذائف استراتيجية قد بدأ، وجرى توقيع اتفاق مع روسيا بشأن استخدام الرؤوس الحربية النووية للقذائف الاستراتيجية. وإننا لا نستبعد إمكانية إجراء حوار بشأن هذا الموضوع مع طرف ثالث.

مع ذلك، يرتبط التنفيذ الكامل لبرنامج نزع السلاح النووي بالحاجة إلى حل عدد من المشاكل. فمن أين نحصل على المال لتفكيك وإزالة الأسلحة النووية الاستراتيجية الموجودة في أوكرانيا؟ فوفقاً لتقديراتنا يتطلب ذلك ٢,٨ بليون دولار تقريباً. وكيف نكفل ضمانات موثوقة للأمن الوطني في دولتنا؟

وتبرز أيضاً مشكلة استرجاع أوكرانيا - أو حصولها على تعويض عن - المكونات النووية المستحصلة من الرؤوس الحربية النووية التي يمكن، بعد إعادة معالجتها، أن تستخدم كوقود للمحطات النووية للطاقة. وهذا ينطبق أيضاً على المواد النووية المستخرجة من الرؤوس الحربية للقذائف التكتيكية التي أزيلت من أوكرانيا عام ١٩٩٢.

وأخيراً، ماذا سيفعل الآلاف من المستخدمين المسرحيين من القوات المعنية بالقذائف؟ ليس لدينا

المنظمة تتمثل في حقيقة أن الحرب العالمية قد تم تفاديها. ويرجع الفضل في ذلك إلى الأمم المتحدة، وهي محفل عالمي للدول، ومنظمة فريدة من المستحيل بدونها تصور العلاقات الدولية كما هي في الوقت الحاضر.

واليوم، وبينما تتمثل الظاهرة الجديدة المهيمنة على العلاقات الدولية في الانتقال من ثنائية القطب إلى نظام عالمي مختلف من حيث النوعية يكون مرتكزاً على الأمن الشامل وتوازن المصالح، فإن العالم يشهد الولادة الثانية للأمم المتحدة. وبالنسبة لأوكرانيا، ثمة أهمية خاصة لتزامن انبعاث الأمم المتحدة مع بناء استقلالنا، وحالة الدولة المكتسبة من جديد، وإحياء أوكرانيا بوصفها مشاركة ذات سيادة في السياسة الأوروبية والسياسة العالمية.

وفيما يتعلق بأوكرانيا التي تحاول اليوم أن تجد موقعا لها في ميزان القوى العالمي، تشكل عضويتها في الأمم المتحدة أحد أهم الضمانات الدولية لأمنها واستقلالها الوطنيين. فبعد انحلال الاتحاد السوفياتي وتبدد منظمة حلف وارسو يجد بلدي نفسه مضطراً ليتواجد بجوار منطقة تشهد تراجعاً في استقرارها وعزلة وحتى توتراً، بصرف النظر عن البادئ وعن موضوع الخلاف. وأوكرانيا تجد نفسها في قلب معظم جميع التطورات الأوروبية، وكل أزمة تبرز في القارة قد تضر بنا بصورة أو بأخرى.

لقد أدت هذه العوامل إلى المبادرة التي قام بها السيد ليونيد كرافتشوك، رئيس أوكرانيا، فيما يتعلق بإنشاء منطقة في المنطقة الأوروبية الوسطى والشرقية يسودها الاستقرار والأمن وتشمل جميع البلدان الواقعة بين بحر البلطيق والبحر الأسود وتصبح مستقبلاً جزءاً لا يتجزأ من نظام الأمن الأوروبي، وفي الوقت نفسه، فإن منطقة الاستقرار والأمن هذه في أوروبا الوسطى والشرقية ستكون أداة ربط يعول عليها من أجل تطوير نظام أمني واسع النطاق يمتد عبر الأطلسي ويشمل المنطقة الممتدة من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، أي كل المنطقة التي يشملها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وتنفيذ هذه الفكرة سيقدم إسهاماً قيماً في الدبلوماسية الوقائية.

إن الشرط الأساسي لإنشاء مثل هذه المنطقة قد يكون تنفيذ مبدأ الأمن الذاتي من خلال الأمن للجميع، وسيكون هدفه الرئيسي تطوير نظام للعلاقات الدولية في المنطقة يستبعد التهديدات حيال السلم والاستقرار مثل التهديدات الناجمة عن الصراعات القائمة حالياً

التطورات موجودة بالفعل، ومن الجدير استغلالها لتعزيز العلاقات الاقتصادية المفيدة المتبادلة ولكفالة قيام اتصالات واسعة النطاق فيما بين الشعوب.

إن أوكرانيا، بوصفها أحد مؤسسي رابطة الدول المستقلة، تعمل بهمة على تنمية التعاون مع بلدان الرابطة المذكورة. ونحن ننظر إلى هذه الرابطة باعتبارها آلية دولية للمشاورات والمحادثات المتعددة الأطراف التي تسهم في عملية تشكيل علاقات ثنائية متكاملة الأركان جديدة نوعياً بين الدول المشتركة، وتعزز إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. أما علاقاتنا مع دول البلطيق، فإنها تنمو بطريقة إيجابية.

وتؤيد أوكرانيا بكل ثبات ورسوخ جهود المجتمع العالمي الرامية إلى إيجاد صيغة لتسوية الصراع في يوغوسلافيا السابقة. ونحن نرى أن من غير الممكن التوصل إلى حل حقيقي لهذه المشكلة إلا إذا روعيت مصالح جميع دول المنطقة ومصالح الجماعات الإثنية على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والمبادئ التي تمثل حجر الزاوية في القانون الدولي.

ونرى أن من المسلم به وجوب قيام جميع البلدان المشتركة في محاولة تسوية هذا الصراع والهيكل الدولية ذات الصلة بتناول هذه المسألة تناوياً يتسم بالدقة الشديدة ولا سيما عندما ينطوي الأمر على استعمال القوة. ويجب أن يوضع في الاعتبار أن استعمال القوة قد يؤدي إلى عواقب غير مرغوبة إلى أقصى حد ويحبط العملية التفاوضية ويسفر عن تصاعد الصراع وانتشاره إلى مناطق أخرى من يوغوسلافيا السابقة.

وموقفنا من تسوية الصراعات في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق مماثل لذلك الموقف. وفي هذا الصدد، نود أن نرحب بالدور الذي تؤديه الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ترانسدنيستريا، وبالجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي بحثاً عن سبل لوقف إراقة الدماء في ناغورني - كاراباخ.

لقد وقعت أحداث مأساوية في جورجيا، إذ انتهكت اتفاقات موقعة واستمرت إراقة الدماء وظل الناس يلاقون الموت. ومنذ وقت طويل، في ٢١ أيلول/سبتمبر على وجه التحديد، وجه ليونيد كرافتشوك، رئيس جمهورية أوكرانيا، نداء إلى رئيس جمهورية الاتحاد الروسي، الذي يضمن اتفاق الهدنة الثلاثي الموقع في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، وإلى الأمين

أجوبة كاملة عن هذه الأسئلة وغيرها. فحتى الآن تقتصر وعود المساعدة على البيانات وعلى الورق.

إن فيرخوفنا رادا، وهو البرلمان الأوكراني، معني على نحو شديد بهذه الأسئلة ويتحين الفرص لاعتماد قرارات متوازنة، في أقرب وقت ممكن، أخذاً في الاعتبار مصالح أوكرانيا والمجتمع الدولي بأسره.

وفي الوقت نفسه، أود أنؤكد أنه بينما ننظر في هذه المسألة، ينبغي لنا أيضاً أن نأخذ في الاعتبار الوضع الخارجي. واليوم، فإن عدم الاستقرار والصراعات الداخلية القائمة في بلدان مجاورة تتجاوز أحياناً حدودها وتهدد الأمن الوطني لأوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وأكثر ما يتجلى ذلك في حالة القرار المشهور الذي اتخذته المجلس الأعلى السابق للاتحاد الروسي فيما يتعلق بوضع سيفاستوبول. وجرت محاولات أيضاً لطرح وضع جزيرة القرم برمتها. وفي هذا الصدد، أود أن أوضح أن جمهورية القرم جزء لا يتجزأ من أوكرانيا. والقرم، بوصفها جزءاً من أوكرانيا، يمكن أن تضطلع بدور مناسب في المنطقة وتسهم إسهاماً حاسماً في تعزيز منطقة البحر الأسود كم منطقة سلم واستقرار. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن عميق الامتنان لجميع البلدان، ولا سيما لأعضاء مجلس الأمن، التي قدمت تقييماً جلياً حيال التجاوزات غير القانونية التي تطل سيطرة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وأظهرت دعمها لدولتنا. ونحن على اقتناع أيضاً بأن المسائل المعقدة في العلاقات فيما بين الدول لا يمكن حلها إلا باتخاذ المجتمع الدولي للإجراء الثابت القوي.

ونحن نرى أن الأساس الموضوعي للتعاون بين أوكرانيا والبلدان الأخرى يكمن في تشكيل نظام ثابت وآمن للعلاقات الدولية. وفي ظل الظروف الراهنة، فإن أساس هذا النظام احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، التي يجري بموجبها الاعتراف بعدم انتهاك حدود الدول ذات السيادة وسلامتها الإقليمية كأحد الشروط الأساسية للسلم والأمن الدوليين. إن الامبراطوريات السابقة اضمحلت وينبغي كذلك أن يضمحل التفكير الامبريالي، مثل التفسيرات التي تقدم عليها دول معينة من طرف واحد لمسائل الإرث القانونية وأعمالها الأخرى التي لا تتماشى مع المعايير والآداب المطبقة في العلاقات الدولية.

ويحدونا الأمل في أن ييسر فهم الحقائق المعاصرة المزيد من تطبيع وتطوير علاقات أوكرانيا بالبلدان الأخرى على أساس من الاحترام المتبادل، والسعي المتوازن والتفاهم عن طريق التسوية ونبد المغالاة في الكلام. والظروف الحقيقية لمثل هذه

يرتدون خوذ الأمم المتحدة الزرق. وربما يسفر ازدياد عدد عمليات حفظ السلام والتوسع فيها عن مزيد من الخسائر. ولهذا نعتقد أن هناك ضرورة ملحة تدعو إلى إعداد وثيقة لتحديد مركز أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة ولتوفير آلية تحميهم. وسيكون ذلك تطويراً منطقياً لأحكام القرار ٧٢/٤٧ الذي اعتمدته الجمعية العامة بمبادرة من أوكرانيا واشترك في تقديمه ما يربو على خمسين دولة، ولأحكام قرار مجلس الأمن ذي الصلة بالموضوع، وهو القرار ٨٦٨ (١٩٩٣) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

وتهتم أوكرانيا بتوطيد السلم والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط القريبة، وهي ترحب بالقرارات التي توصلت إليها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن الاعتراف المتبادل واتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة وأريحا، الموقع في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر. وبذلك، اتخذت الخطوة الأولى الهامة على الطريق إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي تسوية تامة.

وترحب أوكرانيا بالتطورات التي شهدتها جنوب أفريقيا والتي تسمح برفع الجزاءات الاقتصادية عن ذلك البلد. ونأمل أن تصبح الحكمة والنهج المتوازن من قبل جميع المشاركين في العملية التفاوضية في ذلك البلد، والعمل الفعال من قبل المجلس التنفيذي الانتقالي، أساساً متيناً يمهد للنجاح في إجراء الانتخابات وبناء جنوب أفريقيا ديمقراطية، غير عنصرية، موحدة.

تولي دولتنا اهتماماً عظيماً لتجربة بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. إذ أن إيقاع التطورات ذا السرعة غير العادية في بعض بلدان هذه المنطقة يمثل دليلاً على فعالية النهج البراغماتية المتبعة لحل قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة.

وقد بدأ تطوير عملي للعلاقات مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ونحن نرى أن هذا التجمع يمكن أن يكون واحداً من أفضل شركاء أوكرانيا التجاريين والاقتصاديين، بقدر تدفق التجارة بين دول هذه الرابطة والمنطقة ككل وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى عبر موانئ أوكرانيا.

وسنعمل بجميع الوسائل الممكنة على تيسير تطور علاقاتنا مع دول أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية، والشرق الأوسط، وأفريقيا، وعلى صون هذه العلاقات على المستوى المناسب.

العام للأمم المتحدة، لكي يتخذ جميع التدابير الممكنة لوقف تصعيد الصراع وتشغيل الآلية الواردة في الاتفاق. ومما يؤسف له أن المحاولات الرامية إلى وقف التطورات الخطيرة قد أحبطت وأن الحالة تفلت من السيطرة، مما يهدد استقرار منطقة القفقاس بأسرها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم على الفور إمكانيات ميثاق الأمم المتحدة بغية إرجاع الحالة إلى مسار مؤد إلى التسوية عن طريق الحوار السياسي.

وفي الوقت نفسه، أود أن استرعي الانتباه إلى حقيقة قديمة العهد ولكن من المؤسف أنها تغيب عن الأذهان كثيراً، ألا وهي أن الوقاية من المرض أرخص كثيراً من العلاج، بل وأفضل منه. ولقد أعرب زميلي الألماني السيد كينكل، عن فكرة مماثلة بالأمس. ينبغي أن يصبح التشديد على الدبلوماسية الوقائية النشطة، التي تجهز الصراعات في المهد، الملمح السائد في العلاقات الدولية المعاصرة. ونحن نرى أن تناول مسألة سيفاستوبول في أحد اجتماعات مجلس الأمن الدولي، وأنشطة بعثات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المضطلع بها في كوسوفو وسانيك وفويودينا، ووزع مفارز عسكرية تابعة للأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تمثل في مجموعها أمثلة طيبة على صدق هذه الحقيقة.

والواقع أن إحياء أنشطة صنع السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة أصبح واحداً من أنصع الأمثلة الدالة على حدوث تحول في فكر الأمم المتحدة السياسي، وأنه يتجسد في الاستنتاج القائل بضرورة حلول اللغة الدبلوماسية محل لغة المدفع في الاتصال فيما بين الدول.

وتؤدي أوكرانيا دوراً فعالاً في هذه العملية. ولقد مضت أكثر من سنة على إرسال كتيبة أوكرانية إلى يوغوسلافيا السابقة للاشتراك في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ومن وجهة نظر أوكرانيا، بوصفها دولة جديدة مستقلة، تظل جهود حفظ السلام المتعددة الأطراف التي تبذلها الأمم المتحدة أفضل أداة تملكها المنظمة في أدائها لوظيفتها الرئيسية، المتمثلة في ضمان السلم والأمن الدوليين. وأوكرانيا مستعدة لمواصلة الاشتراك الفعال في أنشطة حفظ السلم المضطلع بها تحت رعاية الأمم المتحدة أو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

ولقد تعاضمت مكانة أوكرانيا وهيبته نتيجة لاشتراكها في عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، ولم يكن هذا بالأمر السهل. وفي الآونة الأخيرة ازدادت الخسائر البشرية في صفوف حفظة السلم الذين

ونحن مستعدون أيضا لأن نشارك بنشاط في تنفيذ البرامج الاقتصادية التي يجرى تنفيذها في إطار الأمم المتحدة.

ومما يشرح صدرنا في هذا السياق الاهتمام المتزايد الذي توليه الأمم المتحدة وهيئاتها، وكذلك البلدان المتقدمة النمو اقتصاديا، لعمليات الانتقال نحو اقتصاد السوق التي تجرى في دول أوروبا الوسطى والشرقية. وقد تهيأت ظروف مؤاتية لتوسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما فيها أوكرانيا، وذلك نتيجة لتشكيل بعثات متكاملة تقوم بها الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الميدان. ونأمل في أن تحظى هذه البعثات بمركز دائم.

ونعلق كبير أملنا على مساعدة المجتمع الدولي من أجل تخفيف حدة نتائج كارثة تشيرنوبل. ولا بد لي من أن أقول إنه بعد تعيين السيد الياسون وكيل الأمين العام للأمم المتحدة كمنسق للأمم المتحدة للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبل، اكتسبت الأنشطة في هذا المجال زخما جديدا. وآمل في أن تلقى جهوده الدعم من الجمعية العامة، وأن تسهم في تعزيز التعاون الدولي لهذا الغرض.

وبالإضافة إلى النفقات اللازمة لتخفيف حدة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبل التي تستأثر بجزء كبير من الدخل القومي، أصبحت الخسائر الناجمة عن الجزاءات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عاملا سلبيا آخر يؤثر على اقتصادنا. وتبعا لذلك، ستعاني أوكرانيا بنهاية عام ١٩٩٣ من خسائر مباشرة تزيد على ٤ بلايين دولار في القطاع الحكومي وحده.

واليوم، نحن بحاجة إلى جهود حقيقية من جانب المجتمع الدولي لمساعدة أوكرانيا في التغلب على ما للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من آثار سلبية على اقتصاد أوكرانيا وكذلك على اقتصادات عدد من البلدان الأخرى. ووفد بلدي مستعد لتقديم مشروع قرار يتناول تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

ومما يدعو إلى الأسف أن الصعوبات الاقتصادية الخطيرة المرتبطة بالعوامل التي ذكرتها لم تؤخذ بعين الاعتبار عندما اتخذ المجتمع الدولي في العام الماضي القرار القاضي بزيادة اشتراك أوكرانيا في الميزانية العادية للأمم المتحدة بنسبة ٥٨ في المائة، وذلك خلافا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. إن النصيب المقرر على

وأود أن أتناول بإيجاز الحالة الراهنة في أوكرانيا. إننا الآن، نمر بصراحة، بفترة عسيرة. فبالإضافة إلى تأسيس دولتنا وبعث ثقافتنا وروحنا الوطنية، نمر الآن بتحول نحو نظام جديد ذي أبعاد وطنية واقتصادية جديدة. وإن علماءنا وأخصائيينا ورجال دولتنا لم ينجحوا بعد في اقتراح برنامج إصلاحات اقتصادية يتمشى وإمكانات أوكرانيا الفعلية وتقاليدها التاريخية وعقلية شعبها. وعلينا الآن أن ندخل تعديلات كبرى على عملية الإصلاح من حيث إجراءاتها وتسلسلها الزمني.

إن هدفنا هو إقامة نظام اقتصادي اجتماعي موجه نحو السوق لتلبية احتياجات شعبنا. وينبغي لهذا النظام أن يراعي العلاقات الاقتصادية المتبادلة التي تشكلت موضوعيا في رابطة الدول المستقلة، وفرص الاستثمار الأجنبي في اقتصادنا، واندماج الاقتصاد الأوكراني تدريجيا في اقتصاد الجماعة الأوروبية والعالم.

وقد اتخذت خطوات هامة في هذا الصدد. فباعتماد قانون الملكية، فتح البرلمان الأوكراني الطريق أمام الخصخصة، باعتبارها الوسيلة الرئيسية للتحويل نحو العلاقات الاقتصادية الموجهة نحو السوق. وأقرت وثائق هامة تتعلق بالرجوع عن عملية التأميم وعودة القطاع الخاص إلى المشروعات الاقتصادية وملكية الأرض والإسكان. وقد أعلنت أوكرانيا عن عزمها على أن تصبح عضوا منتسبا إلى الاتحاد الاقتصادي لرابطة الدول المستقلة، وهي منخرطة في مفاوضات نشطة في إطار مجلس الجماعة الأوروبية.

مع ذلك، ما زالت الحالة في الدولة معقدة للغاية.

وللتغلب على الأزمة، بمقدور المجتمع الدولي، بما في ذلك مواطنونا في الخارج - ممثلو الأوكرانيين في الشتات - أن يضطلعوا بدور هام. وتقدم تشريعاتنا شروطا مؤاتية للاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأوكراني، وقد اعتمد عدد من التدابير بشأن اشتراك دولتنا في المجتمعات الأوروبية وفي العالم وتنمية العلاقات التجارية الثنائية والعلاقات الاقتصادية.

من الضروري إيجاد مجالات من أجل جذب شركائنا، والشروع في وضع وتنفيذ برامج ومشاريع محددة للتعاون. وهناك مثال لهذا النوع من التعاون يتمثل في الأنشطة التي بادرنا بها بالاشتراك مع مجلس الجماعة الأوروبية وفي إطار التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود.

الإقليمي الجديد وظهور مشاركين جدد في المجتمع الدولي. ومن شأن تنفيذ هذا الاقتراح أن يزيد من شرعية المجلس بوصفه الهيئة التي أناطت بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولة الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان الحفاظ على مقدرة المجلس على الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ التي تقتضي التدخل الفوري.

وفي عملية تغيير هيكل مجلس الأمن الدولي يكون من المهم جدا مراعاة وجود مشاركين من المجتمع الدولي من غير أعضائه الحاليين يحتمل أن يكونوا قادرين على الاضطلاع بدور هام في أنشطة المنظمة في الوقت الحالي ويكونوا من الدول التي تتحمل التزامات مالية كبيرة للأمم المتحدة. ومن المهم جدا أيضا الحفاظ على المبدأ الأساسي للتمثيل الجغرافي المنصف.

كما تتطلب أساليب العمل في أكثر هيئات الأمم المتحدة تمثيلا - وهي الجمعية العامة - التعديل. ومن مصلحتنا أن نوجه أنشطتها، لأقصى مدى ممكن، صوب زيادة ترسيخ مبادئ العدل والديمقراطية والتنمية. ويؤيد وفد أوكرانيا قرارات الدورة السابعة والأربعين الرامية إلى زيادة فعالية الجمعية العامة وترشيد العمل في لجانها الرئيسية.

ونحن على استعداد لإجراء المزيد من الحوار حول المسائل المتعلقة بالتغيرات الهيكلية في الهيئات التي تجتمع خلال الدورة وفي الهيئات الفرعية للجمعية العامة. وهذا يعني على وجه الخصوص المزيد من التقليل في عدد القرارات التي تتكرر من سنة إلى أخرى، وإعادة توزيع وظائف الهيئات الأخرى.

وفي رأينا إن عملية الإصلاح ينبغي أيضا أن تشمل أنشطة المحفل الاقتصادي والاجتماعي الرئيسي للأمم المتحدة، ألا وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن تتجلى في هيكل الأمانة العامة للمنظمة وفي أساليب عملها. وتؤيد أوكرانيا تماما الإجراءات الرامية إلى توسيع نطاق الإصلاحات في الأمانة العامة، التي يتخذها الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، الذي يعمل بقوة من أجل زيادة دور المنظمة وسلطتها بما يتمشى ومتطلبات العصر. كما نواجه مهمة إعادة توجيه أنشطة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية من أجل تنفيذ مشاريع محددة لمصلحة كل الدول، بما في ذلك الدول المتجهة إلى السوق الحر.

ولكي تنجح الإصلاحات، يكون من المهم أيضا أن نضمن في الواقع العملي عدم حدوث أي زيادة حقيقية

أوكرانيا لا يتناسب تماما مع قدرتها على الدفع، ويمثل عبئا كبيرا على اقتصادها. ونتيجة لجهود ضخمة بذلناها هذا العام تمكنا من المساهمة بمبلغ ٦,٥ ملايين دولار في الميزانية العادية للأمم المتحدة، كان من الممكن لولا ذلك أن يوجه صوب حل المشاكل التي سببتها كارثة تشيرنوبل. بيد أننا لا نستطيع أن نفي بالتزاماتنا المالية بالكامل للأسباب التي ذكرتها.

وفي هذا السياق، تحت حكومة أوكرانيا على إعادة النظر في جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية للأمم المتحدة وعلى تعديل النظام الحالي لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ووفد بلدنا على استعداد لأن يقدم الأسباب التي تدعم موقفه خلال مناقشة اللجنة الخامسة لبنود ذات الصلة.

لقد شهد العالم تغيرات كبيرة منذ إنشاء الأمم المتحدة. وهذه حقيقة يمكن إدراكها، نظرا لأنه كما قال هيلاكليتوس "التغير هو الشيء الوحيد الدائم". ولهذا تكون مسألة إصلاح منظومة الأمم المتحدة مسألة طبيعية تماما. ويشير الواقع الحالي لمشاكل جديدة للمجتمع العالمي. وحتى إن كان خطر نشوب صراع نووي عالمي قد زال من الناحية العملية، فإن الحروب "المحلية" والصراعات الإقليمية تتفجر في جميع أنحاء العالم وتسبب قلقا بالغاً.

وتؤدي الصراعات المسلحة فيما بين أبناء الطوائف الإثنية وعدم الاستقرار الاقتصادي إلى تهيئة أسباب مؤاتية للإرهاب، وتجارة السلاح، وإنتاج المخدرات والاتجار بها، كما أنها تؤثر تأثيرا مباشرا على أمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهناك قائمة لم تكتمل بعد للمشاكل الأيكولوجية التي تواجه الجنس البشري تشمل كارثة محطة تشيرنوبل للقوى النووية، والخلل البيئي في منطقة بحر آرال، وخطر وقوع كارثة إيكولوجية نتيجة لتدمير الغابات الاستوائية، واستنفاد طبقة أوزون كوكب الأرض.

كما أن الحاجة إلى التغيير تصبح ملحّة بشكل خاص، بل ومن الأمور التي لا مفر منها، نتيجة للأحداث الهامة التي شهدتها السنوات السابقة والتي أعادت تماما رسم الخريطة السياسية للعالم؛ فقد بزغت أكثر من ٢٤ دولة مستقلة جديدة، وبذلك زاد حجم أسرة الأمم المتحدة زيادة كبيرة. واسمحوا لي بأن أقدم خالص تهاني لهذه الدول.

وتشاطر أوكرانيا الرأي بأن التكوين الكمي الحالي لمجلس الأمن، وسير عمله، وأساليب العمل فيه، أمور تقتضي إدخال تعديلات مناسبة عليها، مع مراعاة الواقع

أود أن أؤكد لكم أن أوكرانيا لن تدخر جهداً في مواصلة إثبات صحة تلك الكلمات.

السيد دوراو باروسو (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية)

والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بتهنئتك بمناسبة انتخابكم لتولي رئاسة الجمعية العامة، وبالإعراب عن ثقتنا في قدرتك على إدارة أعمال الدورة الراهنة.

أود أن أعرب أيضاً عن امتناننا للرئيس السابق السيد ستويان غانيف على الطريقة المتميزة التي أدى بها ولايته وأسهم في ترشيد أعمال هذه الجمعية.

أود أيضاً أن أهني الأمين العام السيد بطرس غالي الذي مكنت مبادراته والتزامه من اتخاذ خطوات هامة صوب الإصلاح الشامل للأمم المتحدة وتعزيز مصداقيتها الدولية باعتبارها أداة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق السلم.

إن الدعوة إلى عالمية الأمم المتحدة، كما يرد في ميثاقها، تضيف معنى خاصاً على انضمام ست دول أعضاء جدد وهي أريتريا واندورا والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة وموناكو. لقد عززت هذه الدول شرعية هذا المحفل وأخذت على عاتقها أمام المجتمع الدولي مسؤولية الممارسة الكاملة لسيادتها الوطنية.

لقد أتاحت الفرصة لزميلي ممثل بلجيكا، باعتباره الرئيس الحالي لمجلس وزراء المجموعة الأوروبية، أن يدلي ببيان بالنيابة عن الدول الأعضاء الإثنتي عشرة. وتؤيد البرتغال تأييداً تاماً ذلك البيان، بيد أنني أود أن أشير إلى بعض القضايا التي تهم بلادي على نحو خاص.

إن فترة التحول العالمي التي تمر بها الآن تتميز بعلامات متناقضة بشكل خاص.

فمن ناحية، أدى الإنفراج الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة إلى زيادة التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون فيما بين الدول، وأحيا مفهوم استكمال أنشطة الأمم المتحدة بأنشطة المنظمات والترتيبات الإقليمية.

ومن ناحية أخرى بدأت المطالبات القومية العنيفة في الظهور وطففت على السطح مرة أخرى خصومات قديمة تصورنا أنها نسيت، وأدى ذلك إلى نشوب صراعات غير متوقعة تهدد التماسك الداخلي للدول والسلم والأمن الدوليين.

في ميزانية المنظمة، وأن تستخدم أصولها المالية على نحو فعال، وذلك بإعادة توجيهها صوب ميادين الأنشطة ذات الأولوية.

ستحتفل الأمم المتحدة قريباً بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها. وسيكون هذا اليوبيل تاريخاً خاصاً في الجدول الزمني للحياة الدولية. بل إنه علاوة على ذلك، سيتم الاحتفال به وقت الانتقال من القرن العشرين إلى القرن الحادي والعشرين. ومن المعروف تماماً أن جميع الأيام التاريخية تستشرف المستقبل. لذلك، فإن أفضل سبيل للاحتفال بهذه المناسبة يتمثل في التركيز على حل القضايا المعلقة، وتحليل الحالة الآخذة في البزوغ، وتحديد آفاق التنمية في المستقبل. ولهذا السبب، ربما يكون الوقت قد حان لكي يتضافر المجتمع العالمي، على نحو مافعل بعد الحروب العالمية، ويعيد بشكل إبداعي تقييم واقع فترة ما بعد المجابهة، ثم يعدل حيثما يكون ذلك ضرورياً الهياكل القائمة للأمن والتعاون وتقسيم العمل من أجل تحديد النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين. تلك هي الاعتبارات التي دفعت الرئيس ليونيد كرافتشوك رئيس جمهورية أوكرانيا إلى أن يبادر بطرح فكرة عقد مؤتمر قمة دولي للسلم على نطاق عالمي في عام ١٩٩٥ وذلك في إطار الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة.

ولئن كنا نؤيد فكرة عقد مثل هذا الحدث تحت رعاية الأمم المتحدة فإننا ننطلق من حقيقة أن هذه هي المنظمة التي يمكنها أن تعقد مؤتمرات عالمية لرؤساء ووزراء الدول والحكومات بغية تقييم القضايا المعقدة واقتراح الحلول الشاملة لها. وبالتالي فإن جميع أفكارنا اليوم موجهة نحو الغد الذي يجب أن ندخل إليه بعد التخلص من العبء الجسيم لعصر المواجهة، والاستفادة من أفضل الأنشطة التي قامت بها المنظمة في الماضي والتي أثرتنا بمعرفة قيمة، ومن الحكمة الجماعية التي تجلت في أنشطة الأمم المتحدة يمكننا أن نستفيد من التفاؤل اللازم للجنس البشري اليوم ومن الإيمان بقوتها الإيجابية وبمستقبلها.

أود في الختام أن أقتبس بعض الكلمات التي تفوه بها الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، خلال زيارته الأخيرة لأوكرانيا:

"إن المشاركة العميقة في تيارات التاريخ العظيمة تعطي أوكرانيا بصيرة خاصة على عالم اليوم. إنها تؤهل أوكرانيا للاضطلاع بدور كامل في الأمم المتحدة الجديدة".

إن هذه المسألة لا تزال حجر الأساس في الأنشطة المقبلة للأمم المتحدة. فإذا لم تحل هذه المشكلة، فإن النتائج المترتبة عليها فيما يتعلق بمصداقية الأمم المتحدة وسلم العالم، ستكون مأساوية.

إن التطور الهام الذي حدث نتيجة لانتهااء الحرب الباردة يتعلق باحترام حقوق الإنسان العالمية غير القابلة للتصرف، وي فوق جميع الاعتبارات الأخرى عندما يتعلق الأمر بنظام سياسي خاص أو بمجتمع مثالي. ونعتقد أن من الضروري للمجتمع الدولي أن يحكم اليوم على انتهاكات حقوق الإنسان، دون أن يتبع معايير مزدوجة.

وفي هذا الصدد، أود أن أركز على أهمية الإعلان الختامي لمؤتمر فيينا الذي يؤكد الأفكار والمبادئ الأساسية وبصفة خاصة تلك التي تتعلق بمسؤوليات المجتمع الدولي في هذا المجال، وتحدد حقوق الإنسان باعتبارها إحدى أولويات الأمم المتحدة. ولتحقيق هذا الهدف يصبح من الملح الآن أن تناقش الجمعية العامة دون إبطاء، استحداث منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

إن مجموعة القيم التي تظهر كرامة الفرد عنصر لا غنى عنه لتحقيق نظام دولي أفضل يسمح بتطور العلاقات الدولية السلمية الدائمة. ومن ثم فإننا نعتقد أن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى السلم والتنمية والديمقراطية، تعتبر من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تحكم المجتمع الدولي.

ونظرا لاحتامية التضامن بين الناس ولأننا نعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يضطلع بدور هام في هذا الصدد، فإن البرتغال، كدولة وكعضو في المجموعة الأوروبية تتابع بقلق عميق الصراع الذي دمر في السنتين الماضيتين أجزاء من أراضي يوغوسلافيا سابقا. إن البرتغال تكرر موقفها الحازم المتمثل في أن التسوية التي يقبلها الأطراف الثلاثة هي وحدها التي يمكن أن تضع حدا لهذا الفصل الدموي في تاريخ أوروبا.

وتأسف حكومة البرتغال لتوقف جولة المفاوضات الأخيرة في جنيف في وقت بدا فيه أن التوصل إلى اتفاق ممكن.

إننا مرة أخرى نحث جميع الأطراف المشتركة في الصراع على إبداء حسن النية والمرونة اللازمين لإنهاء معاناة المواطنين. ونعتقد البرتغال أن من الضروري أن يوقع على نحو عاجل اتفاق للسلم العادل والقابل للبقاء، وحينئذ فقط ستتوفر الشروط اللازمة لعودة السلم.

وفي هذا السياق، يصبح دور نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة الذي يحتل مكان الصدارة في العلاقات الدولية، أمرا حاسما أكثر من أي وقت مضى. ولهذا السبب نعلق أهمية خاصة على إعادة هيكلة الأمانة العامة في الوقت الراهن. ونرى أن من المهم على نحو خاص أن يعاد تشكيل مجلس الأمن الذي يضطلع بمسؤوليات خاصة ويعمل الآن بحرية لإنجاز مهمته الأصلية وللظهور كقوة أساسية تقف خلف الأنشطة السياسية للمنظمة في تعزيز الاستقرار والسلم.

وبالمثل تضطلع منظمات أخرى، مثل المجموعة الأوروبية ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بدور هام في تقوية الديمقراطية وتعزيز الاستقرار والتنمية في منطقة أوروبا بأكملها.

ومن الضروري أن يقوم تعاون وثيق بين هذه الهيئات وبين الأمم المتحدة، التي تتحمل المسؤولية الأساسية والعالمية، وذلك بغية تحاشي الازدواج، وتعزيز ما يمكن أن تساهم به كل هيئة في السعي إلى تحقيق السلم والاستقرار.

إن عمليات صيانة السلم توسعت على نحو ملموس في الفترة الأخيرة. ونحن نشهد الآن وزع أعداد كبيرة من الرجال والنساء في حالات ذات طبيعة مختلفة، بما في ذلك توفير الحماية لبعثات المساعدة الإنسانية ومبادرات الدبلوماسية الوقائية. إن اشتراك الوحدات العسكرية في هذه العمليات يتطلب وجود أهداف سياسية واضحة بالإضافة إلى وحدة الإدارة والتنسيق الدائم بين الأمانة العامة والأطراف المعنية ولا سيما مع الدول المساهمة والدول التي يمكن أن تقدم على نحو بناء إسهاما سياسيا في عمليات السلم.

إن حسم الصراعات القائمة اليوم وبناء السلم ومنع الصراعات التي قد تنشب غدا ليست مهام سهلة. إن الطلبات والتوقعات من الأمم المتحدة ليست لها سابقة في التاريخ ومن ثم ينبغي بذل كل جهد لتحويل "خطة للسلم" إلى حقيقة.

وعندئذ فقط ستكون المنظمة قادرة على مواجهة التحديات الراهنة والمقبلة المتمثلة في صيانة السلم وتقديم المساعدة الإنسانية وتوفير المعونة للتنمية.

ومن سوء الطالع أن الأمم المتحدة تواجه الآن أحد أزمة مالية تمر بها في ٤٨ سنة منذ إنشائها وتواجه خطورة عدم التمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها في المجال الهام لتعزيز الأمن الدولي.

إطلاق النار وضمن العملية الديمقراطية، وفقا للرغبات المشروعة لشعب أنغولا في السلم والديمقراطية.

وترحب البرتغال بصور قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) في ١٥ أيلول/سبتمبر الذي أقر فيه المجلس، متابعة للقرارات السابقة ووفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مجموعة من التدابير الهامة.

وما زلت مقتنعا بأن الحوار ممكن، وبأنه لن يمكن التوصل إلى حل دائم وسلم دائم إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين حكومة أنغولا ويونيتا. ولذا فإنني أحث يونيتا من جديد على أن تعود إلى طاولة المفاوضات، على أساس اتفاقات السلام والقبول الكامل بنتيجة انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ والمبادئ التوجيهية لأبيدجان التي تم التوصل إليها بمساعدة الرئيس هوفويه - بواني وحكومة كوت ديفوار التي لا تقدر بثمن.

وإنني لأحيي مبادرات السلام التي اتخذها الممثل الخاص للأمين العام الذي تؤيده البرتغال تمام التأييد، ومعها البلدان الآخران في ثلاثية المراقبين، وهما الولايات المتحدة وروسيا.

وعودة السلم وحدها هي التي ستجعل من الممكن وضع حد لمعاناة الشعب الأنغولي، وتجعل من الممكن توفير المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها والتي يعد المجتمع الدولي على استعداد لتوفيرها. وفي هذا الصدد، نشني على الجهود التي بذلتها بالفعل الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

وفيما يتعلق بموزامبيق، فإن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في عملية السلام هو مصدر ارتياح لنا. وفي هذا السياق، نرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ٨٥٠ (١٩٩٣) الذي يمثل دليلا على التزام المنظمة دون لبس بالوصول بالعملية إلى نهاية مرضية.

وتشارك البرتغال مشاركة كاملة في عملية السلم في موزامبيق ليس من خلال مساهمتها الفعالة في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق فحسب، بل أيضا من خلال مشاركتها في الهياكل التي أنشئت بموجب اتفاق السلم العام، ومن خلال المساهمات التي تعهدت بها في مؤتمر المانحين في كانون الأول/ديسمبر الأخير.

وترحب أيضا بنتائج الاجتماع الأخير بين رئيس جمهورية موزامبيق ورئيس حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق، والذي يمثل انفتاحا ويبرر الأمل في مستقبل لموزامبيق يسوده السلم والرخاء.

وأخيرا، أود أن أشيد بقوة الأمم المتحدة للحماية - التي تحظى البرتغال بامتياز المشاركة فيها - وبعثة المجموعة الأوروبية للمراقبة، وبكل المنظمات الإنسانية العاملة في أراضي يوغوسلافيا السابقة للمهام التي اضطلعت بها في ظروف بالغة الصعوبة.

والبرتغال، وهي بلد يرتبط بأفريقيا تاريخيا وحضاريا، على وعي كامل بالظروف المعيشية المروعة والدائمة التدهور التي لم يسبق لها مثيل، السائدة في مناطق شاسعة من القارة. وأفريقيا تستحق اليوم بالتأكيد اهتماما خاصا من المجتمع الدولي. وعلى إفريقيا ينبغي أن تركز جهودنا بصورة أساسية لوضع حد للحروب التي ننسأها أحيانا رغم أنها تخرب مناطق شاسعة، وإفريقيا هي التي ينبغي أن نوجه إليها الموارد الاقتصادية بقدر يتناسب مع حجم المشاكل التي تواجهها بقدر لم يسبق له مثيل. وزيادة التدفقات التجارية والروابط الاقتصادية والمساعدة الإنسانية هي وحدها التي يمكنها أن توفر لنا درجة ما من اليقين بشأن نجاح عملية تعميم الديمقراطية.

وأود أن أشير أيضا إلى الأهمية القصوى التي نعلقها على عمل منظمة الوحدة الإفريقية في مجال البحث عن الحلول لوضع حد للصراعات التي تخيم على إفريقيا.

في إفريقيا توجد خمسة بلدان تستخدم البرتغالية رسميا. ولقد عمقنا روابطنا مع هذه البلدان في مختلف المجالات. وتأسيسا على حضارتنا وقيمنا المشتركة، نشهد جنبا إلى جنب مع البرازيل وهذه الدول الإفريقية، مجموعة حقيقية من الدول الناطقة بالبرتغالية تتميز بالتضامن والتسامح.

وعلى أساس هذه الروابط الخاصة على وجه التحديد، توطدت حكومتنا في الصراع في أنغولا. وجهود الوساطة التي بذلتها هناك، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة وروسيا، أدت إلى التوقيع في لشبونة على اتفاقات السلام في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١. والسنة ونصف السنة التي تلت هذه الإتفاقات أثارت لدى كل أبناء أنغولا التوقعات المشروعة بأن ٢٠ سنة من الحرب قد أشرفت على الإنتهاء. وكشفت أيضا عن إشارات مشجعة بشأن الانتعاش الاقتصادي وبداية حقبة جديدة من الديمقراطية والمصالحة الوطنية. وشارك الأنغوليون بأعداد كبيرة في انتخابات أيلول/سبتمبر الماضي. إن اندلاع الحرب من جديد في أنغولا بسبب عدم قبول يونيتا لنتائج الانتخابات يقتضي من المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهد لإعادة إقرار وقف

وأود أن أعيد التأكيد من فوق هذه المنصة، على موقف بلادي المبدئي بشأن هذه المسألة: إن البرتغال توافق تماما على القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة، هي ومجلس الأمن، بشأن جزيرة تيمور الشرقية. إن هذه القرارات تعيد، فيما يتعلق بجزيرة تيمور الشرقية، التأكيد على ضرورة تطبيق المبادئ والقواعد التي اعتمدها هذه المنظمة بشأن القضاء على الاستعمار، ليس المبادئ والقواعد الواردة في الميثاق فحسب، ولكن أيضا القواعد والمبادئ الواردة في القرارين التاريخيين ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥). إن هذين القرارين ينصان بوضوح على رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة العسكرية كأساس للمطالبة بالتوسع الإقليمي، وضرورة احترام السلامة الإقليمية لجزيرة تيمور الشرقية وحق شعبها في تقرير مصيره.

ونبقى ملتزمين التزاما صارما بأن ننجح، بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات، في تحقيق تسوية عادلة وشاملة ومقبولة عالميا لهذه المسألة. ويتعين أن تستوفي هذه التسوية معايير القانون الدولي وأن تحترم تمام الاحترام الحقوق المشروعة لسكان جزيرة تيمور الذين هم الطرف المعني المباشر والضحية الأساسية لهذه العملية المؤلمة المطولة.

وأود أن أثني بصفة خاصة على جهود الأمين العام ومعاونيه الذين جرت برعايتهم المحادثات مع اندونيسيا بغية تسوية هذه المسألة. ونحن نقر بالصعوبة الكبيرة لهذه المهمة نظرا للهوة المتسعة بين مواقف الأطراف حول الجوهر الذي هو اتمام عملية إنهاء الاستعمار في ذلك الإقليم. وقد تمت ثلاث جولات من المباحثات بالفعل على مستوى الوزراء ونحن الآن بصدد اعتماد مجموعة من تدابير بناء الثقة بغية تحسين مناخ الحوار وتعزيز تقدم هذه العملية.

وأود أن أقتبس في هذا السياق، فقرة من تقرير مرحلي قدمه الأمين العام منذ أيام قليلة الى الجمعية العامة وذكر فيه أن:

"من الأمور التي على نفس هذا القدر من الأهمية والمرتبطة ارتباطا عضويا بعملية السلم مسألة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وتحسن الأحوال في تيمور الشرقية شرط لا غنى عنه لإحراز تقدم في المحادثات". (A/48/418، الفقرة ٥)

ويؤلمني أن أضطر الى القول أن مما يؤسف له أن حالة حقوق الإنسان السائدة في الإقليم لا تزال تستوجب الإدانة من جانب المجتمع الدولي. وتشهد على

والنتائج الإيجابية التي أسفر عنها هذا الاجتماع وهي الاتفاق على قضايا إدارة الأراضي والشرطة، قد اعترف بها قرار مجلس الأمن ٨٦٣ (١٩٩٣)، الذي حث كل الأطراف على أن تنفذ دون إبطاء كل أحكام اتفاق السلم العام حتى يمكن إجراء الانتخابات في وقت أقصاه تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا، فإننا نتابع عن كثب الأحداث، وبخاصة المفاوضات المتعددة الأحزاب التي نأمل أن تتوج بنجاح وأن تشكل الأساس لواقع جديد متعدد الأعراق.

إن انسحاب قوى هامة في مجتمع جنوب افريقيا من المفاوضات يثير قلقنا ويمكن أن يكون له وقع سلبي على المسار الطبيعي للعملية الانتقالية التي نأمل جميعا أن تنتهي بإجراء الانتخابات العام المقبل.

إن انتشار العنف في جنوب افريقيا لهو سبب على وجه خاص للشواغل، وهو ما أوضحته بعثة المراقبة للمجموعة الأوروبية إلى جنوب افريقيا ولجنة غولد ستون اللتان تشاركت البرتغال فيهما بنشاط. ويؤسفنا أيضا أسف العنف الذي لا بد وأن يعرض للخطر نهج المصالحة الوطنية.

ومع ذلك، لا بد أن نؤكد على الجوانب الإيجابية وهي التقدم المحرز المتمثل في اتفاق ٧ أيلول/سبتمبر الذي تم التوصل إليه في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، وقد تحقق هذا الإنجاز بفضل الجهود التي بذلتها مختلف الأطراف التي تؤمن بحل توافقي للمرحلة الانتقالية السياسية في جنوب افريقيا.

أود أيضا أن أشير إلى نداء السيد نيلسون مانديلا الجدير بالثناء، أمام اللجنة الخاصة لمكافحة الفصل العنصري، بشأن إنهاء الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا، وهو نداء يشكل تشجيعا هاما لعملية الإصلاح السياسي التي بدأها الرئيس ف. و. دي كليرك.

وإذا ما تركنا الآن القارة الافريقية، أقول إن البرتغال تواصل بعد، بسبب مسؤولياتها القانونية والأخلاقية والتاريخية البالغة الأهمية في هذا الشأن، أيلاء أهمية خاصة على سبيل الأولوية، لمسألة جزيرة تيمور الشرقية، وهي أراض لا تتمتع بالحكم الذاتي، تعترف الأمم المتحدة بها على أنها تخضع للإدارة البرتغالية حيث أنه لم تستكمل بعد بشأنها عملية تصفية الاستعمار.

سيعقد عام ١٩٩٥. وتحت البرتغال جميع الأطراف التي لم تصدق عليها بعد أن تقوم بذلك، وهي تؤكد من جديد ضرورة قيام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي انبثقت عن الاتحاد السوفياتي السابق بتنفيذ الالتزامات الناتجة عن المعاهدتين الأولى والثانية لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها وعن بروتوكول لشبونة وتقيدها التام بهذه الالتزامات. وأود هنا أن أنوه بالأهمية التي تعلقها حكومة بلدي على عمل مؤتمر نزع السلاح، الذي تقدم إليه بلدي مؤخرا كمرشح للعضوية الكاملة فيه.

وأود أن أشير هنا إلى المفاوضات الجارية التي تسعى إلى اتمام محادثات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. ولئن كنا نأمل في إنهايتها بنجاح، ونعتبر ذلك أمرا أساسيا للاقتصاد العالمي، فإننا نرى أيضا أن نتيجتها يجب أن تسفر عن حل عالمي متوازن يركز على انفتاح الأسواق وتعزيز قواعد التجارة الدولية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئ إلى حكومة إسرائيل وقادة منظمة التحرير الفلسطينية على ما أبدوه من الواقعية وبعد النظر والشجاعة، والقدرة على الابتكار كذلك، بإبرامهم للاتفاق الأخير الذي يمثل خطوة تاريخية نحو تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن المؤكد أن هذا الاتفاق سيضفي حيوية جديدة تشجع عملية السلام بشقيها الثنائي ومتعدد الأطراف بحيث تترسخ هذه التطورات الأخيرة وتصبح أمرا لا رجعة فيه.

إن التقارب الجغرافي والأواصر التاريخية والثقافية تفسر الاهتمام الحقيقي الذي يتابع به بلدي تطور الحالة في المغرب الكبير. وتؤكد البرتغال داخل المجموعة الأوروبية وفي المحافل الدولية الأخرى أهمية هذه المنطقة بالنسبة لأمن البحر الأبيض المتوسط واستقراره. وفي نفس السياق، فإن إعلان رؤساء الدول والحكومات في اجتماع مجلس أوروبا في لشبونة وضع نهجا جديدا لحوار سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي بين المجموعة الأوروبية والمغرب الكبير.

وللبرتغال علاقات ودية مع أمريكا اللاتينية منذ مئات السنين. ولنا علاقة خاصة للغاية مع البرازيل. ولهذا فإننا في مركز يسمح لنا بتعزيز الحوار والتعاون مع هذه المنطقة من منطلق القمة الأيبيرية - الأمريكية التي عقدت مؤخرا في سلفادور دا باهيا. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد الأهمية التي نعلقها على إصدار "خطة للتنمية" للنهوض بحوار بناء وفعال يهدف إلى تحديد

ذلك بجلاء القرارات التي اتخذتها هذا العام لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ولجنتها الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات لها ونأمل أملا خالصا في أن تتخذ خطوات يكون من نتيجتها تحقيق تحسن حقيقي ملموس في الحالة في الإقليم، وأن يتسنى رصد ذلك دون إعاقة. ولهذا أدعو جميع الحكومات ومنظمات حقوق الإنسان إلى الاستمرار في متابعة الحالة في تيمور الشرقية بعناية.

إننا نشهد أحداثا ذات أهمية كبيرة في أجزاء أخرى من العالم. وأود أن أركز على الأجزاء التي تستحق اهتماما خاصا منا.

إن البرتغال لا تزال حريصة على بناء أوروبا أوسع وأقوى. إننا بذلك نتخذ موقفا قريبا من موقف بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، واسترشادا بهذا الهدف، ننوي الإسهام، من خلال اشتراكنا في إطار المجموعة الأوروبية، في تشجيع الحوار والتعاون السياسي والاقتصادي كذلك. فهذا النهج هو الكفيل بتحقيق السلم والاستقرار والرفاه الاقتصادي.

وفي إطار المسؤولية المشتركة الملقاة على عاتق جميع اللاعبين في الساحة الدولية، يجب أن نشجع الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية في الدول التي ظهرت نتيجة لانتهاء الاتحاد السوفياتي السابق والتي تستهدف التطور السلمي صوب إقرار مجتمعات ديمقراطية قائمة على حكم القانون وحقوق الإنسان الأساسية. إننا نؤيد اندماجها التدريجي في الاقتصاد الدولي، مما يمنع ظهور هوة اقتصادية جديدة تحل محل الانقسام السياسي الذي شهده الماضي.

وأود الآن أن أحي الرئيس يلتسن على شجاعته وتصميمه على تنفيذ عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي دون توقف، وهي مسألة لا غنى عنها لتحقيق التنمية التامة وتحقيق الديمقراطية الكاملة في الاتحاد الروسي.

ونحن نؤيد تأييدا تاما كل الجهود التي يبذلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مع الأمم المتحدة، فهذا يمثل اختبرا حقيقيا للتعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة لتحقيق تسويات سلمية للنزاعات التي تنشأ في أراضي الاتحاد السوفياتي السابقة.

وبالنسبة لتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ترى البرتغال أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صك له أهمية كبرى، وهي تتطلع إلى تمديدتها إلى أجل غير مسمى في المؤتمر الاستعراضي الذي

من جانب مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي التي لبدي علاقات تعاون وثيقة للغاية معها.

وأود أن أحي السيد بطرس بطرس غالي بحرارة وأن أشيد به. فالأمم المتحدة تحتاج الى خبرته السياسية وكفاءته الثابتين لكي تتصدى للتحديات العديدة التي تواجهها في نهاية هذه القرن. ويمكن لكم يا سيدي الأمين العام، أن تعملوا، في الاضطلاع بمهامكم المعقدة، على التعاون الأكيد من جانب السلطات الاسبانية.

واسمحوا لي أن أتقدم الى حكومة الهند وشعبها في هذا الوقت بخالص تعازينا وتضامننا مع ضحايا الزلزال الذي أصاب بويلاته ذلك البلد بالأمس.

لقد تعززت عالمية الأمم المتحدة مرة أخرى خلال العام الماضي بانضمام الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة واريتريا وموناكو وأندورا، الى عضوية الأمم المتحدة. وإني لأرحب بكل هذه الدول، وبصفة خاصة جدا أندورا، وهي جارة لاسبانيا تربطها بنا علاقات تاريخية وثقافية خاصة وصداقة وطيدة.

لقد تكلم وزير خارجية بلجيكا قبل بضعة أيام بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء وقدم وجهات نظرنا المشتركة في هذه المناقشة العامة. وسأشير، باسم الوفد الأسباني، الى بعض المسائل التي أرى أنها تستوجب اهتماما خاصا.

عندما أدليت ببياني لأول مرة أمام هذه الجمعية منذ عام، أشرت، كما أشار متكلمون كثيرون غيري، الى التغيرات الأساسية التي حدثت في العالم منذ منتصف العقد الماضي. والحكومة الأسبانية مقتنعة تمام الاقتناع بأن هذه التغيرات قد أدت الى بزوغ عصر جديد. وأمام الأمم المتحدة فرصة عظيمة لكي تضطلع بدور جوهري فعال في مواءمة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في جميع أنحاء العالم بغية تحقيق الأهداف المشتركة الواردة في الميثاق.

وبهذا يبدو أن الوقت قد حان لتدعيم منظمنا بتوفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لها بحيث تتمكن من تحقيق أهدافها. ولا بد لنا من التفكير أيضا في التدابير اللازمة لإدخال تنقيح على الميثاق.

وإجراء استعراض لمجلس الأمن يحتل بندا في جدول أعمالنا يجب أن نتناوله بروح بناءة بهدف زيادة صفة المجلس التمثيلية وضمان لا السرعة وحدها بل

وتقضي أشكال جديدة للتضامن في تشجيع التعاون الدولي في سبيل التنمية.

وفيما يتعلق بأنشطة المجموعة الأوروبية، فإننا نسعى لتعزيز الروابط بين أوروبا وأمريكا اللاتينية من خلال عملية سان خوسيه ومجموعة ريو، وذلك بتشجيع الجهود الرامية الى زيادة احترام المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير أشكال جديدة للتكامل الاقتصادي، وهي جهود تسنى بفضلها تحقيق تقدم بالفعل.

وأود أن أشير أيضا الى المفاوضات الراهنة حول حماية الموارد الطبيعية وصيانة التوازن البيئي. إن التزامات الدول تتعدى مجرد التوقيع على المعاهدات متعددة الأطراف. فما يتعرض للخطر هو تركنا ميراثا لأجيال المستقبل يضم موارد كافية مصانة متجددة تكفل لها الرفاهية.

وجميع الجهود المبذولة في هذا الاتجاه جدية بأن تقابل بالالتزام من المجتمع الدولي ككل وذلك بتنفيذ سياسات ذات نطاق قاري بل عالمي. ومؤتمر ريو لم يكن إلا خطوة على الطريق الطويل لإقناع العالم بالحاجة الى حماية البيئة وصيانة التوازن بين وسائل الانتاج والعنصر البشري دون اللجوء الى التدمير أو التبدد.

ومن المهم الآن أن نضع قرارات مؤتمر ريو موضع التنفيذ بحيث تترجم التدابير المتخذة هناك الى أفعال. ولن تتعاس البرتغال عن الاضطلاع بدورها، مدركة تماما أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من بناء مستقبل للأجيال القادمة.

وفي هذه المرحلة من تاريخ الأمم المتحدة، تواجه المنظمة فرصة لم يسبق لها مثيل. ولأول مرة يمكنها أن تؤدي دور قيود، الدور الذي وضع لها أصلا في حل الصراعات وصيانة الاستقرار الدولي وحماية حقوق الإنسان واحترامها.

وكلنا ملتزمون بتقديم الإسهامات الإيجابية لمواجهة هذا التحدي. والبرتغال، من جانبها ستبذل قصارى جهدها لتحقيق هذه الأهداف الطموحة.

السيد سولانا ماداريغا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أولا، أن أقدم لكم، سيدي الرئيس، أحر التهاني. إن في انتخابكم رئيسا لهذه الجمعية اعترافا واضحا بخصالكم الشخصية ومهاراتكم الدبلوماسية وتقديرا لبلدكم، جمهورية غيانا. ويسرنا أنكم رشحتم

السلام وأن أقدم بعض الأفكار والمقترحات التي تهدف الى تعزيز أدائها وفعاليتها.

عندما ينشئ مجلس الأمن عملية سلام، يجب عليه أن يولي أقصى اهتمامه الى تحديد ولايتها بدقة. وينبغي أن يزود المجلس أيضا بمعلومات دورية عن سير العملية. ويجب أن تقام آليات للتشاور مع الدول التي لها مصلحة خاصة بسبب اشتراكها في العملية أو مساهمتها فيها بقوات.

ويجب إيلاء اهتمام خاص لمسائل السلامة. فقد زادت أعمال العنف الموجهة ضد قوات الأمم المتحدة بشكل يثير القلق نظرا للتعقيدات والمخاطر المتزايدة التي تنطوي عليها العمليات. ويجب بحث مسألة السلامة بجدية فائقة. وقد درسنا بكل اهتمام في هذا الصدد تقرير الأمين العام الى مجلس الأمن وتوصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم. ونرى أنه يجب اعتبار استعمال القوة ضد موظفي الأمم المتحدة تدخلا لا يمكن قبوله في ممارسة مجلس الأمن للمسؤوليات التي يضعها الميثاق على عاتقه. ويجب على المجلس، عند وقوع هذه الأعمال، أن يتخذ التدابير المناسبة وأولها تحميل المسؤولية عن هذه الأعمال لمرتكبيها.

وترى الحكومة الأسبانية أن من الضروري توفير الموارد المالية الكافية للأمم المتحدة في حينها الصحيح للوفاء بتكلفة هذه العمليات. ونشترك جميعا في تحمل المسؤولية عن كفاءة توفر قاعدة إدارية ومالية سليمة لعمليات السلام. ويجب قبل إنشاء أية عملية جديدة أن يقدم للمجلس تقدير للأثار المالية المترتبة عليها.

ويجب، في نفس الوقت، ألا تقودنا المهمة الموكلة الى مجلس الأمن بصدد حفظ السلم وإنفاذ السلم الى نسيان اختصاص الجمعية العامة في مسائل الميزانية وفي مجال الدبلوماسية الوقائية، وبخاصة في مجال بناء السلم. وينبغي للجمعية العامة، بالتعاون من جانب أنشطة الأمم المتحدة التشغيلية، أن تضطلع بدور هام في هذا النهج الشامل للأمن الدولي على النحو الذي أشار إليه الأمين العام من "خطة للسلام".

ويجب ألا نتغاضى عن الأمانة العامة أيضا. فيجب استعراض وتوسيع، هيكلها وقدراتها اللوجيستية على إدارة عمليات السلام. ونحن نشيد بجهود الأمين العام في هذا المضمار.

ولما كانت أسبانيا تعي الأهمية البالغة لعمليات السلام، فقد شاركت، وهي لا تزال تشارك، بعدد كبير من المراقبين العسكريين والمدنيين في عمليات متنوعة،

الفعالية كذلك في إصداره لقراراته. ويجب أن يرتكز هذا الاستعراض على المعايير الواردة في المادة ٢٣ من الميثاق، أي أن تراعى فيه اعتبارات إسهام الدول الأعضاء في صيانة السلم والأمن الدوليين وفي تحقيق الأهداف الأخرى للمنظمة، فضلا عن عدالة التوزيع الجغرافي.

ونرى أن الوقت قد حان لتحقيق زيادة معتدلة في عضوية المجلس تعبيرا عن الزيادة في عدد أعضاء المنظمة منذ عام ١٩٦٣، عندما تقرر لأول مرة توسيع عضوية المجلس.

ونرى أنه من المناسب أيضا أن ننظر في إنشاء فئتين جديدتين، أحدهما تمكن بعض الدول من أن تصبح أعضاء دائمين دون أن يكون لها حق الفيتو، والأخرى تسمح بعضوية غير دائمة أكثر تكرارا في المجلس لدول معينة لها وزن وتأثير في العلاقات الدولية، ولديها الإرادة السياسية والقدرة على الإسهام مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها. ولا شك في أن كل ذلك يساعد على تعزيز مركز منظمنا في مواجهتها لتحديات صيانة السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، يلزم أن ندخل إصلاحات أيضا لمعالجة الطبيعة المتغيرة للمهام الموكلة الى عمليات السلام التي ينشئها مجلس الأمن. فالمفهوم التقليدي لعمليات حفظ السلام الذي يتضمن مراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار والتوسط بين القوات المتناحرة وإقرار تدابير بناء الثقة، كل هذا بالوسائل العسكرية أساسا، قد جرى توسيعه ليشمل، بدرجة متزايدة، جوانب غير عسكرية. وتتراوح هذه المهام من المساعدة الإنسانية الى بناء الدولة، كما تشمل مراقبة الانتخابات واحترام حقوق الإنسان. وهناك ما يقرب من ١٠٠ ألف رجل وامرأة من جميع أنحاء العالم يخدمون في إطار هذه العمليات التي تزداد تعقيدا وصعوبة.

وتبذل الأمم المتحدة جهدا مشكورا لتكييف هيكل عمليات السلام وتشغيلها وفقا للمتطلبات الجديدة. ويجب أن نتابع جهودنا في هذا السبيل، نظرا لأننا مقتنعون بأن حل الصراعات تحت إشراف الأمم المتحدة أفضل دائما من حلها عن طريق الإجراء الذي تتخذه دولة أو مجموعة من الدول من جانب واحد خارج نطاق المنظمة.

وأود هنا أن استرعي انتباه الجمعية الى بعض المسائل الهامة التي تتعلق بالتشغيل السليم لعمليات

نعتقد أن هذه الخطوة الحاسمة ستشجع أيضاً، خلال دورة الجمعية العامة هذه، على الإسراع باستكمال العمل المؤدي إلى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة ذات اختصاص عالمي.

وفي الأشهر القليلة الماضية حدثت تطورات هامة في أنحاء شتى أخرى من العالم.

وتتابع حكومتي بقلق وأمل أحداث روسيا القريبة العهد - أقول بقلق، لأنه بدا في وقت من الأوقات أن الاستقرار الداخلي لذلك البلد، وبالتالي استقرار أوروبا وسائر العالم، معرض للخطر، وأقول بأمل كذلك لأننا نأمل أن يصبح الشعب الروسي سيداً لمصيره.

والقلق يساورنا إزاء تفاقم الصراع في أبخازيا، واستمرار المواجهة في ناغورني - كاراباخ بين الأرمنيين والأذربيجانيين. وإننا نناشد جميع الأطراف المشاركة في تلك المواجهة أن تتذرع بالحكمة وأن تبدي القدرة على الحوار، ونكرر الإعراب عن تأييدنا للجهود السلمية التي تبذلها الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي أنغولا تعرقلت بصورة جدية عملية استعادة الأحوال الطبيعية الديمقراطية والتعايش السلمي نظراً لرفض "يونيتا" قبول نتيجة الانتخابات الحرة النزيهة، مما حال دون تنفيذ اتفاقات بيسيس. وقد أرغم ذلك مجلس الأمن على فرض جزاءات على "يونيتا"، بأمل أن تعيد قيادتها النظر في موقفها وتبدأ في التعاون، بحسن نية، من أجل إنهاء هذا الصراع ذي الأبعاد الإنسانية الوبيلة.

ونود أن نذكر بأن عدداً من المشكلات الناشئة عن الحرب بين العراق والكويت لا يزال دون حل، ومن بين هذه المشكلات تبادل الأسرى وعودة الأصول التي سرقها الغزاة. إن عدم اعتراف العراق حتى الآن بوجود الكويت كدولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة، وبترسيم الحدود بين البلدين، وهو ما أكدته مجلس الأمن مؤخراً، يشكل عقبة كأداء على طريق السلم.

إن استمرار هذه الصراعات وغيرها ينبغي ألا ينسبنا التقدم المحرز في حل صراعات أخرى كثيرة. ونخص بالذكر في هذا الصدد النجاح المحرز في كمبوديا عن طريق سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، حيث أجريت الانتخابات هناك في أيار/مايو الماضي لانتخاب جمعية تشريعية، وهي الانتخابات التي مهدت السبيل للوحدة والمصالحة الوطنية.

وبخاصة في أمريكا الوسطى والجنوب الأفريقي. وقد قررت منذ عام إيفاد كتيبة عسكرية مكونة من ألف جندي إلى البوسنة والهرسك لتكون جزءاً من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة.

وفي إطار التعاون الذي تشدد الحاجة إليه بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، أرسل بلدي مراقبين للمساعدة على مراقبة الانصياع للجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود، وهو يحتفظ بوحدة بحرية في البحر الأدرياتيكي. ويشترك الموظفون الأسبان أيضاً في بعثات المراقبة التابعة للمجموعة الأوروبية لمجلس الأمن والتعاون في أوروبا.

وأسبانيا، حكومة وشعباً، فخورة بالمهام التي تضطلع بها قواتنا ويؤديها مراقبونا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالؤلئك الذين بذلوا دماءهم وأرواحهم في خدمة هذه البعثات السلمية - الإنسانية. التي أوفدتها منظماتنا.

منذ بداية الصراع الرهيب في يوغوسلافيا السابقة، تبذل أسبانيا، حكومة وشعباً، كل ما في الوسع للتخفيف من معاناة السكان. وقد شاركت، في إطار مجلس الأمن والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، في إيجاد عملية سياسية هدفها بلوغ حل سلمي تقبله الأطراف جميعها. ولقد أستبشعنا جميعاً قسوة تلك الحرب وساورتنا مشاعر الإحباط إزاء تطاول أمد المفاوضات بلا نهاية.

ولا يسعنا إلا الإقرار بالعمل الهائل الذي حققته قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، في ظل ظروف بالغة الصعوبة. كما نود أن نعرب أيضاً عن امتناننا لمهارة وتقاني الرئيسين المشاركين في رئاسة اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. ولو استطاعا الاعتماد على توفر حسن النية الأساسي لدى الأطراف وعلى توفر القدرة لديها على قبول الحلول الوسط، لأمكن أن تسفر جهودهما عن اتفاق قبل أن يجلب هذا الشتاء المقبل كارثة إنسانية مفزعة.

وإن تم التوصل إلى الاتفاق المأمول، فإن المجتمع الدولي والمنظمة سيواجهان عندئذ تحدياً جديداً يتمثل في ضمان تنفيذ اتفاق السلم بإنشاء عملية للسلم برعاية الأمم المتحدة وتحت سلطتها. إن أسبانيا ستكون مستعدة للإسهام في مثل هذه القوة.

في هذه السنة، قرر مجلس الأمن إنشاء محكمة دولية لمحاكمة المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة. ونحن

تمثيلي حقا وإقرار الديمقراطية في جنوب أفريقيا حتى يتسنى لهذا البلد أن يشغل مكانه الصحيح في منظمنا وفي المجتمع الدولي.

وفي أمريكا اللاتينية، هناك عدد من الأحداث القريبة العهد التي تستحق الاهتمام بوجه خاص. وأود أن أذكر أولا عملية توطيد الديمقراطية عن طريق الانتخاب الحر لرؤساء مدنيين للجمهوريات والانتخاب الحر للبرلمانات في القارة كلها تقريبا. وهذه الحقيقة التي يشد أزرها عدد من المحافل، مثل مجموعة ريو ومؤتمرات قمة أمريكا الوسطى ومؤتمرات القمة الأيبيرية - الأمريكية تؤدي الى عكس الاتجاه الذي كانت تسير فيه المحاولات الرامية الى انتهاك شرعية العملية الديمقراطية.

وتواصل أمريكا اللاتينية التشديد بوجه خاص على اللجوء الى التفاوض والوساطة والتوفيق لحل صراعاتها، وفقا لأحكام الفصل السادس من الميثاق.

إن احترام القانون الدولي والديمقراطية مبدآن كانا، وسيظلان، المبدأين الهاديين لأنشطة المجتمع الدولي الهادفة الى استعادة الشرعية الديمقراطية في هايتي. وهذان المبدآن ألهما أيضا الاتفاقات الحاسمة المتعلقة بعملية السلم في السلفادور، حيث نأمل أن تنفذ توصيات اللجنة المخصصة واللجنة المعنية بالحقيقة. وأخيرا، فإن هذين المبدآين ذاتهما سيكونان أساسا للمصالحة والتنمية في نيكاراغوا وغواتيمالا.

ومرة أخرى هذا العام، أجد من واجبي أن أذكر مسألة لها، كما تعلم الجمعية، أهمية جوهرية لأسبانيا، ألا وهي مسألة إنهاء استعمار جبل طارق. وأود أن أكرر إعلان قرار حكومتي الحازم بمواصلة عملية التفاوض مع المملكة المتحدة بروح إيجابية استنادا الى إعلان بروكسل الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٤. ولا بد لهذه المفاوضات أن تأخذ في الحسبان مصالح السكان المشروعة، ولكن بالاستناد الى المبدأ الذي أقرته الجمعية العامة، والقاتل بأن إنهاء استعمار جبل طارق ليس قضية تقرير مصير بل قضية استعادة سلامة أسبانيا الإقليمية. وتأمل الحكومة الأسبانية كل الأمل أن تفضي تلك المفاوضات في النهاية الى إنهاء هذه المفارقة التاريخية.

وفي ميدان نزع السلاح، نشأت تحديات جديدة، مثل الحاجة الى إنهاء انتشار أسلحة الدمار الشامل. فنحن الآن بحاجة، أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق، الى مضاعفة جهودنا لتجاوز فترة المواجهة التي تنتمي الى الماضي.

وفي الشرق الأوسط، أمكن التغلب على المصاعب الكأداء التي كانت تهدد بوقف عملية السلم المستهلة في مدريد منذ سنتين. إن تبادل الاعتراف بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وما صاحبه من التوقيع في واشنطن يوم ١٣ أيلول/سبتمبر على اتفاق بشأن إنشاء نظام حكم ذاتي فلسطيني في أريحا وغزة، لهو تطور له مغزاه البعيد. وترحب أسبانيا بهذه الخطوة الجوهرية في تاريخ الشرق الأوسط الحافل بالعذاب وهي تبدي استعدادها لأن تتابع مع البلدان الأخرى دعمها السياسي والاقتصادي ضمانا لفعالية الاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونحن ندرك أن العملية حافلة بالمصاعب، ولكننا نعتقد أن من الممكن التغلب عليها بفضل الشجاعة وسعة الأفق اللذين تبديا فعلا ببلوغ الاتفاقات الأخيرة، وبفضل تأييد المجتمع الدولي.

وفي أفريقيا، حدثت تطورات جديدة، ولو أنها لم تخل من التأخيرات أو الصعوبات. ففي موزامبيق شهدنا تنفيذ اتفاق السلم العام، بتعاون عظيم الشأن من قبل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وفي الصومال، منح مجلس الأمن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ولاية من أشمل الولايات الممنوحة على الإطلاق لعملية من عمليات الأمم المتحدة. ولا يمكن أن ننكر أن بعض مشكلات التكيف الداخلي قد نشأت بفعل الجدة الشديدة للمهمات الموكولة الى تلك العملية وبفعل ضخامة هذه العملية، وإنه سيكون من المتعين وضعهما في الحسبان عند القيام بعمليات لحفظ السلام مستقبلا، وعلى الرغم من ذلك، كان إسهام العملية حيويا في تقليص آثار مصيبة سببتها الكوارث الطبيعية والخصومات المسلحة التي أودت بأرواح مئات الآلاف من الضحايا.

وإذا انتقلنا الى الحديث عن مسألة الصحراء الغربية، فإنني أود أن أعرب عن تأييد أسبانيا الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص توصلنا الى حل للمشكلات المتعلقة يتيح إجراء استفتاء حر نزيه بشأن تقرير المصير. وسيمهد ذلك الاستفتاء السبيل لتهيئة جو التفاهم والتعاون اللازم لمعالجة التحديات في المنطقة. ويؤيد بلدي بكل صلابة عملية التكامل في شمال أفريقيا وإقامة صلات أوطد بين أوروبا والمغرب الكبير.

ونحن نرحب أيضا بالتقدم المحرز في العملية الانتقالية في جنوب أفريقيا، على الرغم من أسفنا لأن العنف لا يزال سائدا في مناطق معينة. إن التقدم الذي أحرز في وضع دستور جديد والإسراع بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي هما أفضل ركيزتين ممكنتين لإجراء انتخابات عامة في عام ١٩٩٤ توطئة لقيام برلمان

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية).

وقد أكدت الوثيقة الختامية لتلك القمة على الترابط القائم على نحو متعاضد بين مفاهيم التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ووجهت النظر إلى الأولوية التي ينبغي إيلاؤها لمكافحة الفقر سواء أكان ذلك على الصعيد الحكومي أم عندما يجري توزيع الموارد وإنشاء الآليات للتعاون الدولي. وينبغي أن تكون نقطة انطلاقنا هي النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة، مع مراعاة الأولويات الثلاث التي حددها الأمين العام في الدورة الماضية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي: إعادة التوزيع، والاندماج والحماية.

إن التركيب السكاني العالمي وتطوراته يثيران تساؤلات خطيرة حول عواقبها وحول تطلعات البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة. إن هذه المسائل وغيرها من المسائل الهامة - كالهجرة الضخمة، وتحسين آليات التعاون، وإدارة الموارد لذلك الغرض - مما سيناقشه المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة في العام القادم. ونأمل في أن يمثل ذلك المؤتمر خطوة هامة صوب حل تلك المسائل وذلك بمعالجة قضايا السكان، والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة مجتمعة.

وترى الحكومة الاسبانية أن هناك أيضا ضرورة عاجلة لإدماج المرأة في عملية التنمية، والقضاء على التمييز ضد المرأة مع كفالة مشاركتها الكاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية. ونحن على ثقة من أن المجتمع الدولي سيحدد هذا الالتزام ويعزز في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي سيعقد في بيجنغ في عام ١٩٩٥.

وستعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، التي أيد بلدي بقوة انعقادها، منذ البداية وسوف تعطي هذه القمة زخما سياسيا لتحسين ظروف المعيشة للقطاعات الأكثر تضررا من سكان بلداننا. كما إنها ستساعد على تشجيع إدماجهم الاجتماعي ووضع مفهوم للتنمية الاجتماعية يأخذ بعين الاعتبار الصلة بين السلم والرفاهية، إذ يستهدف تخفيف حدة الفقر وزيادة العمالة.

وسنة بعد أخرى، نؤكد من فوق هذه المنصة عزمنا الأكيد على أن نبني عالما أفضل تصبح فيه حماية وتعزيز حقوق الإنسان وحياته الأساسية أمرا حقيقيا وفعالا. ومما يؤسف له أننا، بالرغم من كل جهودنا، نضطر إلى أن نلاحظ سنة بعد أخرى أن

وثمة حاجة ملحة إلى تعزيز المحافل التفاوضية المتعددة الأطراف لتمكينها من مواجهة التحديات الجديدة بكفاءة. وفي هذا الصدد يرى بلدي أن من الضروري إعطاء أولوية لتوسيع مؤتمر نزع السلاح على أساس توافق آراء يتيح الحصول على العضوية للبلدان، مثل أسبانيا، التي ظلت تشارك بنشاط في أعماله على مدى فترة طويلة من الزمن.

وهناك صلة واضحة بين السلم والأمن الدوليين من ناحية وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الناحية الأخرى. وفي هذه الحقبة الجديدة التي تجدد فيها الأمم المتحدة جهودها لحفظ السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن نلاحظ استمرار الفوارق العميقة والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تحقيق بجميع البلدان، وخصوصا البلدان النامية. ولمواجهة هذه التحديات، ينبغي أن يمتد إصلاح الأمم المتحدة ليشمل آليات المنظمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن تستهدف هذه الإصلاحات، التي بدأت بالفعل، تحقيق المزيد من الفعالية لسير العمل في المنظمة، واستخدام الموارد المتاحة لها على نحو أكثر ترشيدا لتلبية احتياجات البلدان النامية.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى انعقاد الدورة الأولى للجنة التنمية المستدامة. ونأمل أن تفضي أعمالها إلى صون، بل تعميق الزخم الجديد الذي ولدته قمة ريو المعنية بالبيئة والتنمية، وأن تؤدي إلى التنفيذ السريع للالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١.

غير أنه لا يكفي إصلاح وتحسين الآليات التي نعتزم استخدامها في التصدي للتحديات التي تواجه التنمية. إننا بحاجة إلى مبادئ توجيهية واضحة توجه بها تلك الآليات توجيهها صائبا إلى المجموعة الواسعة من الاحتياجات الحالية، وخصوصا احتياجات البلدان النامية. ومن هنا، نحن نتطلع باهتمام كبير إلى تقرير الأمين العام "خطة للتنمية" إلى جانب تقريره "خطة للسلم"، وبذلك تستكمل المبادئ التوجيهية للعمل الذي يتعين أن يقوم به المجتمع الدولي إزاء المعادلة غير القابلة للانقسام دون باق التي طرفاها السلم العالمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر بأن القمة الايبيرية الامريكية المعقودة في مدينة سلفادور دا باهيا بالبرازيل في تموز/يوليه الماضي، قد نظرت في "خطة للتنمية" مع التركيز على التنمية الاجتماعية. وقد قدمت النتائج التي اعتمدها رؤساء دول أو حكومات البلدان المشتركة ال ٢١ إلى الأمين العام كمساهمة في إعداد تقريره "خطة للتنمية".

واغتتم هذه الفرصة كي أنوه بالعمل الجدي والمثمر الذي حققه خلفه سعادة السيد ستويان غانيف، وزير خارجية بلغاريا الأسبق أثناء قيادته مداولات الجمعية العامة بكفاءة واقتدار.

أود أن أقدم باسم حكومة وشعب الكويت أحر التعازي إلى الهند الصديقة - حكومة وشعبا - للكارثة التي ألمت بها من جراء الزلزال في ولاية مهادشقرا، الذي ذهبت ضحيته آلاف من أرواح الأبرياء.

تتابع الكويت الدور المميز للأمين العام، الدكتور بطرس غالي في صياغة منهاج جديد لعمل الأمم المتحدة يتفق مع التطورات والأحداث والتبدلات التي شهدتها ولا يزال يشهدها العالم. ويسعدني أن أشيد بالجهد المتواصل والفكر الخلاق والواضح للأمين العام، الذي يحرص على تكييف المنظمة العالمية مع واقع عالمي جديد، وإبراز دورها الجديد في تبني الدبلوماسية الوقائية.

إن الكويت تعتز بدعمها للأمم المتحدة وتشجيع نهجها الجديد، رغم كل المصاعب التي تواجهها المنظمة والإتهامات التي تكال إليها. إن الأمم المتحدة، وهي تطل على مشارف الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، تحتاج منا جميعا إلى تقديم كل ما بوسعنا أن نوفره لها من دعم مادي ومعنوي. وفي المقابل، يتعين على الأمم المتحدة نفسها زيادة فعالية وتطوير أجهزتها وإعادة تنشيط هيكلها. وأشير بشكل خاص إلى مجلس الأمن، ليصبح هذا المجلس أكثر تعبيراً عن الواقع العالمي الجديد، وأكبر قدرة على صناعة السلام، والحفاظ عليه، وأشد حزمًا في متابعة تنفيذ قراراته، إنطلاقاً من مبادئ الميثاق وتطبيقاً لنصوصه.

أضحت الأمم المتحدة اليوم انعكاساً لواقع دولي جديد بكل مظاهره. ولعل هذا يتجلى في ازدياد عضويتها. وإن الكويت ترحب بانضمام كل من أرتيريا، والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا، وموناكو، وأندورا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى منظمة الأمم المتحدة. وتعرب عن أملها في أن يعزز انضمام هذه الدول فاعلية وشمولية العمل الدولي المشترك.

إن عالم اليوم، بعد انتهاء الحرب الباردة والمشاركة الفعالة للأمم المتحدة في حل العديد من المشاكل الدولية، بدأ يسير نحو تحقيق مبدأ الاعتماد والتعاون المتبادل بين أعضاء الأسرة الدولية. إن انتهاء سياسة المحاور والاستقطاب، وتلاشي الحواجز بين الشعوب، وتربطها عبر القنوات المستجدة الناجمة عن ثورة الاتصالات، أدت إلى جعل كل فرد يعيش قضايا

الممارسات التي تعرض للخطر حياة الانسان وحرية وأمنه مازالت مستمرة. لهذا لم يعد يكفي أن نعلن عن استعدادنا لمضاعفة جهودنا، فلا بد لنا من أن نتحرك، في تضامن، إلى العمل الفعلي.

وفي هذا الصدد، تتيح لنا نتائج مؤتمر فيينا لحقوق الانسان فرصة ممتازة للعمل بثبات صوب هدفنا المشترك. فلدينا الآن مجموعة من القواعد العالمية والمقبولة عالمياً. وعلينا أن نصر الآن على أن يكون تطبيقها ملزماً. فلا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية دون احترام لحقوق الانسان، كما أنه بدون ديمقراطية، لا يمكن أن تتحقق التنمية المتجانسة والمتوازنة والدائمة التي نتطلع جميعاً إليها.

لهذا السبب، يكون من الأهمية بمكان أن ننطلق بسرعة وفعالية لتنفيذ التزامات فيينا، وخصوصاً برنامج العمل. وفي رأي الحكومة الاسبانية أن هناك قضيتين أساسيتين يمكن أن يؤدي حلها إلى إحراز تقدم لم يسبق له مثيل في هذا المجال. أولاً، ينبغي لنا أن نتفق على إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ ثانياً، يتعين علينا أن نزود مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالموارد التي يحتاج إليها لكي يضطلع بولايته على نحو كامل.

لقد حاولت في بياني اليوم أن أتناول ما تواجهه المنظمة من التحديات الأكثر إلحاحاً. إنها تحديات ملازمة للعالم الذي نعيش فيه والذي يشهد فيه ساعد الحرية يوماً بعد يوم والذي يتسم مع ذلك أيضاً بعدم يقين متزايد. ولدي بدوري مقترحات متقدمة لإصلاح المنظمة لتحقيق تكييفها مع الظروف الجديدة.

إن من الأمور الصعبة ولكنها ضرورية أن نركز اهتمامنا في آن معا على المشاكل الجديدة وعلى عملية إصلاح منظمنا. وقدرتنا على أن نفعل ذلك هي التي ستحدد ما إذا كانت الأمم المتحدة تستطيع أن تؤدي على نحو متزايد دورها بوصفها المحفل الصحيح لحسم المشاكل العالمية.

الشيخ الصباح (الكويت): يسعدني أن أقدم إلى السفير إنسانالي، باسم الكويت، أصدق التهاني بمناسبة انتخابه بالإجماع رئيساً للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويسرني أن أشيد بكفاءته وخبرته مؤكداً له دعم الكويت ومساندتها لدوره في رئاسة هذه الدورة تعبيراً عن عمق العلاقات التي تربط بلدنا الصديقين.

ومن هذا المنطلق، فإن حكومة الكويت تعلن من هذا المنبر عن تحملها الطوعي لثلثي نفقات قوات الأمم المتحدة للمراقبة بين الكويت والعراق (اليونيكوم)، تعبيراً منها عن إيمانها العميق بدور هذه القوات في حفظ الأمن والسلام في تلك المنطقة، ودعمها لمفهوم الأمن الجماعي، ودور الأمم المتحدة فيه.

تري الكويت أن أهم العناصر التي يجب أن يركز عليها التوجه العالمي الجديد هو الالتزام بقواعد السلوك الدولي، ومراعاة مبادئ القانون الدولي في العلاقات الدولية، ورفض التدخل في السياسة الداخلية للدول، ورفض السعي للحصول على مكاسب وامتيازات على حساب دول الجوار، وحل المشاكل بالحوار بدلاً من اللجوء إلى القوة، ونبذ الإرهاب كوسيلة انتقامية.

لقد قام النظام العراقي بغزو واحتلال دولة الكويت. لكن الإرادة الدولية الصلبة، ممثلة في الأمم المتحدة ساعدت على تحرير الكويت في وقفة تاريخية أدت إلى إزالة حاسمة لتلك الجريمة التاريخية النكراء.

لقد قبل العراق تبعات جريمته كما تحددت في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) فجاء ذلك القرار ليضع أسس الحلول العادلة، والملزمة لجوهر إدعاءات العراق الباطلة حيال الكويت. ووضع الأسس لمعالجة نتائج الغزو العراقي وأسبابه.

لقد تمثل جوهر قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي قبله العراق بدون قيد أو شرط، في احترام سيادة الكويت واستقلالها. كما دعا إلى الاستفادة من المساعدة الفنية للأمم المتحدة في ترسيم الحدود بين الكويت والعراق، اعتماداً على الوثائق المتبادلة بين البلدين في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٣.

ولقد قامت الأمم المتحدة، تنفيذاً لنصوص ذلك القرار، بتشكيل اللجنة المكلفة بترسيم الحدود. وأنهت اللجنة أعمالها بنجاح في شهر أيار/مايو الماضي بإصدارها تقريرها الختامي المتضمن للخريطة النهائية للحدود البرية والبحرية بين الكويت والعراق (S/25881). إن الكويت تحيي جهود اللجنة الفنية، وتشيد بنزاهة أعضائها وجهودهم وصبرهم على الاتهامات والاستفزازات العراقية.

كما تحيي الكويت مجلس الأمن الذي أصدر قراراتين تاريخيتين في عام ١٩٩٣، وهما: القرار ٨٠٦ (١٩٩٣) الذي طور مهمة القوات الدولية بين الكويت والعراق إلى قوات لحفظ السلام، تتمتع بكل الصلاحيات

العالم ويلحق تبدلاتها. وصارت الشعوب تتفاعل مع القضايا والمشاكل الدولية. والنتيجة المباشرة لذلك أخذت تتمثل في ازدياد تشابك المصالح. وأصبح الأمن الإقليمي جزءاً لا ينفصل عن الأمن العالمي. كما أصبحت قضايا التنمية والتطور الاجتماعي في مقدمة هموم المجتمع الدولي.

وفي حين إننا في الكويت نساند هذا الاتجاه، نؤكد على ضرورة أن يكون التوجه العالمي الجديد إنسانياً في فكره، حضارياً في أسلوبه، عملياً في طموحاته، وواقعياً في غاياته.

كما نؤكد على أن يكون حق الإنسان والمجتمعات في التنمية في أول سلم الاهتمامات الدولية. إن أول مقومات حقوق الإنسان هي توفر ضروريات العيش، ويأتي بعد ذلك التوسع في مراحل التطور الاجتماعي والاقتصادي.

إن الكويت ترى بأن التعامل الجماعي مع قضايا التنمية هو السبيل الفعال لتوفير عناصرها، بحيث لا يستأثر إقليم، أو تحتكر منطقة خيارات الدنيا على حساب قارات لازالت أسيرة دائرة الفقر.

إننا ننظر بارتياح نحو التوجه العالمي الجديد في التعامل مع بؤر التوتر تعاملًا جماعياً، عملاً بما ورد في أحكام الميثاق. ونشير هنا بالذات إلى التطبيق العملي والفعال لمفهوم الأمن الجماعي، واعتبار الصراعات الإقليمية تهديداً مباشراً ليس للأمن الإقليمي فحسب، بل للأمن والاستقرار في العالم. ولذا فإننا نطالب بمواجهة أي صراع بحزم وسرعة لأنه إذا ما ترك فإنه سيتفاقم، وسيفتح مجالاً للإرهاب يتعارض مع مبادئ الشرعية الدولية والتوجه الدولي الجديد.

ومن هذا المنطلق تشارك الكويت، رغم ظروفها الصعبة، في عمليات الأمم المتحدة الانسانية في الصومال الشقيق، كترجمة عملية لإيمان الكويت بهذا التوجه العالمي، ودعمها لجهود الأمم المتحدة في تنفيذ هذا التوجه. وتعتبر الكويت الوجود الدولي في الصومال أمراً حيوياً لانتشال شعب الصومال من الدمار والفوضى، وللحفاظ على كيانه واستقلاله.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، وقد بلغ عددها حتى الآن سبع عشرة عملية، كما ذكر الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة الصادر هذا الشهر (A/48/1)، تحتاج من جميع الدول الأعضاء إلى كامل الدعم المادي، والمشاركة العملية، والمساندة السياسية.

الارادة الدولية ورفض ممارسات النظام العراقي، شكلا ومضمونا.

وأود أن أشدد بالتأكيد على أن النظام العراقي لا يزال، في فلسفته وسلوكه وفكره وطبيعته، يشكل تهديدا للأمن والسلام الاقليمي والعالمي. كما أنه لا يزال مستمرا في نهجه العدواني غير عابئ بالاجماع الدولي على رفضه ومحاصرته وعزله.

إن الكويت تثق في حكمة مجلس الأمن، وتثق في قدرة أعضائه على تحمل أعباء المسؤولية وحرصهم على أن يكون الالتزام بالقرارات التزاما جماعيا بحيث يدرك النظام العراقي بأن لا خيار له إلا التنفيذ الحرفي والموثق لجميع قرارات مجلس الأمن. كما أنه لا سبيل أمامه في استماتته لرفع العقوبات إلا في الاذعان الواضح والقانوني لقرارات الترسيم، كما جاءت في قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ٧٧٣ (١٩٩٢) والقرار ٨٢٣ (١٩٩٣)، وللعناصر الرئيسية الأخرى مثل إنهاء الإدعاءات الباطلة بشأن ماتسميه أجهزة إعلامه الرسمية بتبعية الكويت للعراق، والحقوق التاريخية المزعومة. إن استمرار مثل هذه الادعاءات وتزايدها وصدورها عن مسؤولين رسميين في النظام العراقي، يعتبر تنصلا وتراجعا عن قبول جوهر القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والمتمثل في التزام العراق باحترام سيادة الكويت واستقلالها وحدودها الدولية. ولقد أحطنا مجلس الأمن بتقارير دورية ضمنها مقتبسات حرفية كاملة من تلك الادعاءات كما تصدر عن المسؤولين العراقيين ووسائل الاعلام الرسمية في العراق.

إننا ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى الترحيب بقرارات مجلس الأمن حول ترسيم الحدود وحرمتها، كعناصر أساسية في بناء الأمن الاقليمي. كما نتوقع من الدول الاعضاء مطالبة النظام العراقي باحترام القرارات، وربط رفع العقوبات باحترام العراق لجميع قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرارات المتعلقة بالترسيم، وإطلاق سراح المتهمين والأسرى.

وأود أن أشير في هذا السياق الى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية أصدر في دورته في آذار/مارس الماضي بيانا رحب فيه بترسيم الحدود بين الكويت والعراق. كما أكد البيان على أهمية الترسيم في تأسيس البناء الأمني الاقليمي، كما أصدرت دول اعلان دمشق، الذي يضم دول مجلس التعاون الست ومصر وسوريا، في شهر حزيران/يونيه الماضي بيانا يؤيد الترسيم معتبرا خطوات مجلس الأمن اسهاما ايجابيا في الاستقرار والأمن الاقليمي والدولي.

لمنع الغارات العراقية ووقف أعمال الشغب التي يمارسها النظام العراقي. والقرار التاريخي الثاني هو القرار ٨٣٣ (١٩٩٣) الصادر في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣ بالاجماع، وبموجب الفصل السابع من الميثاق، والذي يؤكد مجددا التزام مجلس الأمن بالحفاظ على سلامة الحدود كما رسمتها اللجنة الفنية، واعتبارها الحدود النهائية التي يتعين احترام حرمتها.

وقد أنهى مجلس الأمن بذلك مرحلة طويلة لوضع مائع استغله العراق للتوسع الاقليمي ولممارسة الهيمنة والحصول على امتيازات سياسية واستراتيجية ومادية، على حساب الكويت، وعلى حساب دول الخليج.

إن ترسيم الحدود هو إسهام عظيم من قبل المجتمع الدولي في إزالة موقع ساخن من بؤر التوتر الاقليمي، استغله النظام العراقي لخلق جو مملوء بالشك والريبة، وصعّده بالغزو المشؤوم على دولة الكويت.

لقد بعثت الكويت بالرد الإيجابي الى الأمين العام للأمم المتحدة وهو رد تعبر فيه عن قبولها لنتائج الترسيم، وتؤكد فيه على التعاون الصادق مع الأمم المتحدة رغم أن الكويت صوتت ضد بعض قرارات اللجنة التي حرمتها من حقها في خور الزبير. أما العراق، فقد أرسل الى الأمين العام رسالتين، الأولى في أيار/مايو ١٩٩٢ بعد ترسيم الحدود البرية، والثانية في حزيران/يونيه ١٩٩٣ بعد ترسيم الحدود البحرية، يكرر فيهما إدعاءاته في الكويت وما يسميه بحقوقه التاريخية، ويرفض نتائج الترسيم ويتهم اللجنة الفنية في نزاهتها وسلامة عملها، الأمر الذي أدى الى أن يصدر مجلس الأمن تأنيبا قويا للنظام العراقي، كما جاء في بيان المجلس في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣، حيث يرفض المجلس محتويات الرسائل العراقية، ويذكر العراق بالتزاماته وفق قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

لقد قبل العراق القرار ٦٨٧ (١٩٩١) دون قيد أو شرط، بكل بنوده. فالتزم بذلك بالتزامات قانونية وسياسية وأدبية لا يمكنه أن يتنصل منها ويتمرد على تبعاتها ويتحلل من مسؤولياتها، لأن أعمال اللجنة الفنية لم تعجب ممثله الذي ساهم في أعمال اللجنة لمدة عام كامل وشارك في مداولاتها، وانسحب منها بعد أن فشل في تقديم الوثائق التي تدعم إدعاءاته، رغم إلحاح اللجنة عليه في تقديم هذه الوثائق. إن موقف النظام العراقي يعتبر تمردا على قرارات مجلس الأمن وتحديا لإرادة المجلس ولموقف المجتمع الدولي، وخروجاً عن التوجه الدولي العام، مسببا وضعاً شاذاً في المنطقة وفي العالم، الأمر الذي تستدعي مواجهته إبراز

به. ومن هذا المنطلق تقع على المجتمع الدولي مسؤولية ضمان احترام سيادة واستقلال ووحدة تراب الدول، ونصرة المعتقدى عليه في أي نزاع يقع بين الدول. إن بناء الأمن الاقليمي في المنطقة يقتضي من دولها جميعا بناء الثقة كمنطلق أساسي لتحقيق ذلك الهدف المشترك. إننا نشير، ونشيد بالعلاقات العميقة والثقة التامة بين دول مجلس التعاون التي يشكل تعاونها مساهمة فعلية في استقرار وأمن المنطقة. ولعل الحقائق على الطبيعة هي خير دليل على ذلك.

تولي الكويت أهمية لتحسين وتطوير علاقاتها مع الجمهورية الايرانية الاسلامية وفق مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل، وإحترام السيادة، كما حددها المجلس الأعلى لمجلس التعاون. كما يهتم الكويت التأكيد على سيادة دولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، وتأييدها المطلق لكافة الاجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الامارات لاستعادة سيادتها على جزرها. وتعرب الكويت عن أملها أن يؤدي الحوار بين البلدين إلى ازالة كافة المسائل العالقة بينهما. وترجو الكويت من جمهورية ايران الاسلامية الالتزام والاحتكام إلى المواثيق الدولية، واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل هذا الخلاف.

وفي اطار التطورات المتعلقة بمسيرة السلام في الشرق الأوسط، ترحب الكويت بالاتفاق الذي تم توقيعه بين الفلسطينيين واسرائيل، وتعتبره خطوة أولية في إطار سعي شعب فلسطين لممارسة حقه في تقرير مصيره، وتحرير ترابه من الاحتلال، وبناء مؤسساته الوطنية. ولقد أصدر مجلس الوزراء الكويتي بياناً رحب فيه بهذه الخطوة الأولى في طريق التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، انطلاقاً من أن الكويت تدعم كل جهد وطريق يختاره الشعب الفلسطيني لصالح قضيتة.

وترى الكويت أن الاتفاق خطوة بداية لوضع الأسس لتفاصيل كثيرة تتطلب من الأطراف المباشرة جهداً ومثابرة، وذلك من أجل تأمين النجاح، بعد أن أدخل الاتفاق منطقة الشرق الأوسط وقضية فلسطين في فصل يختلف عن فصول الماضي، وأملنا ان تتميز الحقبة الجديدة بالمفاوضات بدل الصراعات، والحوار بدل المواجهة، والاحتكام للشرعية بدل الارتكاز على القوة، والانسجام مع النهج العالمي المتعاضم بدل الخروج عليه، ولكن كل ذلك الانجاز مشروط بما سيتم في الخطوات القادمة، وبما سيتم على الجبهات العربية الأخرى، فالسلام الناقص لن يدوم، والاتفاق المنفرد لن يؤدي إلى سلام متكامل وعادل. لذلك علينا ألا نلتفت إلى الماضي بآلم، وإنما أن نتطلع إلى المستقبل

إن ملاحظة العراق في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ليست قاصرة على عدم احترام قرارات ترسيم الحدود، بل تتعدى ذلك لتصل الى عدم الالتزام حتى بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمسألة إنسانية بحث، ألا وهي إطلاق سراح جميع الأسرى والرهائن والمحتجزين الكويتيين، وغيرهم من جنسيات أخرى. إن هؤلاء الأسرى والرهائن يتألمون ويعانون يومياً في السجون والمعتقلات العراقية منذ حوالي ثلاث سنوات. وإننا جميعاً نأمل ونتوقع دوراً وموقفاً من المجتمع الدولي، للضغط بقوة على النظام العراقي بغية إطلاق سراح أولئك الأبرياء من رجال ونساء وأطفال، ووضع حد لمعاناتهم باعتبار أن استمرار احتجازهم من قبل النظام العراقي يمثل انتهاكاً صارخاً لكل القيم والاعتبارات المتصلة بقضية حقوق الانسان، وتحد للتوجه العالمي الذي نحرص عليه جميعاً لصيانة حقوق الانسان في العالم.

لقد طرقتنا جميع الأبواب، سواء كانت عربية، أو اسلامية، أو دولية، لإقناع النظام العراقي والضغط عليه لتنفيذ التزاماته بموجب أحكام القانون الدولي، وبالذات الالتزامات الواردة في اتفاقيات جنيف. إن النظام العراقي، حتى هذه اللحظة، يرفض التجاوب مع مجهودات ومساعي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا الصدد. ولعل آخر دليل على ذلك هو مقاطعته الاجتماع الأخير، الذي عقد في الشهر الماضي في جنيف، والذي دعت له اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمناقشة مستجدات هذا الأمر الانساني الهام والعاجل. إن شعب الكويت لن يرتاح باله، ولن يستقر وجدانه، حتى يعود آخر أسير الى أهله ووطنه.

إن العراق مغل أيضاً بالتزامه بإعادة بقية الممتلكات الكويتية التابعة للقطاع العام والقطاع الخاص في الكويت وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) والامتناع عن ارتكاب الأعمال الارهابية والكف عن التنكيل بشعبه في الشمال والجنوب. إننا نشعر بالآلم لمعاناة شعب العراق، ونتابع محنته مع القهر والعذاب، باعتباره شعباً شقيقاً وجاراً دائماً. ويتحمل شعب العراق الهوان بينما يستمر النظام العراقي في بطشه وتجاهله لمحنة الشعب غير عابئ بمصيره، رافضاً الاستفادة من الآلية التي يوفرها مجلس الأمن للتخفيف من معاناة الشعب العراقي، وذلك بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١). ويتحمل النظام العراقي مسؤولية ما يعانيه شعب العراق، وعليه أن يقبل بتبعات ما اقترفت يده.

إن الكويت تؤمن إيماناً راسخاً بأن الأمن في منطقة الخليج مرتبط بالأمن العالمي، يؤثر فيه ويتأثر

بالأمل.

رحبنا به. إننا سنتخذ الاجراءات المحلية اللازمة لرفع أحكام المقاطعة استجابة للنداء الذي أطلقه الزعيم نيلسون مانديلا من هذا المنبر، انسجاما مع الاتجاه العالمي في خلق أجواء ايجابية تسهم في الاسراع في تحقيق الأهداف التي جاءت في الاتفاق. وستراجع حكومتي الأحكام التي أصدرتها لمنع التعامل مع حكومة جنوب افريقيا في ضوء الاتفاق الوطني والاجماع الدولي، وفي ضوء البيان الهام الذي ألقاه الزعيم نيلسون مانديلا، ودعا فيه إلى رفع العقوبات الاقتصادية مع استمرار الحظر على الأسلحة التقليدية والنووية.

إننا نرحب أيضا بالقرار المقترح من قبل المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف، وبالاتفاق الذي يرمي إلى استعادة جمهورية ناميبيا الفتية لأراضيها في خليج والفيس والجزر المجاورة.

يرافق التغيرات الايجابية التي تشهدها الساحة السياسية الدولية اليوم بعض المؤشرات الهامة في الحياة الاقتصادية. إن القضايا الخاصة بأوضاع الاقتصاد العالمي هي من الأمور التي توليها حكومة بلادي جل عنايتها واهتمامها. وفي رأينا أن الأولوية الأولى في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي يجب أن تعطي لمحنة الدول النامية، خاصة أشدها فقرا، لتمكينها من تخفيف حدة معاناة سكانها الشديدة.

إن بلادي، وهي تؤمن ان مستقبل العالم ورفاهية سكانه يتطلبان سياسات متوازنة بين الموارد وحماية البيئة، قد ساهمت بشكل ايجابي وفعال في الاجتماعات الدولية حول البيئة والطاقة. وهي حريصة على التعاون الدولي من أجل ضمان التنمية، وإزالة العقبات التي تعترض طريق التنمية، وهي تؤمن بضرورة إعطاء الأولوية للعمل الوطني والدولي الرامي إلى تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي والذي يسهم في بناء الاستقرار السياسي.

إن الانسان هو المحور الرئيسي للتنمية. وإن إحراز أي تقدم دائم في التنمية يتطلب سياسات إنمائية منفتحة تستفيد من طاقات الانسان الخلاقة وقدرته على الابداع نحو الرقي، كما يتطلب اسهاما مؤثرا من المجتمع الدولي.

إننا مدعوون إلى الاستفادة الجماعية من التوجه العالمي الجديد بشقيه السياسي والاقتصادي لأننا شركاء معا في نتائج هذا التطور العالمي الجديد.

إن نجاح مسيرة السلام في نهاية المطاف يتوقف بصفة أساسية على التزام اسرائيل التزاما جادا وحقيقيا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، خاصة تلك التي تطلب الانسحاب الكامل، وغير المشروط من هضبة الجولان العربية السورية. كما يتعين على اسرائيل أن تنفذ دون مزيد من التأخير قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الخاص بانسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان. وأود أن أشيد بمجهودات الحكومة اللبنانية التي قطعت شوطا كبيرا في مسيرة ترسيخ الوفاق الوطني في لبنان. والكويت من جانبها ستبقى، كما كانت دائما، سندا للشعب اللبناني في جهوده الرامية إلى إعادة إعمار وطنه.

تستمر مأساة شعب البوسنة والهرسك الذي يتعرض لعدوان غاشم من قبل الصرب والكروات الذين يحاولون فرض الأمر الواقع وانتزاع مكاسب اقليمية عبر فرض تسوية مجحفة بحق المسلمين في البوسنة والهرسك.

إننا نطالب مجلس الأمن والجماعة الأوروبية باتخاذ كافة الاجراءات العاجلة والفعالة للحيلولة دون مكافأة العدوان وإضفاء الشرعية على نتائجه. كما نهيى بالمجتمع الدولي أن يعمل على رفع حظر السلام المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك لتمكين شعبها من ممارسة حق الدفاع عن النفس وفقا لنصوص الميثاق.

لقد سعدت الكويت قبل أيام باستقبال رئيس جمهورية البوسنة والهرسك. ولقد جاءت زيارته هذه لتتوج دعم الكويت المستمر لكفاح ذلك الشعب المسلم، وتبرهن على عمقه وشموله واستمراره.

وأود التعبير عن ترحيب الكويت القوي بالاتفاق الذي توصلت اليه حكومة الرئيس دي كليرك مع الأطراف المعنية في المفاوضات الجماعية حول البنيان السياسي والاجتماعي المستقبلي في جنوب افريقيا لذي ينهي فصل التفرقة العنصرية الذي جزأ المجتمع إلى شرائح تتمتع بامتيازات وفق ألوانها. ونحيي القرار التاريخي الذي توصلت اليه هذه الأطراف، والذي أدخل شعب جنوب افريقيا، بكل طبقاته، إلى مدخل تاريخي انساني، يتيح للانسان الانطلاق بطاقاته نحو البناء الجماعي.

وقد التزمت الكويت باحكام المقاطعة بجميع أنواعها التزاما تاما، وساهمت بجدية مع المجتمع الدولي، في خلق دينامية التطور التي أدت الى الاتفاق الذي

الصراعات كلها تحديات هائلة للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة.

ومن واقع كشف حساب النجاح والفشل يبرز السؤال التالي: كيف يمكن أن نحقق لمنظمتنا على الوجه الأمثل التكيف والاصلاح وتجدد الحيوية حتى يمكننا أن تواجه لا تحديات اليوم وحدها بل تحديات الغد أيضاً؟ مما لا شك فيه أن الأمم المتحدة قد أصبحت اليوم أداءه يمكن الاعتماد عليها بأكثر مما كان عليه الحال في أي وقت مضى. ومع ذلك فإن وجود منازعات كثيرة دون حل يكشف عن أن الأمم المتحدة مازالت تعاني من أوجه نقص خطيرة. وأوجه النقص هذه تنبع أساساً من طبيعة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع العالمي المتزايد الترابط الذي نعيش فيه اليوم.

ومن مسؤوليتنا اليوم البدء في عملية إصلاح للأمم المتحدة. وينبغي أن يشمل الإصلاح جميع الوكالات، والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة والناشطة في كلا المجالين السياسي والاقتصادي. وينبغي القيام بهذا الإصلاح بطريقة متكاملة، بهدف أن تتكيف أدوات التعاون التي لدينا تكيفاً أفضل مع احتياجات عالم يتغير تغيراً جذرياً.

وكثيراً من الأزمات تبدو ذات طابع سياسي ولكن جذورها تمتد إلى المظالم الاجتماعية - والاقتصادي إلى الفرص الاقتصادية. فتلبية الاحتياجات الاجتماعية والنهوض بالتنمية الاقتصادية عنصران ضروريان لتحقيق الاستقرار السياسي المستدام. وقد أحرز بعض التحسن الهام في هذا المجال أيضاً، ولكن من الواضح أن حجم هذا التحسن وأهميته يتضالآن بجوار ضخامة التحديات. إن مجالات التنمية البشرية، وحقوق الإنسان، والبيئة أمثلة ناطقة بالحال.

وبفضل المبادرات النشطة لأميننا العام، تجرى الآن عملية إصلاح للأمم المتحدة. وقد تقدمت عدة دول أعضاء باقتراحات هامة من أجل إصلاح منظمتنا وإعادة هيكلتها. وقد ساهم بلدي، جنباً إلى جنب مع غيره من بلدان الشمال، مساهمة نشطة في هذه العملية، ولا سيما فيما يتعلق بحفظ السلام وإصلاح عمل الأمم المتحدة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال المساعدة الإنسانية.

وقد أجبرت الأحداث العالمية للأمم المتحدة ودولها الأعضاء على أن تعيد النظر عن كثر في أمر قدرة المنظمة على حفظ السلم والأمن الدوليين. إن أحكام الميثاق والهيكل والآليات التي أنشئت لتحقيق ذلك الهدف تعبر في الواقع عن عالم كان مختلفاً تماماً

السيد هافيسكو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتهنئة السفير إنسانالي على انتخابه للمنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة. وله أن يطمئن تماماً إلى أن وفد فنلندا سيقدم تأييده الكامل له في مهمته الصعبة.

وأود أيضاً، باسم حكومتي أن أهنيء الدول الأعضاء الجدد وأن أرحب بها ترحيباً حاراً بين صفوفنا.

منذ بضع سنوات لاغير، كانت الآمال الكبار معلقة على الأمم المتحدة في ظل بيئة سياسية متغيرة تغيراً واعداء بالخير. وقد تحقّق البعض من هذه الآمال، ولم يتحقّق البعض الآخر. ويعد استقلال ناميبيا مثلاً طيباً على عملية إقامة الدولة، وهي عملية قامت فيها الأمم المتحدة بدور حاسم. وأريتريا هي مثال آخر. فلتكن هذه أمثلة تحثّ على ممارسة الحكمة والتحلي بالصبر في سبيل التصالح وحسم الصراعات. وأماننا مثال آخر هو جنوب أفريقيا، حيث نشهد اليوم حدوث تغييرات لا رجعة عنها تؤدي إلى قيام مجتمع ديمقراطي لاعنصري. وأود أن أعرب عن أعجاب حكومتي بالانجاز التي حققتها الأحزاب في جنوب أفريقيا في عملها من أجل السلام والتعاون والاحترام المتبادل. ولقد أيدت فنلندا بحماس بناء جنوب أفريقيا الجديدة وهي ستواصل هذا التأيد.

كما شهدنا في الأيام الأخيرة مثلاً آخر على الزعامة الشجاعة البعيدة النظر التي تستطيع اجتياز عقبات كانت تبدو مستعصية على الاجتياز، الزعامة التي تقود الشعوب من حالة الحرب والكراهية إلى طريق المصالحة. وأنا أشير بذلك إلى اتفاق السلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأود في هذا الصدد أن أحيي حكومة النرويج للدور الذي لعبته في التقريب بين الطرفين. ويتعين على الأمم المتحدة أن تنهياً الآن للقيام بدورها في هذا المسعى الهام على طريق السلام. وقد كانت فنلندا، إلى جانب غيرها من بلدان الشمال، من أوائل الذين بادروا إلى وضع برنامج للدعم الدولي لهذه العملية التاريخية.

كما كان للأمم المتحدة الفضل في تحقيق انجازات أخرى في السنوات الأخيرة. ومن أهم هذه الانجازات صد العدوان على الكويت، واستعادة الديمقراطية في كمبوديا. ولكن هناك العديد من الصراعات الأخرى التي تعذر حلها. فالحرب مضطربة في يوغوسلافيا السابقة، وفي الصومال، وأنغولا، وابهازيا وناغورني - كاراباخ. ومازالت الصراعات قائمة في الصحراء الغربية وفي قبرص. وتشكل هذه

المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. والمجلس في اضطراره بواجباته إنما يعمل بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. لذلك تعد الثقة بالمجلس والاطمئنان إليه من جانب جميع الدول الأعضاء من العوامل الحاسمة التي تؤثر في قدرته على العمل على حسم الصراعات. ومن الطبيعي تماما أن تتجه النية إلى إجراء استعراض لتكوين مجلس الأمن من أجل جعل المجلس يعبر تعبيرا أفضل عن العضوية الحالية للمنظمة وعن الحقائق السياسية السائدة الآن.

إن حكومة بلدي تنظر بعقل متفتح إلى هذه المسألة. ونحن على استعداد لقبول زيادة محدودة في عضوية المجلس، شريطة ألا يكون لهذا التغيير أثر سلبي على قدرة المجلس على أداء مهامه. وعلاوة على ذلك، يبدو أن هناك حاجة لأن نستعرض كذلك تنظيم المجلس وأساليبه عمله. وينبغي أن يكون الهدف من ذلك هو زيادة الشفافية وإتاحة فرص أفضل للدول غير الأعضاء كي يسمع صوتها عندما ينظر المجلس في مسائل تهمها بشكل مباشر.

ويبدو أنه سيكون من المستصوب، خاصة في التفاوض حول ولايات وتمويل عمليات حفظ السلام، إشراك أكبر عدد ممكن من الدول من غير أعضاء المجلس على النحو الذي يسمح به الميثاق. وهذه المشاركة ضرورية بشكل خاص من جانب الدول التي تعد من المساهمين المحتملين بالقوات والدعم اللوجستي.

والعمل جار أيضا من أجل تجديد حيوية الجمعية العامة وترشيد أنشطتها. وقد أدخلت بالفعل بعض التحسينات في هذا الصدد. إلا أنه لابد من بذل المزيد من الجهود حتى يكون للجمعية العامة دور أكثر جدوى ومسؤولية. ولتعزيز مكانة الجمعية العامة وزيادة وزن قراراتها يكون من الضروري في رأينا إقرار أولويات واضحة. فمن الأهمية بمكان أن يتركز العمل في الجمعية العامة على هذه الأولويات وأن يخفض عدد البنود المدرجة على جدول أعمالها.

والواقع أن الوقت قد حان للنظر في الأخذ حتى ببعض الأساليب التي تنطوي على تغيير جذري بغية زيادة فعالية الجمعية العامة. وقد يتساءل المرء عما إذا كان عقد دورة سنوية كاملة للجمعية العامة أمرا ضروريا ومثمرا حقاً. فبدلاً من ذلك، قد يصح إجراء مناقشة سياسية واجتماعات على مستوى رفيع للجانب الرئيسية مرة كل سنتين. وعلاوة على ذلك، يمكن تسمية الرئيس وأعضاء المكتب لدورة الجمعية العامة قبل انتهاء الدورة السابقة بوقت كاف. فمن شأن ذلك أن يتيح لأعضاء

عن ذلك الذي نعيش فيه الآن. وهذا بطبيعة الحال هو السبب في الاهتمام الكبير الذي أولي خلال السنة أو السنتين الماضيتين لما يسمى تقليدياً بحفظ السلام. ونتيجة لعمليات يتزايد تعقيدها، يمر مفهوم حفظ السلام الآن. بمرحلة تطوير. وثمة أنشطة تتصل بهذا المفهوم مثل الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وبناء السلم تصبح الآن الأدوات الجديدة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

وينبغي أن تتكيف الأمم المتحدة ودولها الأعضاء مع النمو السريع لعمليات حفظ السلام ومع النهج الجديدة لتلك العمليات. وقد لخص رئيس مجلس الأمن في بيانه الصادر في شهر أيار/مايو من هذا العام المبادئ التشغيلية التي ينبغي أن تنفذ على أساسها هذه العمليات. وتتفق حكومتي مع هذه المبادئ اتفاقاً تاماً.

وفي رأي حكومتي أن الزيادة الكبيرة في الطلب على قوات حفظ السلام، وتجعل من الضروري أن تعتمد الأمم المتحدة معايير وإجراءات محددة وواضحة قبل الشروع في هذه العمليات. ولا ينبغي للأمم المتحدة أن توسع جهودها بما يفوق طاقتها؛ إذ أنه يستحيل عليها أن تتواجد في كل مكان.

وينبغي أن تكون ولايات عمليات حفظ السلام دقيقة وواضحة. ولابد من تأمين التمويل اللازم قبل بدء أي عملية، وعلى مجلس الأمن أن يتأكد من أن الوحدات العسكرية المطلوبة متاحة. كما أن التجارب الأخيرة تثبت أن هياكل القيادة يجب أن تكون محددة بوضوح جلي، ويجب أن يجري بعد ذلك التقيد التام بها. فلا يكفي أن يوافق مجلس الأمن على قراءات تنشئ عمليات جديدة؛ إذ ينبغي أيضاً أن تهيأ كل الظروف اللازمة لتنفيذ تلك العمليات.

ونحن نواجه أيضاً تحديات جديدة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ولئن كان سباق التسلح النووي قد توقف، فإن الانتشار النووي لا يزال يشكل تهديداً محتملاً خطيراً للأمن والاستقرار الدوليين. ومن الأهمية الحيوية بمكان ضمان كفاءة سير العمل بنظام معاهدة عدم الانتشار. وعموماً، ينبغي إدماج نزع السلاح وتنظيم التسلح في جدول الأعمال الأوسع نطاقاً للسلم والأمن الدوليين. ويجب أن يتجلى ذلك في كل من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح بجنيف. إن إجراء استعراض لتكوين مؤتمر نزع السلاح أمر من شأنه أن يعزز هذا الهدف. ونأسف لأنه لم يتم حتى الآن التوصل إلى أي إتفاق بشأن هذه القضية.

إن مجلس الأمن هو الهيئة التي أسندت إليها

عدة خطوات لتنظيم الأمانة العامة وجعلها أداة أكثر كفاءة لتنفيذ قرارات الدول الأعضاء. ولكننا نحتاج إلى المزيد من العمل حتى يمكن الأمانة من الإقدام على مبادرات والاضطلاع بدورها القيادي الفكري.

وفي وقت تشح فيه موارد الأمم المتحدة ويعهد إليها بمهام جديدة كثيرة، يصبح تشذيب الأنشطة وترشيد أساليب العمل أمراً ضرورياً. فلا بد من مواصلة إلغاء البرامج غير الضرورية والقديمة. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مهمة توجيه الأمين العام، وكذلك التوصل إلى نتائج واتخاذ القرارات الضرورية. وينبغي للأمم المتحدة أن تطبق سياسة التقشف التي تتبعها الحكومات الوطنية في الظروف الاقتصادية السائدة.

ربما يكون الشاغل الأكبر للأمم المتحدة اليوم عدم استعداد الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء لدفع أنصبتها المقررة. ولقد ذكر وفدي مرة بعد أخرى وسأكرر الآن، أن دفع المستحقات ليس عملاً اختيارياً. إنه التزام يقع على عاتق كل عضو، سواء أكان كبيراً أم صغيراً. فلتكن حريتنا الجماعية للأمم المتحدة من عيد ميلادها الخمسين أن نضمن لها، بحلول هذا الموعد، امثالنا جميعاً للالتزام المتعلق بدفع الاشتراكات.

وعندما تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية حيال الأمم المتحدة، سيكون من حقها أن تتوقع المحاسبة الكاملة على الموارد التي توضع تحت تصرف المنظمة. ومن الضروري أن تتوخى المنظمة الإدارة الاقتصادية المتدبرة وأن تعمل باستمرار على تحسين نظام الرقابة الداخلية. ومن ثم فإننا نعتقد أن فكرة إنشاء منصب مفتش عام مستقل جديدة بالدراسة. وينبغي أن يكون الهدف الأساسي الآن هو استعادة ثقة الدول الأعضاء والرأي العام في منظمنا. فلا يمكن للأمم المتحدة أن تسمح بتشويه صورتها العامة ونزاهتها بأقويل عن سوء الإدارة.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه الأمم المتحدة على مشارف الذكرى السنوية الخمسين لانشائها، تواجه البشرية تحديات ضخمة ليس من السهل التصدي لها. ومع ذلك، أمام الأمم المتحدة الآن فرصة لم تتح لها من قبل لاستخدام إمكانياتها الكاملة ولإبداء قدرتها على القيادة من أجل تحقيق مستقبل أفضل. لقد اختيرت عبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة ٥٠٠ متحدين من أجل عالم أفضل" شعاراً للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين. فلنشارك جميعاً في جعل هذا الشعار حقيقة.

السيد كاسينالي (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفد موريشيوس، يسعدني

مكتب الجمعية العامة وللأمانة العامة الفرصة للعدد لدورة الجمعية العامة إعداداً أفضل. هذه الأفكار وغيرها تستحق المزيد من الدراسة.

ومن المجالات الأخرى التي تجري الآن بنشاط مناقشة أمر إصلاحها. القطاعان الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذاته. لقد بدأت بلدان الشمال الأوروبي إصلاحاً للأنشطة التشغيلية من أجل التنمية. ولئن كان الاتفاق قائماً، إجمالاً، حول عدد من قضايا الإصلاح، فلا تزال هناك تفاصيل ينبغي تسويتها فيما يتعلق بإدارة وتمويل وكالات التنمية في الأمم المتحدة. ويحدوني الأمل في أن تتسنى الموافقة على هذه الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها قبل نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر حتى يمكن للهيكل الجديدة أن تبدأ عملها في موعد لا يتعدى عام ١٩٩٤.

لقد بات واضحاً خلال المناقشات حول الإصلاحات الجارية أن مدى التغير الاقتصادي والاجتماعي الفائق وسرعته البالغة، بالإضافة إلى تحديات البيئة العالمية هي أمور تستوجب إجراء إصلاحات تكون أكثر عمقا بكثير حتى من ذلك. وعلينا الآن أن نكرس جهودنا من أجل إعادة توجيه منظومة الأمم المتحدة في هذه البيئة الجديدة المروعة. وعلينا أيضاً أن نوضح بوجه خاص تفكيرنا حول الروابط المؤسسية والهيكلية بين العمل من أجل السلم والأمن والعمل من أجل التنمية المستدامة. وبالمثل، علينا أن نحدد الأولويات الحقيقية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في علاقات منظومة الأمم المتحدة بالمنظمات الدولية الأخرى. إن عملية إعادة التفكير والإصلاح هذه يتعذر اتمامها خلال دورة واحدة للجمعية العامة. فسوف تحتاج هذه العملية إلى جهد متواصل على مدى سنوات عديدة، جهد يقوم على توافق آراء مسبق حول الخطوط العريضة الأساسية لبرنامج الإصلاح.

إن تحقيق توافق الآراء هو مهمتنا الأساسية. ومما لا شك فيه أن خطة التنمية التي سيقدمها الأمين العام سيكون لها أثر حافز في هذا الصدد، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للمؤتمرات الهامة المقبلة بشأن السكان والتنمية الاجتماعية والقضايا المتعلقة بالجنسين. كذلك فإن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة ستوفر، في رأيي، فرصة مناسبة للبدء ببرنامج إصلاح أساسي وطموح ومثالي.

وحتى تعمل الأمم المتحدة بفعالية، يجب أن يكون لديها شعبة تنفيذية قوية، أمانة عامة تتوفر لديها الموارد المالية والبشرية الكافية. وقد اتخذ الأمين العام

الأمم المتحدة لا تزال غير مجهزة لمواجهة نطاق عملياتها وأنشطتها الراهنة. ومن ثم سيكون للطبيعة المتطورة للأمم المتحدة أثر حاسم على ما سيكون عليه في المستقبل شكل وإدارة البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

إن المناقشات الحالية بشأن إعادة التنشيط وإعادة الهيكلة تتوقف على ما إذا كان ينبغي للأمم المتحدة أن تكون أكثر تركيزاً أو أكثر شمولاً. ورغم التصريحات الواضحة المحبذة للتغيير على مستوى الجمعية العامة ومجلس الأمن، والأجهزة الاجتماعية والاقتصادية الأخرى وعمليات حفظ السلام، فمن الواضح أن الكثير من الدول الأعضاء لا تتوقع أن تؤدي هذه العملية إلى إصلاحات هيكلية كاسحة ولا تفكر في تنقيح الميثاق.

وبالتالي فإن التقدم يجب أن يأتي من الداخل، وأن يكون نتيجة عملية موازنة بين مختلف المصالح والاعتبارات السياسية. وسيكون من المؤسف، مع ذلك، أن يكون مثل هذا الاتفاق مجرد انعكاس لقاسم مشترك أدنى، وليس نتاج تعاون حقيقي.

أسلم بأن إصلاح مثل هذه المنظمة ليس بالمهمة اليسيرة وأنه يتطلب مساعدة الجميع. وفي السنة الماضية، أشاد وفد موريشيوس في الجمعية العامة بجهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح منظمته. وأود أن أكرر تقديرنا لما تحقق حتى الآن، ودعمنا للعمل الذي يقوم به الأمين العام حالياً لإعادة تنشيط الأمم المتحدة.

ومازالت مقتنعا بأن الحالة العالمية الناشئة جعلت هدف إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة وشيك المنال. ومثل هذا الإصلاح ينبغي، في نهاية الأمر، أن يأخذ في الاعتبار طموحات شعوب هذا العالم. وأن يمكن المنظمة من أن تستجيب على نحو مؤات للتوقعات الجديدة الآخذة في الظهور.

والجمعية العامة، فيما نعتقد، ينبغي أن تشجع بزيادة عضويتها والاتجاه العام نحو الديمقراطية، لكي تحتل مكاناً أعلى في شؤون المنظمة. وينبغي أن تعزز من دورها الخاص برسم السياسات، وبخاصة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، حتى تمارس توازناً أكبر مع مجلس الأمن الذي نرى أن ولايته بدأت تتسع الآن إلى ما يجاوز التعريف التقليدي بتهديدات السلم والأمن، ليدخل مجالات مثل انتهاكات حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية من خلال الدبلوماسية الوقائية وعمليات حفظ السلام المبتكرة. وهكذا سيكون على الجمعية العامة، بينما تظل المحفل الحيوي للنقاش، أن

ويشرفني أن أقدم للسيد إنسانالي، تهانينا القلبية بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. ونود أن نؤكد له ولأعضاء مكتبه تعاوننا وتأييدنا الكاملين في المهام التي تنتظرهم. إن انتخاب ممثل لغيانا لرئاسة هذه الجمعية أمر يرضينا في أكثر من ناحية، ويؤكد حقيقة أنه حتى أصغر الدول تنتمي إلى هذه المنظمة لها دور تضطلع به على المسرح الدولي ولن تتردد في تحمل أي مسؤولية تناط بها مهما كان التحدي كبيراً.

نود أيضاً أن نسجل تقديرنا لسلفه على الطريقة المحمودة التي أدار بها مداورات الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

ويسعد موريشيوس أن ترحب في أسرة الأمم المتحدة بالأعضاء الجدد، أريتريا وأندورا والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وموناكو. ويحدونا الأمل في أن هؤلاء الأعضاء الجدد سيدعمون ويعززون المثل الواردة في ميثاق هذه المنظمة، ونتطلع إلى مشاركتهم النشطة في مداوراتنا.

من المهم، في نظر وفدي، أن أتعرض في المقام الأول لقضية بالغة الأهمية بالنسبة لأداء منظمته. ففي الوقت الراهن يكثر النقاش وتضارب الأقوال حول الدور والتوجهات المقبلة للأمم المتحدة. ولئن كان من المقبول عموماً أن للأمم المتحدة، باعتبارها منظمة متعددة الأطراف، ينبغي أن تتكيف مع التغيرات العميقة التي وقعت منذ إنشائها وأن تكون معبرة عن هذه التغيرات، فإن هناك شكوكاً كبيرة حول المقترحات والتدابير العملية التي ينبغي اعتمادها حتى تصبح منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية وحتى تتحول إلى أداة هامة للحكم العالمي. فهل الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة للمطالب والفرص والتحديات الجديدة التي برزت وبالذات بعد نهاية الحرب الباردة وتظل في الوقت ذاته أمينة على ميثاقها؟ وحقيقة أن الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة كانت بالفعل قادرة على الاضطلاع بدور مركزي أكبر في شؤون العالم، وتحمل مسؤوليات أعظم في طائفة من المشكلات الاجتماعية والسياسية العريضة هي الدليل على أنها كسبت القبول المتزايد للمجتمع العالمي باعتبارها أداة مشروعة للتصدي للقضايا العالمية الهامة.

بيد أنه خلف هيبة المكانة المعنوية المستعادة للأمم المتحدة والاعتراف بأن مثلها ورسالتها لا تزال وحيّة، تكمن حقيقة أن الهياكل والمؤسسات الإدارية للأمم المتحدة في حاجة ماسة إلى إصلاح. إن منظومة

ومع ذلك، وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره عن تنفيذ توصيات "خطة للسلام" فإن:

"حفظ السلم في حالة تطور سريع حيث يطلب من الأمم المتحدة أن تضطلع بمهام متزايدة التعقد والخطورة". (A/47/965، الفقرة ٢٦).

وحيث أن ولاية عمليات حفظ السلام تتسع وتتجاوز المجال التقليدي لتدخل مجالات مثل المساعدة في الانتخابات، وأنشطة الإغاثة الإنسانية، ورصد حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة في بناء الأمة، ومراقبة الحدود، وإنفاذ الجزاءات، فإن المبادئ التوجيهية والمعايير الأوضح لحفظ السلام، التي تستند إلى ولايات معرفة على نحو سليم، والدعم المالي الكافي، تصبح أساسية. وفي إطار بارامترات المبادئ الأساسية وتفسيرها، ينبغي تعميم عمليات حفظ السلام بطريقة تكفل لها النجاح. وقد استفادت الأمم المتحدة كثيرا من دروس التجربة الملموسة والمؤلمة.

وموريشيوس، من ناحيتها، تود أن تقترح أنه عند القيام بعملية الإصلاح ينبغي ألا تتصدى لقضية الموارد المالية أو قضية توسيع عضوية مجلس الأمن فحسب، وإنما ينبغي أن تتصدى أيضا للمسائل التي تشغلنا والمثارة في محافل أخرى وما يترتب عليها من نتائج بالنسبة لهذه المنظمة. ومن هنا، لا ينبغي أن نقصر في إيلاء الاهتمام الواجب للمبادئ الواردة في الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة وبخاصة فيما يتعلق بإعادة تنشيط النمو الاقتصادي المنصف والتنمية. ولا بد من أن نأخذ في اعتابنا على نحو واضح البرامج الأخرى الجديدة، المتفق عليها عالميا، مثل جدول الأعمال الجديد للتنمية في إفريقيا، وجدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر ريو، وتوصيات المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان.

إن أية تغييرات في هيكل الأمم المتحدة ينبغي أن تكون نتاج أكبر قدر ممكن من توافق الآراء، حتى نحافظ على مصداقية منظمنا. وفي هذه المهمة علينا أن نستلهم دائما روح ميثاق الأمم المتحدة.

ومع ذلك، وبينما نتمسك بهذه الروح، نرى من الضروري النظر بجدية في إجراء استعراض لأحكام الميثاق. إن إعادة قراءة الميثاق ستمكننا من إلقاء نظرة جديدة على مضامينه، وستسمح لنا باقتراح تعديلات على ضوء حقائق العالم الجديدة. وأنا أيضا أحث الجمعية العامة على أن تصر على توخي وضوح أكبر في قراراتها، لأن هذا بالقطع من شأنه أن يسهل العمل

تزيد من قدرتها على الاستجابة للمشكلات الكبرى، والاضطلاع بالمبادرات.

ومن ناحية أخرى، فإن توافق الآراء الأكبر التي تحقق فيما بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن مكنه من أن يوطد سلطته، وأن يفتح آفاقا جديدة في التفاوض باستعمال القوة بموجب الفصل السابع من الميثاق- وعلى سبيل المثال في الصومال، حيث كان من الطبيعي أن تطبق الولاية القضائية المحلية، أو في يوغوسلافيا، من خلال العمل الوقائي. كما أن المجلس لجأ على نحو أكثر تواترا إلى الجزاءات واستخدمها في خمس مناسبات منذ ١٩٩٠. وما من شك أن تكثيف وجود الأمم المتحدة قد عزز من سمعة المنظمة، ولكنه أيضا أثار تساؤلات حول تشكيل المجلس، ومخاوف إزاء عملية اتخاذ القرار فيه.

إن المسؤوليات الجديدة والأهمية الجديدة التي اكتسبها المجلس تبرر، في رأينا، شكلا ما من أشكال التوسيع، يعكس المستوى الجديد لعضوية الأمم المتحدة. إن مجلسا أكثر تمثيلا سيحظى بالاعتراف والقبول الشرعي، وسيكون في مقدوره أن يتخذ قرارات سريعة وفعالة سمتها الانصاف.

إن المجلس بإمكانه فيما نعتقد، أن يواجه التغييرات ويظل محتفظا بوظيفته التنفيذية الرئيسية، ويعمل، في الوقت نفسه، على تنسيق أعماله مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى مثل الجمعية العامة.

إن حفظ السلام أصبح من مسؤوليات المجلس الرئيسية. والتوسع السريع في عمليات حفظ السلام، والمشاركة الضخمة لأفراد الأمم المتحدة في هذا المجال، عززا الثقة في المنظمة وأظهرها في صورة أفضل على المستوى الدولي. ولكن حفظ السلم، للأسف، أصبح عبئا ثقيلا من حيث الموارد المالية والبشرية، مما يهدد بتقييد اشتراك المنظمة في مجالات أخرى لها أولية. أن حفظ السلام ينبغي ألا يكون قاصرا على الأهداف الأمنية الضيقة، وألا يستبعد الاعتبارات الأعرض الخاصة بالتهديدات غير العسكرية للأمن.

إن مجلس الأمن، في واقع الأمر، يتحمل مسؤولية خاصة عن صيانة عمليات حفظ السلام في المستقبل بوصفها ضمانا فعالا في مناطق الصراعات أو الصراعات المحتملة، في الحالات المتفجرة الإقليمية أو المحلية التي تكمن فيها حاليا التهديدات الكبرى للسلام الدولي.

والواقع أننا ننظر بحزن وقلق عميقين الى الفظائع والمعاناة التي لا حصر لها، التي تقاسي منها شعوب جمهورية يوغوسلافيا السابقة وبخاصة الأطفال. فلتكن النتائج المحايدة التي تستخلصها هذه المحكمة درساً لمن يعتقدون أن بإمكانهم الإفلات من العقاب على هذه الأعمال الخسيسة التي تستهتر بحياة الانسان. إن الجدية والثبات اللذين ستتحملى بهما المحكمة وهي تضطلع بواجبها سيشهدان على أن المجتمع العالمي لن يظل متبلد الاحساس ولن يبقى راضياً عن نفسه باللامبالاة في وجه هذه الأفعال الدنيئة الذميمة في أي مكان أو زمان تقع فيه. إلا أنه مع اقتراب هذا القرن من نهايته في عالمنا هذا الذي يزعم إنه متحضر، سيكتب تاريخ البوسنة والهرسك بدماء آلاف الابرياء من الرجال والنساء والأطفال.

في وقت سابق من هذا العام سعد العالم بنبأ قيام فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بمد وقفها الاختياري لتجاربها النووية. ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أن عام ١٩٩٣ قد يكون العام الذي يتمتع فيه العالم بأطول فترة راحة من التجارب النووية والعواقب المصاحبة لها، بالرغم من التقارير المزعجة الأخيرة التي تشير الى إمكانية استئناف بعض البلدان لتلك التجارب. ولا يشك أحد في القوة النووية للبلدان التي جعلت الوقف الاختياري سياسة لها، ويحسب لهذه البلدان أنها لم تستسلم للإغراء حتى الآن لتستعرض قوتها باستئناف التجارب النووية.

ورغبتنا الخالصة هي أن تلتزم الدول أعضاء في النادي النووي بموقفها الاختياري المعلن، لأن استئناف أي من هذه الدول للتجارب النووية يعرض للخطر مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، ويؤدي لا محالة، في رأينا، الى تقويض الجهود التي تبذل في الوقت الحالي بهدف نزع السلاح العالمي.

وسنكون غير واقعيين لو لم نسلم بأن المناخ السياسي العالمي، بالرغم من الشكوك ونواحي التوتر المستمرة، قد تحسن الى حد بعيد. فبإزالة التنافس الذي ساد إبان الحرب الباردة، تحقق تقدم كبير على المستوى الثنائي، بإبرام معاهدتي "استارت"، وما تلاهما من اتفاقات لتخفيض الترسانات النووية للدول العظمى سابقا. وهذه الجهود الايجابية تعززت على المستوى الدولي بالقرار الذي اتخذه عدد من الدول، من بينها فرنسا والصين وجنوب افريقيا، بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار في مرحلة حاسمة من عملية استعراضها.

ويمنع من إهدار الوقت في مناقشة تفسيرات مختلفة للقرارات.

وما من شك في أن أحد أهم الأحداث التي وقعت بعد الدورة الأخيرة للجمعية العامة، هو عقد المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الانسان في فيينا في حزيران/يونيه من هذا العام. لقد كان هذا المؤتمر فرصة لنا لاستعراض تطور مواقف شعوب العالم من دعم حقوق الانسان وكرامته منذ المؤتمر العالمي الأول لحقوق الانسان المعقد في طهران في ١٩٦٨. إن ربع القرن الذي انقضى بين عقد هذين المؤتمرين شهد الكثير من التغيرات، وبخاصة تأكيد وجود الدول التي نهضت من أنقاض الاستعمار.

وفي فيينا، تمكنت العناصر الفعالة الأساسية، الجديدة والقديمة في محافل حقوق الانسان العالمية من التعبير عن شواغلها وتطلعاتها. ولم تكن المناقشات سهلة دائماً، ولكنها كانت صريحة. ونحن في موريشيوس نعتقد اعتقاداً راسخاً أن النتيجة النهائية للمؤتمر ستعود بالفائدة على حماية حقوق الفرد. ومع ذلك، لا بد من أن تكفل تنفيذ أحكام إعلان وخطة عمل فيينا، حتى لا يصبح مجرد وثائق تضاف الى السجلات الدولية. وفي هذا السياق، أود، مرة أخرى، أن أوجه نداءً خاصاً الى هذه الجمعية بزيادة موارد مركز حقوق الانسان زيادة كبيرة تمكنه من الاضطلاع بمسؤولياته باتساق وكفاءة، وبذلك يسهم على نحو أفضل في إعلاء شأن حقوق الانسان على الصعيد العالمي.

وتود موريشيوس أن تؤكد من جديد، وبأقوى العبارات الممكنة، تأييدها لتوصية المؤتمر العالمي الثاني المعني بحقوق الانسان بأن ننظر هذه الجمعية على نحو عاجل في ضرورة إنشاء منصب مفوض سام لحقوق الانسان. وأملنا وطيد في التوصل الى مقرر مؤات يعبر عن رغبات شعوب العالم. ويمكن لهذا المنصب أن يضطلع بالدور اللازم لتنسيق مهام الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان، وأن يكون مركزاً لتدعيم قواعد حقوق الانسان.

وموريشيوس، اتساقاً مع موقفها من مسائل حقوق الانسان، تود أيضاً أن تعلن تأييدها للمسؤوليات التي عهد بها الى المحكمة الدولية لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في حق الانسانية في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١. ونود أن نهني كل الأشخاص البارزين الذين انتخبوا لعضوية هذه المحكمة، ونتمنى لهم التوفيق في مهمتهم الصعبة.

الساحل الى ناميبيا. وقد أتاحت لنا الفرصة لتهنئة المسؤولين عن هذه الخطوة الايجابية للغاية والتي نشيد بها أيضا باعتبارها تدبيراً من تدابير بناء الثقة في تلك المنطقة.

ونرحب بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، ونود أن نتعهد باستعدادنا للمساعدة في الإعداد لانتخابات ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤. بصفتنا بلداً يقدم نصيبه من الاسهامات، بطريقته المتواضعة، في عملية التحول الى الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

إن القدرة على تفكيك الفصل العنصري، وإرساء أساس لدستور جديد بتوافق الآراء، والاتفاق على موعد للانتخابات في بحر أعوام قليلة، ليست بالمنجزات البسيطة. ومع ذلك، وفي الوقت الذي يتحقق فيه الكثير من الانجازات السريعة والايجابية، لا تزال جنوب افريقيا تعاني من عنف متواصل. وقد أعربنا مرارا وتكرارا عن أسفنا الشديد لتفجر العنف الذي أودي بحياة العديد من أبناء افريقيا اللامعين، ومن بينهم كريس عاني الذي نفتقده بشدة. ولهذا فإننا نرحب من أعماق قلوبنا بالاقترح الداعي الى إنشاء قوة سلام وطنية في جنوب افريقيا تتكون من ممثلين لجميع الأطراف، وتناط بها مهمة منع العنف في المناطق القابلة للاشتعال بوجه خاص. إن إنشاء هذه الآلية يوضح تصميم جميع الأطراف في جنوب افريقيا ورغبتها القوية في حسم المسائل المعلقة والمضي وفقا للخطة الموضوعية صوب إجراء انتخابات خالية من العنف في نيسان/أبريل من العام القادم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لوكابو خابوجي نزاجي (زائير).

وفي الصومال، نشعر بالألم إزاء القتل الأحمق لأفراد قوات الأمم المتحدة فضلا عن المدنيين الصوماليين. إن المصادمات التي يشهدها الصومال صرفت، للأسف، انتباه العالم عن ملايين الجائعين وحولته إلى عمليات القنص البشري. أما النساء والأطفال الذين يموتون يوميا طلبا للغذاء فقد تواروا خلف الستار. وموريشيوس تود أن تطالب زعماء مختلف الفصائل الصومالية بالعودة إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اديس ابابا، والإذعان لعملية حفظ السلم ضمن إطار الآلية التي وضعتها مؤخرا منظمة الوحدة الافريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها. إن نداءنا الحار إلى جميع الذين يطيلون أمد حمام الدم في الصومال هو أن يعيروا شواغل المجتمع الدولي آذانا صاغية، وأن يعملوا بالفعل لما فيه مصالح الشعب الصومالي، بدلا من مصالحهم الانانية الذاتية.

تعد هذه التطورات المشجعة فألا طيبا لكل الدول الصغيرة، مثل دولتنا، التي تعتمد سلامتها على أسس نظام أمني جماعي يمكن التعويل عليه. والاتفاق التاريخي المعقود مؤخرا بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، والدستور المرتقب لجنوب افريقيا الديمقراطية وغير عنصرية، يجب أن يمهدا الطريق للتقدم السريع صوب جعل افريقيا منطقة لا نووية. وبالمثل، نلاحظ بارتياح كبير توافق الآراء الذي بدأ يظهر في مداولات اللجنة المخصصة للمحيط الهندي، لاعتماد نهج جديدة استجابة للحالة الدولية المتغيرة، وإعطاء زخم جديد لعملية تعزيز التعاون والسلام والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي. والمشاركة المتزايدة في دورة العام الحالي تعطي الانطباع بأن الجمعية العامة يمكنها بالتالي أن تبحث توسيع ولاية اللجنة.

والنجاح على الصعيد الاقليمي يعتمد الى حد كبير على مناخ عالمي مؤات لنزع السلاح. ولهذا نرجو أن نؤكد من جديد، في هذا الإطار، أهمية المفاوضات الجارية الآن لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، وإبرام معاهدة لحظر التجارب النووية توفر للدول غير النووية ضمانات أمنية أكيدة، وتتصدى لمختلف مسائل الانتشار النووي. إن توفر الموارد النووية التي تصلح لصناعة الأسلحة والتي تنتج من البلوتونيوم واليورانيوم عالي الإثراء، والافتقار النسبي الى الضمانات التجارية الكامنة يضاعفان من التهديد بانتشار الأسلحة النووية الصغرى. يضاف الى تلك الأخطار الخطر الكامن في التلوث النووي وإلقاء النفايات السامة.

إن نظرة خاطفة على العالم بصفة عامة تبعث فينا الأمل في قدوم السلام في المستقبل غير البعيد، في المناطق المختلفة من كوكبنا التي مازال العنف يجتاحها حتى الآن. ففي القارة الافريقية نلاحظ اتجاها نحو حسم الحالات الصعبة. وفي موزامبيق، نحى توقيع اتفاق السلم العام بين حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية في موزامبيق (رينامو). ونثني على الإسهام الايجابي لعمليات الأمم المتحدة في موزامبيق. ونحث القادة المعنيين على إبداء المرونة الكافية في المفاوضات التي تجري حاليا بهدف وضع قوانين انتخابية مناسبة للبلد.

وجنوب افريقيا مصدر آخر للأمل. ونحن، في موريشيوس، نتابع عن كثب شديد تطور المناقشات في المحفل التفاوضي متعدد الأطراف، ونقدر، على وجه الخصوص، القرار الذي اتخذته بالاجماع المجلس التفاوضي التقني، في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، والذي يصدق على عودة خليج واليس والجزر القريبة من

مضى. إن النمو الاقتصادي والتنمية السليمة هما الحل الدائم والفعال والعدل الوحيد لعدم الاستقرار ولعدد كبير يواجهه العالم من المشاكل الأخرى المرافقة له. لذلك، نعتقد أن من مصالح العالم بأسره أن يفكر جدياً في وضع صيغة جديدة للتعددية، صيغة تكفل تنسيقاً منتظماً لسياسات كل مجموعات البلدان.

ونعتقد أن التعجيل بإضفاء الطابع الدولي على الاقتصاد العالمي يشير إلى الحاجة الملحة إلى استئناف الحوار بين الشمال والجنوب على نحو بناء وبروح من التعاون والتفاهم. وينبغي لهذا الحوار أن يصبح أداة لتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وينبغي أن يتصدى عملياً للمشاكل الاقتصادية العالمية، بدلاً من البقاء مجرد شعار يوشي بين آن وآخر بأنصاف تدابير تستهدف تهدئة الشواغل الحقيقية التي تساور الجنوب أكثر مما تستهدف وضع سياسة طويلة الأجل قابلة للتطبيق لسد الفجوة الآخذة في الاتساع بين الشمال والجنوب، باعتماد حلول آنية ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل للمشاكل المتفاقمة التي يصيب وباؤها معظم البلدان النامية.

إن الجهود التي تبذلها معظم الاقتصادات النامية تتعرض للخطر عبر الآثار الناجمة عن الحمائية الجامحة، وتدهور أسعار السلع الأساسية ومشاكل الديون الحادة، وتراجع التدفقات المالية، والفقر والشروط غير المؤاتية لنقل التكنولوجيا. ومع ذلك، وفي مواجهة المنافسة غير العادلة التي لا تزال تسيطر على مسرح التجارة الدولي، ينبغي أن نكفل، على سبيل المثال، أن تحظى أحكام اتفاقية لومي التي تربط المجموعة الاقتصادية الأوروبية بمجموعة البلدان الآسيوية وبلدان منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ بالدعم في أي مفاوضات تجارية متعددة الأطراف.

إننا في موريشيوس نتوق إلى الخروج بنتيجة متوازنة من جولة أوروغواي، ولذلك شعرنا بخيبة أمل بالغة إزاء الاهتمام الضئيل الذي أولي لمصالح البلدان النامية التي هي عرضة للتغيرات في النظام الاقتصادي العالمي. فقد اتضح أن المفاوضات الجارية لم تكن أساساً سوى معركة دهاء وأعصاب فيما بين البلدان المتقدمة النمو. لقد درسنا الاقتراحات الأخيرة الآتية من جنيف باهتمام، وكان رد فعلنا الصريح هو الشعور بالجزع والفرع.

إن ما اقترح هو عملية مأساوية تستدعي إعادة إنشاء النظام من أساسه، وإزالة الهياكل القائمة، وتفكيك المجموعات التي نزال تجارتنا الخارجية من خلالها. إن ما اقترحه المفاوضون الرئيسيون هو تغيير تشنجي

وفي منطقتنا، منطقة المحيط الهندي، وفيما يتعلق بمسألة تتسم بأهمية مباشرة لنا، يسعدني أن أقول إن ثمة حواراً مفيداً يجري مع سلطات المملكة المتحدة بشأن أرخبيل تشاغوس.

وبينما نحبي نجاح الأمم المتحدة في كمبوديا، لا يسعنا إلا أن نشجب الوضع المروع في أنغولا، حيث تهدر آلاف الأرواح يومياً. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أي غاية سيظل بلد استنزفت موارده البشرية، يخدم أولئك الذين هم على استعداد، في محاولتهم اليائسة لتصدر الأحداث، للتضحية بأرواح لا تحصى وتدمير ذاك البلد بالذات؟ إننا نخص السيد سافيمي والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) على الاعتراف بالحقيقة، وقبول إرادة الشعب الأنغولي كما أعرب عنها في صناديق الاقتراع.

أما خارج القارة الأفريقية، فإن الشرق الأوسط الذي شهد أحد أعنف صراعات القرن الحالي، بدأ يستهل عهداً جديداً. وثمة ما يبعث على الارتياح في معرفة أن عملية السلم التي بدأت في مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أخذت منعطفاً حاسماً بالاعتراف المتبادل والرسمي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولنأمل في أن تكون خطة الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا مجرد توطئة لانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة، وهو شرط لا غنى عنه لإقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وكما قلت سابقاً، يفرحنا التفكير في أيام أكثر سلاماً ستنعّم بها مناطق مختلفة من العالم. إلا أن هناك شواغل أخرى تشوب هذا الأفق. ففي فيجي، لم يتحقق بعد الاستعراض الذي طال انتظاره للدستور، والنتيجة المؤسفة المترتبة على ذلك وهي حالة الجمود التي حلت بالنظام الانتخابي. ونرى أن إجراء التغييرات الهادفة في الدستور، التي وعدت بها السلطات الفيجية، سيعيد الثقة إلى المجتمع الفيجي، سيؤدي إلى علاقات أكثر هدوءاً في البلد لصالح الجميع. وموريشيوس، بوصفها مجتمعاً متعدد الثقافات والأديان والأعراف، ترغب بكل تواضع، في أن تشاطر السلطات الفيجية مزايا خبرتها الذاتية في العيش في وئام، وأن تساعد، إذا طلب منها ذلك، على إعادة النظر في الدستور.

وفي حين توجد تطورات واعدة في العالم، فإن الاقتصاد العالمي لا يزال يشير الأسى في النفوس. إن الانتعاش الاقتصادي الذي طال انتظاره في البلدان المتقدمة النمو لا يزال متقلبا وغير منتظماً؛ والاستقرار الاقتصادي العالمي ما زال بعيد المنال أكثر من أي وقت

ريو الجارية. ونرى أيضا أن الجمعية العامة ينبغي أن تنظر بجدية في إنشاء آلية تعمل ما بين الدورات لتكملة أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر.

ونحن من جانبنا ملتزمون بحماية البيئة العالمية شأننا شأن أولئك الذين جعلوا من حماية البيئة العالمية شغلهم الشاغل. وقد صدقنا على اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وبروتوكول مونتريال، واتفاقيتي بازل وبامباكو، إلى جانب الصكوك الأخرى. وما يهمننا هو أن نحمي العالم ونضمن الرفاه لمن يعيشون فيه.

(تكلم بالفرنسية)

واسمحوا لي بمتابعة أفكارى بشأن مشاركة الدول الصغيرة في الحياة الدولية، بأن استرعى الانتباه إلى أن موريشيوس ستحتضن، في غضون بضعة أسابيع، بشرف استضافة القمة الخامسة للبلدان الناطقة بالفرنسية، وأن أدلي ببعض الملاحظات حول الموضوعين الأساسيين اللذين سيتناولهما رؤساء دول أو حكومات البلدان التي تشاركنا في استخدام اللغة الفرنسية، وهما: حقوق الإنسان والتنمية؛ والوحدة في التنوع.

وهاتان القضيتان بتوقيتهما المناسب، تعبران عن شواغلنا في فترة يمر فيها العالم بتغيرات عميقة، وما برحت فيهما غالبية بلداننا تواجه تحديات التنمية. إن بلدي يريد أن يطرح مساهمته، مهما كانت متواضعة، على فكر العالم الناطق بالفرنسية وعلى بقية المجتمع الدولي، حتى تعرف البشرية - متخذة موريشيوس مثالا - أن التعايش السلمي في بيئة متعددة الثقافات، والأعراف، واللغات ليس مجرد فكرة طوباوية.

وأود أن أشكر الأمين العام، وهو صديق عظيم للعالم الناطق بالفرنسية، على قبوله، رغم مسؤولياته الثقيلة، تشريفنا بحضور القمة التي ستجمع بين وفود يمثلون ٤٧ بلدا من جميع القارات وعلى أعلى مستوى.

(تكلم بالانكليزية)

ولا شك أن الأعضاء يقدرّون، حقيقة أننا وإن كنا دولا صغيرة نبذل أقصى ما في وسعنا لكي نقدم نصيبنا من الإسهام حتى نورث الأجيال القادمة عالما نظيفاً بيئياً، عالماً خالياً من العوز، خالياً من الحروب، عالماً يسوده السلم والوئام. فهل لنا أن نتوقع نفس الشيء ممن يملكون موارد أعظم؟

السيد شيتين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أهني السفير إنسانالي بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. إن اختياره لقيادة

عنيف لن يخرج منه سالما إلا أكثر الاقتصادات مرونة.

إن موريشيوس تعتبر هذا الوضع جائرا ومجحفا إلى أقصى حد، وفوق هذا وذاك، ذا نتائج عكسية في نهاية المطاف. إن موريشيوس التي يعتمد اقتصادها المفتوح على التنمية القائمة على الصادرات، تؤيد التجارة الحرة وتحرير التبادلات مع إبلاء الاعتبار الواجب للحقوق المكتسبة لمختلف مجموعات البلدان النامية. ومع ذلك، نعتقد أن مثل هذا التغيير يجب أن يتأتى من خلال عملية منظمة ومتطورة تعطي الوقت الكافي للتكيف، بدلا من فرضه من الخارج، على نحو لا يولي اعتبارا يذكر للعوامل غير الاقتصادية. لذلك نناشد جميع الأطراف المتعاقدة أن تعمل جاهدة للتوصل إلى نتيجة لجولة أوروغواي تأخذ في الاعتبار الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية، والوضع الخاص للدول الجزرية الصغيرة.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والجمعية العامة معا اعترفا بما للدول الجزرية الصغيرة من سمات خاصة، وبالعناية التي ينبغي أن تولي لها نظرا للحالة الخاصة التي تشكلها في العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية. فهذه الدول تتسم بحجمها المحدود فيما يتعلق بطول سواحلها، ومواردها الطبيعية المحدودة، وعزلتها الجغرافية النسبية، ونظامها الايكولوجي الضعيف والهش للغاية وامتداد البحار مسافات تشكل جزءا من حدودها الإقليمية. والمحيطات والبيئة الساحلية تتصف بأهمية رئيسية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، وتشكل موردا أساسيا للتنمية.

إن سجل الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي سجل متنوع. وإسهامها في تعزيز الوعي العالمي واحترام حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية لا جدال فيه. ومؤتمر ريو وفينا كانا معلمين بارزين في مجال التعاون العالمي، على الرغم من اختلاف وجهات النظر حيال تعزيز المؤسسات ذات الصلة واعتماد تدابير واقعية.

ونرى أن مثل هذا التعاون يمكن تطويره من خلال المحافظة على دور قوي للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، ومن خلال اختيار نهج قابل للتطبيق وتدرجي لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات بموجب جدول أعمال القرن ٢١. وفي هذا الصدد، نتطلع قدما إلى الأعمال التحضيرية المثمرة للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وما سيصدر عنه من نتائج ناجحة، في بربادوس العام المقبل بوصفه الاختبار الأول في عملية

الأعلى للأمم المتحدة الحديثة. وفي هذه السنوات المضطربة التي أعقبت الحرب الباردة، لا يكاد يمر يوم دون دعوة المنظمة لتولي زمام القيادة في بعض المهام الهامة. وتشمل هذه المهام بعثات حفظ أو استعادة السلم والأمن، وتوطيد حكم القانون، وإيفاد بعثات لكفالة بقاء الجنس البشري، والمساعدة على إنقاذ البيئة، ومكافحة الآفات الاجتماعية و إنقاذ ما يسمى بالمجتمعات المنهارة.

ومنذ اقتراب الحرب الباردة من نهايتها وبرز صراعات المرحلة الانتقالية، مرت عمليات الأمم المتحدة بتوسعات كبيرة من حيث وظائفها وحجمها والمساحة الجغرافية التي تغطيها ودرجة تعقدها. وقد توافقت هذه العملية مع التطور السريع في الساحة الدولية. وعجلت ظروف الخلفية نفسها بظهور الدبلوماسية الوقائية وإنفاذ السلم وبناء السلم، كمفاهيم جديدة تنتظر ترجمة عاجلة إلى صكوك عملية ومتعاضة في متناول المجتمع الدولي. وتتبدى استجابة تركيا لهذا الطابع الملح في مساهمتنا في عمليات حفظ السلام.

وكما برز في تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" (A/47/277)، يتطلب الاحتواء الفعال للآزمات التي تواجهها حاليا، والاستجابة الكافية للتحديات التي تنتظرنا أن نضع رؤيا مشتركة لمستقبل منظمنا.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون مجلس الأمن محور الاهتمام الذي يحظى بالأولوية. إن مكانة الأمم المتحدة ومصداقيتها تعتمدان اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على فعالية تلك الهيئة الرئيسية. وهناك دعوة واسعة النطاق لأن يصبح مجلس الأمن أكثر استجابة لاحتياجات المسرح الدولي الراهن. ولن يتسنى ذلك إلا بجعل المجلس أكثر تمثيلا للواقع الجغرافي السياسي الجديد. وبعبارة أخرى، تقتضي بيئة ما بعد الحرب الباردة سلوك نهج جديد حيال تجديد المجلس وإعادة تشكيله. ومن هنا، يكون الوقت قد حان لمناقشة موضوعين توأمين هما التمثيل المنصف وتوسيع نطاق العضوية.

وتعتقد تركيا اعتقادا راسخا أن عضوية المجلس سيعزز فعاليته. وينبغي ألا يفهم هذا التوسيع على أنه مجرد زيادة في عدد الأعضاء، بل يجب أن يتوخى أيضا إنشاء فئة جديدة من المقاعد تشغلها الدول التي يمكن أن توصف بأنها دول شبه دائمة العضوية. ويمكن تناوب العضوية شبه الدائمة في المجلس فيما بين عدد محدد من الدول التي يتم تسميتها وفقا لمعايير موضوعية معينة مثل عدد السكان، والوضع السياسي الجغرافي والإمكانيات الاقتصادية، وسجل المساهمة في

مداولاتنا يؤكد ثقة الدول الأعضاء في قدراته المهنية المعروفة. وإنني لوائح من أن الدورة الحالية للجمعية العامة في ظل قيادته ستتصدى للمسائل المدرجة في جدول أعمالها بشجاعة وواقعية.

كما أود أن أسجل تقديرنا لسلفه، صاحب السعادة السيد ستويان غانيف، على كفاءته وحكمته وأدائه الباهر في توجيه أعمال الجمعية العامة أثناء عام حافل بالأحداث.

ويشعر وفدي بالسعادة والفخر إذ يرحب باريتريا وأندورا وبالجمهورية التشيكية وجمهورية سلوفاكيا ومقدونيا وموناكو بين أسرة الأمم. وإننا نعتقد أن انضمام هذه الدول يمثل معلما آخر على طريق تعزيز عالمية هذه المنظمة. وما من شك في أن مساهمتها في تحقيق مثل الأمم المتحدة، ستثري مجتمعنا وتعززه.

يبدو أن ما أثاره عام ١٩٨٩ من حماس وأمل، أصبح الآن جزءا من ماض بعيد. لقد رحبنا بالأحداث التي أذنت بالنهاية المثيرة للحرب الباردة، ولكننا لم نكن مستعدين لها. فقد ولدت هذه الأحداث موجة عالية من التفاؤل بشأن مستقبل العلاقات الدولية. وكان الحديث المفعم بالحماس حول العالم الذي يتغير بسرعة هو لغة الساعة عندما دخلنا العقد الحالي. ولكننا لم نفعل شيئا يذكر من أجل تحديد وتشكيل ديناميات التغيير ونطاقه. وكان من المسلم به إلى حد ما أن هذا التغيير سوف يكون للأفضل. ولم يثبت أنه هذا هو واقع الحال. ومن ثم، فإن إقامة النظام العالمي الجديد المنشود ما زال يتصدر جدول الأعمال السياسي بوصفه أكثر مهام عصرنا إثارة للتحدي.

وقد بينت الشهور الـ ١٢ الأخيرة مرة أخرى أن العالم الجديد الآخذ في التشكل قد يصبح في بعض الأحيان يمثل خطورة العالم القديم، إن لم يكن أسوأ في بعض الجوانب. ومع ذلك، فعلى أن نقاوم الرغبة في الانغماس في تشاؤم مظلّم قد لا يكون له سبب مشروع. والمرحلة الحاسمة التي نمر بها من التاريخ تستدعي إمكان الفكر والعمل الإيجابي وليس الروح الانهزامية. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يقف موقف المتفرج اليأس وهو يرقب تدهور الأحوال. بل عليه أن يبدي الإرادة على إعادة توجيه مسار التاريخ صوب توقعاتنا. ولا شك أن هناك مجالا سياسيا للمبادرات البناءة، وأساسا للعمل التعاوني لتحقيق ذلك الهدف.

والأمم المتحدة هي التي تحدد هذا المجال السياسي وتحميه. والواقع أن الأمم المتحدة هي الرمز

الأساسية لمنظمتنا. وإذا ما سمحنا لمن يمارسون الدكتاتورية والمغامرة بالإفلات دون عقاب على الجرائم التي ارتكبوها في البوسنة فقد تتردى حالة الفوضى التي نشأت في فترة ما بعد الحرب الباردة. واستمرار حرمان جمهورية البوسنة والهرسك من حق الدفاع عن النفس يؤدي إلى استفحال مسؤولية المجتمع الدولي عما يحدث هناك. ولو تفككت البوسنة والهرسك فإن الآثار المريعة التي ستنتج عن ذلك لن تقتصر في نهاية المطاف على البلقان وأوروبا، بل سيعانيها العالم كله.

وستواصل تركيا بنشاط سلوك طريق العدل والشرعية لدعم شعب البوسنة والهرسك الباسل في نضاله من أجل البقاء والديمقراطية.

لقد أدى النجاح المشؤوم للنزعة التوسعية الصربية في البوسنة إلى تجرؤ المعتدين في أماكن أخرى. فهناك مأساة ذات أبعاد مماثلة تحدث في القوقاز، حيث احتل الأرمن خمس الأراضي الأذربيجانية، مما قوض بشكل خطير السلم والاستقرار في منطقة حساسة مجاورة لتركيا. ويجري تجاهل قرار مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣)، الداعيين إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط والكامل لقوات الاحتلال.

وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الانتهازية العسكرية قصيرة الأجل لا تتوافق مع المصالح طويلة الأجل، علاوة على أنها محفوفة بأخطار لا يمكن التنبؤ بها. إن تركيا لن تقبل أبدا الاستيلاء على الأراضي بالقوة، لا في البلقان ولا في القوقاز ولا في أي مكان آخر. وما لم يوضع حد لهذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، وما لم يتم دعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بقوة فإن حالة الاضطراب والبلبله الراهنة لا يمكن أن يحل محلها نظام عادل وسلمي.

وانطلاقا من هذه الأفكار، تؤيد تركيا بقوة الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، في بيانه الذي ألقاه في ٣٠ آب/أغسطس الماضي في الدورة السادسة والستين لمعهد القانون الدولي في ميلانو. فقد أشار هناك، وعن صواب، إلى نزعة القومية الفوقية، والنزعة القومية متناهية الصغر بوصفهما خطرين من بين أكبر الأخطار التي تهدد المجتمع الدولي المعاصر. وأكد أن التعددية تحفظ المجتمع العالمي من هذين الخطرين الكبيرين بتقوية الدولة القومية باعتبارها الموضوع الرئيسي للقانون الدولي. إن تحذيره بأن:

"نزعة القومية الفوقية اليوم ربما ما زالت

صون السلم والأمن الدوليين، والتوزيع الجغرافي المنصف. ونظرا لأن تركيا تستوفي تماما هذه المعايير فإنها ترى نفسها مؤهلة لأن تكون مرشحة للانضمام إلى هذه الفئة الجديدة من الأعضاء.

إن مجلس الأمن الذي يكون أكثر استجابة، وتمثيلا، وشفافية ومساءلة يعد مطلبا متأصلا في روح المادة ٢٤ من الميثاق. ومن ثم، فإن إضفاء الطابع الديمقراطي على هيكله سيؤمن مشاركة أكثر نشاطا في أعمال المجلس. وسيتعزز بذلك الأساس المعنوي للتنفيذ الكامل لقرارات المجلس.

إن كان هناك من يجادلون في حقيقة أن المأساة في البوسنة والهرسك هي التي بددت الشعور بالبهجة الذي ساد خلال الفترة المبكرة من حقبة ما بعد الحرب الباردة فهم قلة قليلة. فلقد كانت أعمال الإبادة الجماعية "والتطهير العرقي" هي السمة الغالبة لتلك المأساة - وارتكبت تلك الأعمال دون خوف من عقاب. ولم نكن قادرين على وقف العدوان الصربي أو دحره. كما أننا لم نكن قادرين على أن نخفف حقا معاناة من بقوا على قيد الحياة.

إن مثال الدولة المدنية التي تحتضن جميع مواطنيها وتعتبرهم أندادا بغض النظر عن أصلهم الإثني أو معتقدتهم الديني كان مجسدا في البوسنة، حيث تطورت حضارات ناضجة متعددة الثقافات على مدى قرون عديدة. ومهما ندبنا على الدمار الذي حل بها على أيدي غلاة التطرف الإثني فلن نفيها حقها. وعلاوة على ذلك، فإن حرمان البوسنيين من وسائل الدفاع المشروع عن النفس يعد بمثابة عجز عن تقديم الدعم الواجب للديمقراطية في مواجهة الطغيان. لقد وجهت ضربة قاصمة إلى الجوهر الأخلاقي للقانون الدولي ومبادئ السلوك المعاصر فيما بين الأمم.

إن أي وثيقة تقر نتائج التوسعية، والإبادة الجماعية "والتطهير الإثني" لا يمكن أن تبشر بسلم حقيقي. فطوال عصور التاريخ لم يدم أي سلم قام على مكافأة الظلم والعدوان والعنصرية. ولا يمكن أن نريح ضمائرنا بتلفيق ذرائع "السياسة الواقعية" لتبرير عجزنا وصمتنا. فنهج الاسترضاء ليس سياسة، بل شراكة في الإثم.

إن ما يتعرض للخطر في البوسنة يفوق بكثير ما يتعلق ببقاء دولة البوسنة وشعبها. إنه يشمل صحة أملنا في أن نتخلص من الحروب الإثنية والدينية في المستقبل. وخيانة البوسنة باعتبارها دولة متعددة الأعراق والثقافات تبطل هذا الأمل وتبطل معه المبادئ

ويلاحظ الأمين العام، وقد أصاب في ملاحظته، إن البلدان الفقيرة لم تعد تستأثر بنفس الاهتمام لدى الأغنياء الذي كانت تستأثر به في عقود المنافسة الايديولوجية الماضية. وتعتقد حكومتني أن أنشطة التنمية لا تقل أهمية عن عمليات صيانة السلم والواقع أن هذه الأنشطة بما في ذلك بعدها فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، ترسي الأساس للسلم والأمن العالميين. إن تركيا التي أجهدت إلى أقصى حد مواردها المالية لا تزال نشطة بصورة متزايدة كماتح ومساهم في ميادين الدعم والتضامن الاقتصادي والإنساني.

منذ بداية عام ١٩٩٢ نفذنا برنامجا للمساعدة الاقتصادية بلغت قيمته ٨٩٣ ٢ مليون دولار ويشمل هذا البرنامج المساعدة التقنية وتمويل المشاريع والمنح التدريبية والقروض الميسرة التي قدمت لـ ٣٢ بلدا من أربع قارات. ونحن ملتزم التزاما راسخا بمواصلة جهودنا في هذا المجال. ولزيادة الفاعلية في إطار التنسيق أنشأنا وكالة التعاون الدولي التركية.

وفي الفترة نفسها تلقى ٢٨ بلدا من ثلاث قارات نكبت بكوارث طبيعية أو كوارث من صنع الإنسان، معونة إنسانية من تركيا تبلغ في جملتها ٢١٣ مليون دولار أمريكي، نقدا أو عينا، إضافة إلى مختلف أشكال إغاثة اللاجئين وإيوائهم.

إن الأشهر الـ ١٢ الماضية، التي تعرض صورة عامة قاتمة، ليست خالية تماما من دواعي التفاؤل التي تتضمن العمليات التي بلغت ذروتها بإعادة الديمقراطية إلى هايتي وكمبوديا وبالتطورات الإيجابية التي أدت إلى بناء جنوب افريقيا ديمقراطية متحدة حرة غير عنصرية، وبالتطور السلمي نحو الاستقلال من اريتريا. إن الدبلوماسية الجديدة من أجل الديمقراطية تحرز تقدما إلى الأمام على ما يبدو. ويجب علينا أن نعبر كامل طاقاتنا لدعم هذه الظاهرة حتى تكسب زخما. وهذا الزخم بدوره سيولد قوة دفع لتوطيد السلم لأن الديمقراطيات لا تتقاتل إلا نادرا.

إن الطريقة الوحيدة للتقدم صوب الديمقراطية تتمثل في تعميم الديمقراطية على نحو تدريجي مستمر. والمسافة التي نقطعها في هذه العملية تقاس بدرجة احترام حقوق الإنسان وحكم القانون. إن عقد المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في وقت مبكر من هذا العام مكن المجتمع الدولي من أن يحدد بوضوح القواسم المشتركة التي لا غنى عنها اللازمة لبناء المجتمعات المدنية التعددية. وقد أكد المؤتمر من جديد أهمية العمل العالمي المتمثل في صون وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما أكد التزام

تغري، في بعض الأوقات، عددا من الدول الكبرى التي تحن إلى فترة الهيمنة"

يتسم بأهمية خاصة في هذه المرحلة من تطورات فترة ما بعد الحرب الباردة.

والواقع أن الظلال القاتمة لنزعة القومية الفوقية، والقومية المتناهية الصغر، والشوفينية الإثنية، والعنصرية الجديدة تلوح كأشباح وراء الكواليس في الأزمات التي نشبت خلال العامين الماضيين. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعالج نفسه من هذه الأمراض. وعلينا ألا ندع الميول التحررية الوجودية الإثنية والمهيمنة تفتك بمستقبلنا. إن التعددية السياسية الجغرافية البازغة حديثا في أوراسيا يجب إبقاؤها على قيد الحياة بالتزام أخلاقي بالسعي نحو تحقيق تكافل ديمقراطي عالمي.

إن معظم التهديدات الموجهة للسلم الدولي في عصرنا تترعرع في مناخ التعصب. وعلينا أن نظور نمط تفكير جديد للاعتراف والإقرار بحق الآخرين في الاختلافات، وعلينا أن نوسع قدرتنا على الأخذ والعطاء.

إن التسامح أساس المجتمع المدني. ولبناء نظام عالمي سلمي وعادل، يجب أن تتكاثر هذه المجتمعات. ولتحقيق ذلك ينبغي أن ننهض بثقافة التسامح في جميع أنحاء العالم.

وفي ظل هذه الروح، ومتابعة لقرار الجمعية العامة ١٢٤/٤٧ ستقدم تركيا إلى الدورة الحالية مشروع قرار يقترح إعلان عام ١٩٩٥ عام الأمم المتحدة للتسامح. إن اعتماد هذا المشروع من شأنه أن يعجل إيقاع الجهود المبذولة لمكافحة جميع أشكال التطرف والأصولية والتمييز والاضطهاد.

إن التسامح والتنمية الاجتماعية مفهومان مرتبطان ومن ثم فإن حكومتني تعلق أهمية كبرى على العمل المتضافر على الصعيد العالمي، الذي يرمي إلى حل المشكلات الاجتماعية وتخفيف حدة التوترات الناجمة عنها. ولذلك فإننا نشعر بارتياح كبير لأن مبادرة شيلي بعقد قمة عالمية للتنمية الاجتماعية في آذار/مارس ١٩٩٥ قد آتت ثمارها. وستعد تركيا لهذه القمة بجدية وتطلع إلى المساهمة في نجاحها.

وفي هذا الصدد، ترحب تركيا بتقرير الأمين العام الأخير عن أعمال المنظمة الذي يتطرق فيه بشجاعة إلى خطورة الحالة الناجمة عن صعوبة جمع الأموال للمعونة الإنمائية منذ نهاية الحرب الباردة.

معاناة شعب العراق. وتؤمن حكومتي إيماناً راسخاً بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر على وجه السرعة في طرق تنم عن سعة الأفق للخروج من هذه الدائرة المغلقة.

لقد أسهمت تركيا من توفير المساعدة الإنسانية للعراق منذ عام ١٩٩١. ومن نفس المنطلق قررنا أن نبدأ برنامجاً جديداً للمساعدة الإنسانية تبلغ قيمته ١٢,٥ مليون دولار أمريكي لجميع السكان المعوزين في شمالي العراق. وسنتبع هذا النهج دون المساس بسيادة العراق ووحدته وسلامته الإقليمية.

وبالإضافة إلى الشعب العراقي، يعاني عدد من البلدان، وبصفة خاصة المجاورة للعراق من الآثار المؤذية لاستمرار الجزاءات الاقتصادية. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يضع مجموعة من التدابير ترمي إلى معالجة الخسائر المتركمة لهذه البلدان.

إن حكومتي تشعر بالقلق إزاء الحالة في جامو وكشمير. ونود أن نرى النزاع بين باكستان والهند حول قضية كشمير قد حسم من خلال إستئناف الحوار المستمر. وتوخياً لهذا الهدف، ستواصل تركيا دعم الجهود التي تبذلها باكستان للتوصل إلى تسوية تفاوضية لهذه المشكلة الطويلة الأمد.

وفيما يتعلق بقبرص، فإنني لا أنوي يقينا أن أخوض في الماضي. وإنني لأعي تمام الوعي أن الوقت غير مناسب للدخول في مفاوضات بشأن التاريخ كما أنه لن يفيد في شيء. المهم هو أن تفهم القضية فهما صحيحاً، وأن نسلم بالحقائق الكامنة وراء المشاكل الراهنة وبالريبة الشديدة بين الطائفتين. يجب أن نأخذ في الاعتبار المتأني المشاكل والصعوبات الراهنة، بيد أن علينا أن نبني من أجل المستقبل.

اليوم، بلغت مسألة قبرص مرحلة أصبحت فيها رغبة المجتمع الدولي الجماعية وهدفه يتمثلان في النهوض بحل شامل في وقت مبكر. وتحقيقاً لهذا الهدف، يواصل الأمين العام مساعيه الحميدة. وتركيا كعهدها، تؤيد جهود الأمين الرامية إلى تسوية عادلة ومجدية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض بحرية. وما من شك في أن تحقيق هذا الهدف يتطلب إبداء حسن النية والتفهم والصبر من جانب الشريكين المتفاوضين في الجزيرة، كما يتطلب، فضلاً عن ذلك، وجود نهج حازم ومتوازن توازن دقيقتاً لتبديد الشك الذي يفرق بين الطرفين. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، تؤيد تركيا مفهوم تدابير بناء الثقة الذي ينبغي أن يحظى نطاقه، هو ومضامينه، بالقبول لدى الطائفتين.

المجتمع الدولي بتأمين التمتع العالمي الكامل بهذه الحقوق عن طريق زيادة التعاون والتضامن الدوليين وإدامتها.

ويشمل إعلان فيينا وصفاً شاملاً للإرهاب باعتباره أي نشاط يرمي إلى تدمير حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية ويعرض للخطر السلامة الإقليمية للدول ويزعزع استقرار الحكومات المشكلة بطريقة شرعية. ونحن نؤيد تأييداً قوياً النداء الذي وجهه المؤتمر لمواصلة اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع الإرهاب ومكافحته.

إن الفتح التاريخي الذي تحقق في عملية السلم في الشرق الأوسط يبشر بالاتفاق والتعاون ليس فقط بين الفلسطينيين وإسرائيل وجيرانها العرب ولكن على نطاق إقليمي أوسع نطاقاً. إن الآثار الإيجابية الناشئة يمكن أن تطلق ديناميات متعددة الأبعاد يمكن أن تحول مناطق بأسرها تمتد من الأطلسي إلى الخليج ومن شرق البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الهندي، إلى منطقة للوثام والحوار والرفاه المشترك.

ولأن تركيا بلد مجاور للشرق الأوسط، ولها سجل حافل بالمساهمات البناءة في شؤون المنطقة والعلاقات التقليدية الطيبة مع جميع أطراف النزاع، فإنها تحيي بأقصى درجات الارتياح هذا التحول التاريخي من العداء إلى المصالحة.

إن الزخم الذي تحقق بهذه الطريقة ينبغي أن يستغل بالكامل. ولا يكفي أن تكون العملية لا رجعة فيها. فلا بد من أن تتقدم هذه العملية بايقاع سريع صوب الأهداف النهائية التي تحددت في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن المصممين الشجعان الحكماء والبعيدي النظر لهذا المخطط الهادف إلى إعادة بناء الصداقة والسلام في الشرق الأوسط، يمكنهم كما كان الحال دائماً، أن يعتمدوا على دعم تركيا الراسخ لرسالتهم وإسهامها فيها. ونحن ملتزمون بمساعدة مساعيهم بكل طريقة.

بعد انقضاء ثلاث سنوات على نشوب أزمة الخليج لا يزال شعب العراق يتعرض للمشاق. هذه الحالة المؤسفة نتجت عن معارضة حكومة بغداد التقيد الكامل بمتطلبات قرارات مجلس الأمن المتصلة بتسوية حرب الخليج. إن تقيد العراق بهذه المتطلبات سيكون برهاناً على رغبته في العودة إلى أخذ مكانه في المجتمع الدولي.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نقف اللامبالاة حيال

الصراعات الإقليمية والمحلية التي استشرت بعد نهاية الحرب الباردة.

ومن أجل رفاه كل الدول في المستقبل، حان الوقت لأن نعمل بالبصيرة والتسامح اللذين يتطلبهما السلم. وتركيا ملتزمة بمواصلة الإسهام إسهاما خاصا في تحقيق هذا الهدف.

السيدة بوتغو (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
أود بداية أن أغتنم هذه الفرصة لاتقدم بتعازي وفد غابون الصادقة الى وفد الهند بمناسبة الزلزال الذي عصفت بمنطقة شولا بور توا.

تعقد الدورة الحالية للجمعية العامة في مرحلة حاسمة في تاريخ العلاقات الدولية. وقد شهدت الساحة الدولية عددا من الأحداث الهامة في السنوات القليلة الماضية.

وفي هذا السياق، يكتسي انتخاب السفير صموئيل إنسانالي رئيسا للجمعية العامة مغزى خاصا، فهو لا يمثل تكريما لخصاله كدبلوماسي مستنير وخبير في الشؤون الدولية فحسب، بل أيضا للجهود التي لا تعرف الكلل التي يبذلها بلده، غيانا، من أجل السلم. بالنيابة عن وفد غابون، أود أن أتقدم إليه بتهنئتي الحارة بمناسبة انتخابه لترؤس هذه الدورة.

نود أيضا أن نعرب عن تهانئنا للرئيس السابق، السيد ستويان غانيف، ممثل بلغاريا، الذي اضطلع بمهامه بأمانة واقتدار.

وللأميين العام، السيد بطرس بطرس غالي، نكرر التأكيد على دعمنا القوي للجهود العديدة التي يبذلها من أجل السلم والأمن العالميين.

أخيرا، أود أن أرحب بالبلدان الجديدة التي انضمت توا لأسرة الأمم المتحدة العظيمة، وأنؤكد لها صداقتنا واستعدادنا للعمل معها من أجل تحقيق المقاصد النبيلة التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها.

لقد يسر انتهاء الحرب الباردة إقامة أنواع جديدة من العلاقات بين الدول، كما أفسح المجال أمام حقبة جديدة من الأمل والسلم والتضامن يجري السعي فيها الى منع نشوب الصراعات، والى سبل أفضل لتناول المشاكل الحادة، والى تسوية العديد من الصراعات الدولية التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ومن هذا المنظور، علينا أن ننظر الى المبادرات

وأيا كانت الأسباب التي لا تزال تفرق بين الجانبين، ينبغي أن تستمر العملية التفاوضية. وقد آن الألوان لأن يبدي كل من يعينهم الأمر الواقعية وأن يعملوا ببصيرة سعي وراء تسوية تفاوضية دائمة.

وفي الوقت الراهن، يجري شن حملة لتنظيم إجراء انتخابات عامة مبكرة في جمهورية شمال قبرص التركية. ويحدوني الأمل الصادق أن يتمكن الجانب القبرصي التركي من الاستمرار في القيام بدوره البناء في العملية التفاوضية بمجرد إنتهاء الانتخابات.

إن تركيا تقع في قلب عدة مناطق تشكل الجزء الأكثر إضطرابا في النصف الشمالي من الكرة الأرضية. ونحن نشارك بنشاط في السعي الى نهج جديدة لبناء السلم في حقبة ما بعد الحرب الباردة من خلال العمل المتعدد الأطراف. ويتمثل هدفنا في توطيد نظام الأمن الدولي. والأمم المتحدة وحدها هي التي يمكنها أن تضفي الشرعية على الترتيبات والمؤسسات الإقليمية إذا ما قررت الأخيرة العمل في مجالات الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وإعمال السلام المدعومة عسكريا.

وفئات العمل الثلاثة مطلوبة في المحيط التركي. وتكرس حكومتي كل الموارد المتاحة لها لنزع فتيل هذه الأزمات وتسويتها. ونحن نسعى الى تهيئة قيام مجالات مترابطة للتضامن وعمليات للتعاون وتوطيدها.

ونحن ننطلق في هذا الجهد من عقيدتين أساسيتين. أولا، نحن نؤمن بأن تطور البيئة الدولية صوب مستقبل أفضل ليس مرغوبا فحسب، ولكنه ممكن أيضا في بعض الظروف. وثانيا، نحن نرى أن هذا المستقبل لن يتحقق إلا من خلال تعزيز احترام حكم القانون والتقييد العالمي بمبادئ الديمقراطية والتسامح وإعمالها.

لقد أنشئت الأمم المتحدة لتحفظ السلم. ومع ذلك، لا يمكن أن نتوقع منها أن تحل مشاكل الأمن الجماعي في عصرنا ما لم تكن الدول الأعضاء راغبة في تحمل مسؤولياتها ومستعدة لتحملها بوصفها داعمة ومنفذة لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الدولية المعاصرة التي تحكم السلوك الدولي.

وحيث أننا سنحتفل بالذكرى الخمسين لتأسيس المنظمة بعد سنتين، يجب علينا جميعا أن نقر هنا بأن الهدف الأساسي المحدد في الميثاق وهو: "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، لم يتحقق بعد. والمهمة العاجلة في تعزيز السلم والأمن تتمثل في تعبئة إمكانيات الأمم المتحدة على نحو كامل من أجل حسم

وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي كل مبادرات الأمم المتحدة، وبخاصة قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) الذي يهدف الى ضمان احترام حرمة الحدود الدولية بين العراق والكويت، وفقا لأحكام ترتيبات عام ١٩٦٣.

وبالنسبة لجنوب شرقي آسيا، فإننا نرحب بالدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في استعادة السلم في كمبوديا. إن إجراء انتخابات حرة عادلة في أيار/مايو ١٩٩٣، واستحداث جمعية تأسيسية، وعودة صاحب السمو الملكي الأمير نور دوم سيهانوك تصور جميعا التزام الأمم المتحدة والتضامن الذي أكدته المجتمع الدولي.

والمأساة التي تتكشف في البوسنة والهرسك والتهديد الخطير بانتشار الصراع الى المنطقة دون الإقليمية برمتها يشكلان مصدرا للقلق في بلدي. ونحن نوجه نداء ملحا الى الأطراف المعنية بالعودة الى مائدة التفاوض ووضع أسلحتها جانبا.

لقد كان المؤتمر الذي عقد في فيينا بشأن حقوق الانسان والمؤتمر الذي عقد في جنيف بشأن حماية ضحايا الحرب مؤخرا فرصتين لمنظمتنا لتأكيد التزامها من جديد بالدفاع عن حقوق الانسان. وغابون، التي تولي الاهتمام الواجب لهذه المسائل بصفة مستمرة، تشجع جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحماية حقوق الانسان. ولهذا فمن الواجب أن ندعم الهياكل الموجودة بالمزيد من الموارد المالية والبشرية بغية تعزيز الكفاءة التي تسعى منظمتنا الى التوصل اليها في هذا المجال.

إن طلبات المجتمع الدولي من منظمتنا لم تبلغ على الإطلاق الدرجة التي بلغت في الأعوام القليلة الماضية. وإذا كان للمنظمة أن تستجيب لكل التوقعات، فعليها أن تكيف أجهزتها الرئيسية مع مقتضيات الساعة. ونحن نرحب بعملية الإصلاح والإنعاش الجارية ونأمل أن تشمل النظر في التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

وثمة مجال ينبغي لمنظمتنا أن تواصل استكشافه، هو مجال الدبلوماسية الوقائية، كما أوردها الأمين العام في تقريره، "خطة للسلام". واستجابة لهذا الاتجاه، أنشأت منظمة الوحدة الافريقية مؤخرا آلية لمنع وقوع الصراعات وإدارتها وتسويتها. ولكي تكون هذه الآلية الجديدة فعالة، يجب أن تندمج في إطار نزاع السلاح العالمي.

والتقدم الذي تحقق في ١٣ كانون الثاني/يناير

الأخيرة التي اتخذتها المنظمة هي والمجتمع الدولي.

وترحب غابون باهتمام فائق بالتطورات السياسية التي حدثت في جنوب افريقيا. ونرحب بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي الذي يسمح لمواطني جنوب افريقيا لأول مرة بالمساهمة في بناء جنوب افريقيا جديدة ديمقراطية متحدة ولا عرقية. وانطلاقا من ذلك، نناشد جميع الأطراف الأخرى الانضمام الى هذا الاتفاق الذي ينشئ المجلس. ونأمل أن تعمل على تنفيذه تنفيذا كاملا. وترى غابون أن التغيرات التي تحدثت في جنوب افريقيا سيكون لها أثر أكيد على عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على افريقيا وعلى التنمية في القارة. ولهذا نأمل في أن يلقى النداء الذي وجهه الرئيس نيلسون مانديلا هنا في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ برفع الجزاءات الاقتصادية عن جنوب افريقيا وإقامة علاقات دبلوماسية معها أذانا صاغية وأن يستجاب له.

وفي الصومال، لا يزال الضحايا الأبرياء يدفعون الثمن الغالي للعنف كل يوم. ولئن كنا نشيد بجهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية في هذا البلد، فإننا نرى أن الوقت ربما حان لكي يعطي المجتمع الدولي أولوية لطريق الحوار والتفاوض.

الحالة في ليبيريا لا تزال مصدر قلق بالرغم من الآمال التي أثارها التوقيع على اتفاق كوتونو في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ ونحن نناشد الأطراف المعنية البدء في التنفيذ الصارم لهذا الاتفاق. ونواجه نداء مماثلا لأطراف الصراعات في موزامبيق ورواندا وأنغولا.

وبالنسبة لأنغولا بوجه خاص، ألاحظ أن التفاوض الذي ساد بعد اتفاقات بيسيس للسلم حل محله شعور بالاحباط نتيجة لاستئناف عمليات القتال. واستمرار هذه الحالة في هذا البلد الشقيق، القريب جدا من بلدي، يجعلني أثنى على الجهود الدؤوبة للأمم المتحدة وكل المبادرات الأخرى الرامية الى استعادة السلم والأمن. وغابون، كعهدها، لن تدخر جهدا في المساعدة على تحقيق تسوية دائمة لذلك الصراع.

وبالنسبة للشرق الأوسط، فقد رحب بلدي بارتياح وباغتباط شديد بالاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك بالتوقيع مؤخرا على الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي لغزة وأريحا. ويحدونا الأمل في أن يشجع هذا الاتفاق التاريخي على المصالحة بين الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني وتهيئة مناخ من السلم والتعاون في المنطقة.

والتدفق العكسي للموارد المالية من بلداننا الى المؤسسات المالية الدولية، وعبء الديون.

ولما كنا نعاني بالفعل من بيئة اقتصادية تقييدية، فكيف يمكننا أن نرحب في بلدنا بفكرة فرض ضريبة على الطاقة، وكيف يمكننا ألا نستنكر التهديد بمقاطعة منتجات غاباتنا من جانب الجماعات الإيكولوجية في البلدان الصناعية؟ وبالنسبة للغابات، فإن سلطات غابون تفضل دائماً الإدارة طويلة الأمد لغاباتنا عن طريق سياسة منطوية لإعادة التحريج، وفقاً لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

يؤكد بلدي الحاجة الى المحافظة على روح ريو بكل جوانبها بهدف إدارة المشاكل العالمية بأسلوب عالمي، وتشجيع ظهور مشاركة جديدة في العلاقات المالية والاقتصادية الدولية. وترى غابون في هذا النهج الجديد سبيلاً جديداً لتطوير بلداننا.

وفي هذا الصدد، نود أن نهني السلطات اليابانية على مبادرتها بتنظيم المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الإفريقية، المزمع عقده في طوكيو في تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن يكون المؤتمر أساس شراكة حقيقية ودائمة.

وفي هذا السياق، إن الاقتراح الذي تقدم به رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين في بيانها الاستهلالي بأن نضع "خطة للتنمية" يحظى بتأييد منظمنا التام.

وختاماً، إذ أنتقل إلى مشاكل التنمية في بلدنا أشعر بأن من اللازم أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الدور الحاسم الذي لابد أن تضطلع به المرأة. لقد اتخذت منظمنا قرارات وأصدرت إعلانات بشأن هذا الموضوع. وقد تم التعهد بالالتزام السياسي، ولكنه يجب أن يرتبط بتدابير متابعة مستمرة لتنفيذ هذه الأحكام. هذا صراع يتعين علينا جميعاً أن ننخرط فيه.

إن الحكومة الغابونية التواقعة إلى أن تأخذ في اعتبارها دور المرأة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عن طريق الوزارة المسؤولة عن مركز المرأة، تعمل صوب جعل هذا الالتزام واقعاً.

تمثل دورات الجمعية العامة فرصاً ممتازة أمام الدول الأعضاء للبحث معاً عن السبل والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الميثاق النبيلة. أليس من أهم أهدافه

"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية

الماضي، عندما وقعت اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، يوضح تصميم المجتمع الدولي على حظر أسلحة التدمير الشامل، وبخاصة الأسلحة الكيميائية، واستعداده للعمل من أجل تحقيق نزع السلاح العام والكامل. وبلدي، من جانبه، يعمل صوب تحقيق هذه الغاية، كما يعمل على تعزيز تدابير بناء الثقة في وسط إفريقيا. وحرصاً منا على هذه المشاركة، استضافنا الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في منطقتنا دون الإقليمية. وقد تميز هذا الاجتماع بأنه جمع معاً لأول مرة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط إفريقيا.

لقد أكدت اللجنة، أثناء عملها، المزايا التي تعود على كل دول المنطقة دون الإقليمية من التصديق على الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بنزع السلاح. وأوصت بأن يضطلع مكتبها بدور سياسي أكثر نشاطاً في السعي لإيجاد حلول للأزمات والصراعات التي يمكن أن تهدد سلم دولة عضو. وشجعت دول المنطقة دون الإقليمية على دعم ومتابعة العملية التي بدأت بالفعل لإضفاء الصبغة الديمقراطية، في نفس الوقت الذي تحترم فيه حقوق الإنسان وتعززها.

وفيما يتعلق بإنشاء مركز قيادة دائم لإدارة الأزمات التي تنشأ بين الدول بهدف إقامة قوة حفظ سلام للمنطقة دون الإقليمية، أوصت اللجنة باتخاذ تدابير انتقالية تشمل إشراك الاتحاد الاقتصادي لدول وسط إفريقيا في مجال الأمن، وإجراء دراسة بشأن ملامح وأنواع الأزمات والصراعات، وإنشاء لجنة غير دائمة من موظفي المنطقة دون الإقليمية. وأوصت أيضاً بأن يطلب إلى الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة لإجراء دراسة بشأن خفض التدريجي المتوازن للقوات المسلحة والمعدات والميزانيات العسكرية للدول الأعضاء. وأخيراً، فقد اعتمدت اللجنة مشروع عهد بعدم الاعتداء بين الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط إفريقيا، وقررت أن تقدمه لرؤساء الدول والحكومات في المنطقة دون الإقليمية للتوقيع عليه. ولما كنت أمثل البلد المضيف لهذه الاجتماعات الهامة، فيشرفني ويسعدني بالنيابة عن دول المنطقة دون الإقليمية، أن أدعو الجمعية العامة إلى التصديق في الوقت الملائم على مشروع القرار الذي سيقدم إليها للنظر فيه.

إن الموضوع الجوهرى بالنسبة لإفريقيا هو أساساً الاقتصاد. وستتوقف عليه، إلى حد كبير، المحافظة على الوحدة والسلام والأمن في قارتنا. وفي هذا الصدد، يجدر القول إن تهميش إفريقيا في الاقتصاد العالمي تزايد خلال السنوات الخمس الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد الأساسية التي تنتجها،

كولومبو ربما كان شيئاً من عهد ولي، ولكن أهدافه لا تزال اليوم ذات صلة.

ولذلك سيجد الأعضاء أن من السهل أن يذهبوا سبب تعليقنا الأهمية الكبرى على تنفيذ القرار ٥٩/٤٧ الذي اتخذ في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة والذي يدعو إلى أن تنظم اللجنة المختصة اجتماعاً يقترح نهجاً بديلة جديدة مفضية إلى تحقيق الأهداف الواردة في الإعلان الأولي، آخذين في اعتبارنا الحالة الدولية المتغيرة.

وبهذه الروح أود أن أتقدم بمناشدة البلدان التي لم تصادق بعد على اتفاقية قانون البحار أن تفعل ذلك حتى يتمكن من الحصول على التوقيعات الـ ٦٠ اللازمة لدخولها حيز النفاذ. وكيف نفهم أن اتفاقية على قدر كبير من الأهمية لم تحظ إلا بمصادقة ٥٦ بلداً منذ عام ١٩٨٢؟ إننا بالطبع نقدر أهمية ما هو في كفة الميزان، ولكن التضامن الدولي يجب أن يكون مرشدنا.

إن اللجنة الأولمبية الدولية تود أن تحيي تقليد هدنة الأولمبياد القديم وأن تعلن عام ١٩٩٤ السنة الدولية للألعاب الرياضية والروح الأولمبية، وينبغي أن نؤيد هذا الاقتراح. دعونا لا نستخف بقيم الروح الأولمبية. فهي غنية بإمكانيات التطبيقات لإدارة العلاقات الدولية.

ولكن ما من سلم يمكن أن يكون دائماً في الوقت الذي تظل فيه أسباب الصراعات قائمة. هذه الأسباب هي الأنانية والتعصب والخوف من الأجانب والتمييز والدكتاتورية، ولكنها أيضاً، وبصفة خاصة، الفقر وسوء الإدارة والمديونية المفرطة. وهذه شرور تؤدي عموماً إلى نشوب صراعات جديدة. ألا يتعين علينا أن نقلع السبب الجذري بدلاً من الأثر؟

قبل بضعة أعوام جعل المناصرون الماليون ترسيخ الديمقراطية أحد الشروط المسبقة لمساعدة البلدان النامية، وكعلاوة للديمقراطية، استفادت بعض البلدان من سخاء المجتمع الدولي لأنها كانت السبقة في اتخاذ هذا النهج. واليوم شرعت معظم بلداننا في عملية ترسيخ الديمقراطية - ولا ينكر أن ذلك كان بنتائج مختلفة - ولكن الرغبة في الانضمام إلى النظام الجديد كانت السبب الأساسي بالنسبة للجميع. ولكن هذه العملية الجديدة، وأشير هنا إلى حالة جمهورية سيشيل، التي واجهت هذا التحدي بهدوء ونجاح، استتبع حتماً نفقات تجاوزت حدود الميزانية في جميع المجالات، الاقتصادية منها والاجتماعية.

ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية؟

السيدة دي سان جوري (سيشيل) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنني بدوري أود أن أتقدم للسفير أنساني بتهانئ سيشيل على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. ونتمنى له كل النجاح الممكن في اضطلاع به واجباته.

واسمحوا لي أيضاً أن أشيد عن استحقاق بالأمين العام على جهوده الدؤوبة في تلمس الحلول للعديد من المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي.

إن دورتنا تبدأ ببارقة أمل، لأنها تنعقد بعد مرور بضعة أيام على حدث تاريخي يتسم بأهمية خاصة. وأشير، بالطبع، إلى توقيع اتفاق السلم بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وآمل أن توفر المفاوضات درساً في المجالات التي ما زال فيها سوء الفهم والكراه والصراعات على المصالح تبعث على معاناة الكثيرين.

إن الأحداث المثيرة والمآسي الإنسانية التي تقع في بؤر التوتر في أرجاء جميع العالم وليست من مصلحة أحد. ولكن يتعين علينا أن نسجل حقيقة أنه بينما كان رد الفعل سلبياً ومتريداً في بعض الحالات، فلقد كان سريعاً وحاسماً في حالات أخرى.

ومع ذلك فإن السعي من أجل السلم يكمن في محور شواغلنا. والموارد المالية الكبيرة التي تركزها منظمات لبعثات حفظ السلم أو البعثات التي هدفها إقرار السلم تدل على ذلك. وما من شك في أن هذا برهان على تصميمنا الخاص بنا على وقف هذه الصراعات التي تسفر عن العديد من الضحايا وتدمر جميع منجزات التنمية.

وفي الواقع إن أي تنمية دائمة تتضمن بالضرورة بذل جهود ترمي إلى إزالة تهديد أن تتحول بعض الحالات إلى صراعات مكشوفة.

بالنسبة لنا نحن الدول الجزرية البحار هي مصدر الحياة. ومستقبلنا يتوقف عليها بصورة رئيسية. وحتى تكون تنميتنا دائمة حقاً يجب أن نحافظ على السلم في البحار.

وبينما لا نختلف على أن التنافسات القديمة قد خمدت في بحار العالم ومحيطاته، فمما لا يزال حقيقياً مع ذلك أن الجميع يشتهون دائماً المحيط الهندي. ولهذا فإننا نكرر طلبنا بأن يصبح المحيط الهندي بحق منطقة للسلم والتعاون لصالح الدول الساحلية. إن مفهوم مؤتمر

زيادة هشاشة اقتصاداتنا، التي تستند، بشكل عام، إلى قطاع أو قطاعين مثل السياحة وصيد الأسماك.

هذا هو المصير اليومي لسيشيل والدول الجزرية الصغيرة الأخرى التي تحاول مع ذلك، بشجاعة ومثابرة وفطنة، أن تجد الحلول التي تمكنها من النهوض بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها. ومن ثم، نعتقد أن من المناسب حقا أن نسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة إنشاء برامج وآليات محددة تتيح لبلداننا الجزرية أن تمضي في اتجاه التنمية المستدامة. ونحن نطلب أن تتاح لنا نفس التسهيلات المتاحة للبلدان الأقل نموا وغير الساحلية.

وعلى أية حال إن دخل الفرد، الذي يساق دوما كميّار لمستوى التنمية، لا يمكن أن يطبق على الدول الجزرية الصغيرة لأن عدد سكانها الضئيل يشوهه. هل فكر أحد بتكلفة الهياكل الأساسية بالنسبة للفرد أو بالديون بالنسبة للفرد؟ إننا نعتقد أنه لو أجري هذا التحليل لأدى إلى إعادة النظر في الكثير من القرارات.

بالطبع، نحن مسؤولون في المقام الأول عن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنميتنا المستدامة عن طريق الحفاظ، قدر الإمكان، على بيئتنا، التي تكمن في أساس منتجاتنا التصديرية. وعلى الرغم من كل هذه القيود، استطعنا، بفضل حكمة اختيارنا وقراراتنا الاقتصادية، أن نحقق نتائج ملموسة. ولكن دعم المجتمع الدولي، الذي وعدنا به في ريو، لم يتحقق.

واليوم، تعيش جميع البلدان النامية في وضع خطير. إنها تواجه تحديات كثيرة: فقر الملايين من البشر، ارتفاع معدلات وفيات الرضع، المجاعة، تدمير البيئة، الحروب بين الأشقاء. ولكن هذه التحديات من الممكن تذليلها. والمطلوب هو الإيمان والشجاعة والتضامن الدولي.

إن من واجب الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى أن تسترعي مرة ثانية انتباه البلدان المتقدمة النمو إلى عواقب استمرار هذا الوضع على اقتصاداتنا وثقافتنا - وباختصار، على مستقبلنا، بل وأيضا على مستقبلها.

إننا نريد القيام بعمل ملموس، لأننا لا نود أن نضطر إلى أن نشجب مرة أخرى قصور الخطابات أو إعلانات النوايا. وفي الوقت الذي تنشب فيه صراعات جديدة، تستمر الصراعات القديمة في كل مكان تقريبا والكوارث هائلة. ولهذا، يتعين علينا أن نرد بسرعة، لأن

وبينما من الحقيقي أن الانتقال إلى الديمقراطية أمر قيم للغاية في حد ذاته، فإن إنشاء هياكل جديدة وتنفيذ أحكام جديدة كانا مع ذلك مصدرا لتكاليف إضافية وضعت عبئا ثقيلا على الميزانيات الوطنية التي هي مهتزة إلى حد ما أصلا. وفي كل مكان تقريبا، اقتضى تنفيذ عملية ترسيخ الديمقراطية هذه دعم المجتمع الدولي. أليس هذا سببا موضوعيا للتفكير في إنشاء صندوق خاص للأمم المتحدة لتوفير الدعم المالي والسوقي لهذه الإصلاحات؟

وحتى تكون هذه المهمة الديمقراطية سليمة يجب أن نسعى إلى مواجهة جميع التحديات القائمة في بلد من البلدان. وإذا أردنا كفاءة مواصلة هذه المؤسسات الجديدة، فيجب أن تمهد المهمة السبيل أمام التنمية المستدامة التي تتناسب مع تطلعات الشعوب.

وهكذا، بقيام الجمهورية الثالثة، تمر بلادنا اليوم بمرحلة جديدة في تاريخها. فمنذ أكثر من ١٨ شهرا، يجري الاضطلاع في إطار جمعية تأسيسية بإصلاحات ستؤدي إلى وضع دستور جديد وإلى انتخابات حرة وديمقراطية. وبعبارة أخرى، منذ عام ونصف، أبطئ بالنشاط الوطني، بل أوقف في بعض الحالات في الوقت الذي ظلت فيه المشاكل الاقتصادية الأساسية قائمة.

وكانت سيشيل مسرحا لحدث هام آخر، حدث الدورة الرابعة لألعاب جزر المحيط الهندي، التي جرت في شهر آب/أغسطس الماضي في ظل ظروف اعتبرت رائعة. وإذا أعود إلى ما كنت أقوله، أشير إلى أن تكلفة الهيكل الأساسي لهذه الألعاب نالت بشكل خطير من الميزانية الوطنية.

وقد يتساءل المرء كيف تمكن بلد صغير جزري من أن ينفذ برنامج إصلاحات كهذا طيلة ١٨ شهرا في ظل هذه الظروف. إننا نفخر بتحقيقنا للنجاح، ولكن يجب انعاش الاقتصاد على الفور إذا كنا لا نريد خسارة جميع المكاسب الاجتماعية والسياسية التي حققناها.

وأود الآن أن أتطرق إلى مشكلة الدول الجزرية الصغيرة التي يدرك جميع الحاضرين هنا حالتها الهشة. إن بلداننا تتعرض بسبب حجمها الصغير لقيود لا تحصي في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل العجز المزمّن في الموازين التجارية وموازن المدفوعات، وارتفاع تكلفة الهياكل الأساسية الاجتماعية بالمقارنة باستخدامها، وخاصة المديونية المفرطة الناجمة عن نقص الأموال اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية. ولم يؤد تضايف كل هذه العوامل إلا إلى

وأخيرا، يحدونا وطيد الأمل في أن تولد هذه الدورة الراهنة الزخم اللازم لإزالة كل شواغلنا، ليتمكن السلم، المستعاد أخيرا، من تهيئة المناخ المؤاتي للتنمية.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٢٠

الكثير من الشعوب تعاني أكثر مما ينبغي من ويلات الحرب.

وفي المقام الأول، يتعين على الدول الكبرى، الضامنة لأمن وتنظيم الوضع الاقتصادي العالمي، أن تقدم للأمم المتحدة الوسائل اللازمة لتنفيذ سياساتها.